GCCPPI

مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي 2025

Political Participation Index in the GCC States 2025

Gulf House Studies & Publishing
البيت الخليجي للدراسات والنشر
www.gulfhouse.org
@gulfhsp

مؤشر المشاركة السياسية
في دول مجلس التعاون الخليجي 2025
Political Participation Index in the GCC States 2025

Gulf House Studies & Publishing
البيت الخليجي للدراسات والنشر
www.gulfhouse.org
@gulfhsp

البيت الخليجي للدراسات والنشر هو بيت خبرة مقره العاصمة البريطانية لندن، يعمل كمؤسسة بحثية ودار نشر – غير ربحية – تعنى بإنتاج ونشر دراسات الرصد والتحليل والدراسات الاستراتيجية والمعمقة حول السياسات والقضايا المتعلقة بدول الخليج وجوارها الإقليمي.

المدير العام للمشروع

عادل مرزوق

تم إصدار هذا المؤشر بدعم مشكور من

الصندوق الوطني للديمقراطية

الولايات المتحدة الأمريكية

NED NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

الفهـرس

04
المقــدمـة

06
ملخـــص النتـــائج

09 دولة الكويت
11 دولة قطر
13 سلطنة عمان
15 مملكـة البحرين
17 دولة الإمارات العربية المتحدة
19 المملكة العربية السعودية

21
عـــرض النتـــائج

22 المقياس الأول: الحياة الدستورية
26 المقياس الثاني: الانتخابات العامة
32 المقياس الثالث: التنظيمات السياسية
36 المقياس الرابع: مؤسسات المجتمع المدني
41 المقياس الخامس: التوازن الجندري وإشراك الشباب
46 المقياس السادس: الشفافية
50 المقياس السابع: حرية الرأي والتعبير
56 المقياس الثامن: تمثيل الجماعات والأقليات
61 المقياس التاسع: الجاليات الأجنبية
66 المقياس العاشر: الوصول إلى المناصب القيادية الحساسة

70
المنهجية واعتماد المقاييس

71 المقاييس المعتمدة
73 عوامل اعتماد المقاييـس

01
المقـــــــدمـة

يأتـي الإصـدار السـادس (2025) مـن «مـؤشر المشـاركة السياسـية في دول مجلـس التعـاون الخليجـي» ليعـرض أهـم المتغـيرات والمسـتجدات في دول المجلـس السـت: مملكـة البحريـن ودولـة الكويـت وسـلطنة عمـان ودولـة قطـر والمملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة.

يقـدم هـذا المـؤشر إطلالـة سـنوية ورصـداً علميـاً عـن درجـة المشـاركة السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة في هـذه الـدول وينفـرد بكونـه أول إصـدار بحـثي متخصـص يُعـنى بقياس درجة المشـاركة السياسـية في دول مجلس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة. ويتمـيز بأنـه يمـزج بـين مجمـوع السـياقات المفاهيميـة (الأكاديميـة، الاتفاقيـات والعهـود الدوليـة، المعـارف والخـبرات الممارسـاتية)، وبـين الخصوصيـات وظـروف النشـأة وهيكليـة أنظمـة الحكـم في دول الخليـج العربيـة.

يقـدم هـذا الإصـدار (السـادس) قـراءة تقييميـة لمسـارات التحـول في أداء دول مجلـس التعـاون الخليجي الســت نحــو تمكـين أو تقييـد مواطنيهـا مـن القـدرة عـلى المشـاركة السياسـية الملموسـة، كمـا ويـشرح المسـببات الظاهـرة لتحـسن أو تراجـع هـذه الـدول في نصوصهـا الدسـتورية وقوانينهـا وهياكلهـا المؤسسـاتية واسـتراتيجياتها المعلنـة والممارسـات التنفيذيـة، فضـلاً عـن تفاعـل المجتمعـات المحليـة مـع هـذه المتغـيرات خـلال السـنوات الخمـس الماضيـة.

جديـر بالذكـر أن «البيـت الخليجـي للدراسـات والنـشر»، وهـو الجهـة الـتي أشرفـت عـلى تصميـم وإنجـاز هـذا المـؤشر، هـو بيـت خـبرة مقـره العاصمـة البريطانيـة لنـدن، يعمـل كمؤسسـة بحثيـة ودار نـشر – غـير ربحيـة – تعـنى بإنتـاج ونـشر دراسـات الرصـد والتحليـل والدراسـات الاسـتراتيجية والمعمقـة حـول السياسـات والقضايـا المتعلقـة بـدول الخليـج وجوارهـا الإقليمـي.

وباعتبار موضوعـة «المشـاركة السياسـية» إحـدى أهـم مقومـات إنجـاز الدولـة الحديثـة والديمقراطيـة، يمثـل وجـود هـذا المـؤشر ضرورة مُلحـة للحكومات ومؤسسـات المجتمـع المدنـي. وكذلـك هـو الأمـر بالنسـبة إلى الهيئـات الدوليـة والمؤسسـات البحثيـة المعنيـة.

يحـاول المـؤشر الإجابـة عـلى سـؤال رئيـس يتعلـق بمـدى ونسـبة إشراك دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة لمواطنيهـا سياسـياً، ومـا يترتـب عـلى ذلـك مـن رغبـة وقـدرة المواطنـين أنفسـهم، أفـراداً وجماعـات، عـلى المشـاركة في صنـع القـرار والتأثـير في سياسـات الدولـة، وفـي تشريعاتهـا، ومجمـل مظاهـر ونواحـي المجـالات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة.

يستفيد هذا المؤشر من مؤشرات إقليمية ودولية، وخاصة فيما يتعلق ببعض المقاييس المعتمدة. لكنه يتمايز عنها في نواحٍ عدة: تخصصه «الدقيق» عبر التركيز على موضوعة أكثر تحديداً وهي «المشاركة السياسية»، ومراعاته لطبيعة وخصوصية منطقة البحث (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وهو ما أتاح للباحثين القدرة على صياغة مقاييس المؤشر بالمستوى المأمول من الدقة والملاءمة.

ويعتمد المؤشر على توصيف وتحديد طبيعة المشاركة السياسية المُمكنة في دول البحث انطلاقًا من تاريخ هذه الدول السياسي ونُظُم الحكم الوراثي وطبيعة مجتمعاتها والثقافات المحلية.

ولئن كان ثمة توافق مفاهيمي مستقر على أن المشاركة السياسية هي مقوم أصيل من مقومات إنجاز الدولة الحديثة والديمقراطية، إلا أنها، إجرائياً، تمثل «الآلية» التي تضمن للأفراد تحقيق «طموحاتهم» والقدرة على التأثير في اتخاذ القرار سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وصولاً لتحقيق «التنمية» و«الصالح العام».

ورغم عديد التعريفات، وتوافق واختلاف نصوصها، يعتمد هذا المؤشر على تعريف المشاركة السياسية باعتبارها: «الممارسة الفعلية والفاعلة للأفراد والجماعات في المساهمة والتأثير (بطريقة مباشرة وغير مباشرة) في عمليات اتخاذ القرار وفي إدارة الدولة وفي تمثيلها وفي صناعة سياسات التنمية وأوجه إنفاق الثروات».

وفي الوقت الذي لم يغفل فيه الباحثون رصد أنماط المشاركة التقليدية كالمشاورات القبلية والعائلية والدواوين الاجتماعية في صنع القرار، تُعنى مقاييس المؤشر بمدى مأسسة هذه الأنماط من المشاركة وتحولها إلى مؤسسات دستورية وقانونية، عصرية وفاعلة، تتيح لكل مواطن القدرة على تمثيل نفسه أو اختيار ممثليه في إدارة الشأن العام.

يسعى المؤشر إلى أن يقدم جهداً وافياً لتسليط الضوء على أبرز المنجزات والاخفاقات فيما يتعلق بتمكين المواطنين الخليجيين وتيسير مشاركتهم السياسية ومُساهمتهم في مناحي التنمية المجتمعية وصناعة القرار.

جاء اختيار الدول في هذا المؤشر بناءً على أنها ضمن مجال اهتمام وعمل «البيت الخليجي للدراسات والنشر». كذلك، ساهمت المشتركات التاريخية والثقافية والاجتماعية وتشابه أنظمة الحكم (ملكيات وراثية) بين هذه الدول في أن تكون مقاييس المؤشر متسقة ومتجانسة.

02
ملخـــــص النتـــــائج

تكشـف نتائـج الإصـدار السـادس مـن «مـؤشر المشـاركة السياسـية فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي» أن مسـارات التحديـث والتغيـير مـا زالت تتركز في الجوانـب الاجتماعية والاقتصاديـة في ظـل تراجـع المسـاحات العموميـة في التعبـير السـياسي والنقـد.

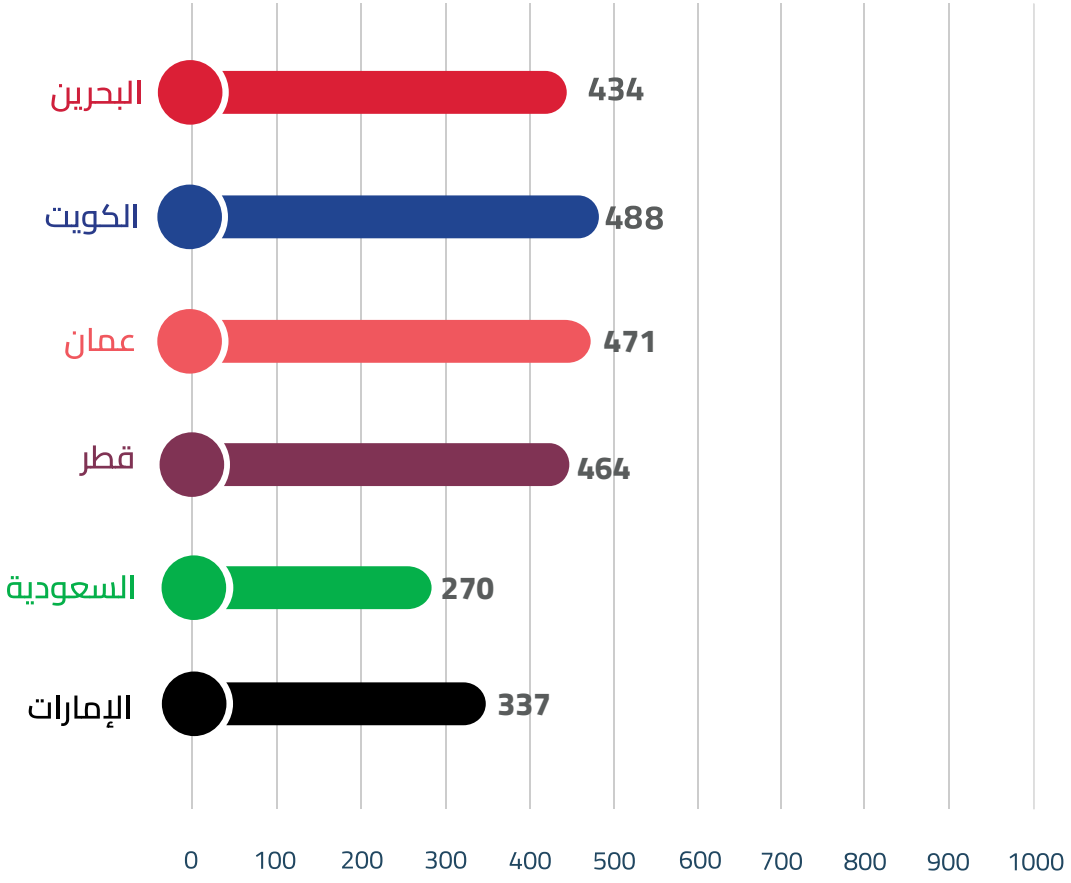

رسم توضيحي 1: النتائج العامة للمؤشر 2025

لا تتجه دول الخليج نحو استحداث آليات أو إجراء تغييرات على أنظمتها السياسية لتأطير المشاركة الشعبية في صناعة القرار على أنماط الأنظمة الغربية، ويُلاحظ ميل هذه الدول لاعتماد الوسائل التقليدية والتاريخية (مبدأ الشورى، الدواوين والمجالس المحلية، الوشائج القبلية، العلاقات الاجتماعية) في الاتصال السياسي مع مجتمعاتها.

تشير نتائج السنوات الست السابقة إلى اتجاه دول المجلس نحو التقارب في أنماط تسيير النُظم السياسية وفي القوانين والآليات التنفيذية في إدارة الشأن العام، ما يدفع على استنتاج أن هناك تبادلاً للتجارب أو تأثيرًا بينيًا جراء تشابه أنظمة الحكم وتقارب البنى الاجتماعية. وفي الوقت الذي شهدت فيه كل من دولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين تراجعات في حاكمية المؤسسات المنتخبة نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تقدمتا بشكل ملموس في مجالات تمكين المرأة وإشراك الشباب وفي إطار تيسير عمل مؤسسات المجتمع المدني.

تَظهرُ خطوات تعزيز تمثيل الأقليات ومختلف المكونات المجتمعية بطيئة أو متراجعة، كما تُعطِل بعض الممارسات والقوانين من المشاركة الفاعلة والتمثيل المتناسب لبعض الجماعات والأقليات، ويظهر عديمو الجنسية كأحد أبرز الجماعات المُهمشة في هذه البلدان.

لا يزال تشكيل التنظيمات السياسية وتوافر أدوات المعارضة وضمان سلامة المُمارسين يُمثل تحدياتٍ جديةً في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. فباستثناء البحرين، لا تُشرع باقي دول الخليج تشكيل التنظيمات السياسية أو تجرمها.

وإذ يغلب المنع أو التقييد على صلاحيات الرقابة والمساءلة والاستجوابات في السلطات التشريعية أو الاستشارية في دول الخليج، لا تزال قنوات الرقابة المجتمعية المدنية على أداء الأجهزة الحكومية وإنفاقها محدودة.

ورغم تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني التي تنشأ في دول المجلس إلا أن صلاحيات وأدوار هذه المؤسسات تبدو محدودة أو تتقلص، وتفرض القوانين المُنظمة لعمل هذه المؤسسات قيودًا مشددة على الأنشطة ومصادر التمويل.

تستفيد الجاليات الأجنبية من إصلاحات تشريعية متواصلة في مجالات الإقامة والعمل والأنشطة الاجتماعية، لكنها تفتقر إلى التمثيل النقابي الفاعل في معظم الدول.

يشغل أفراد من العائلات الحاكمة في أغلب دول الخليج نسبًا مرتفعة في الحكومات والمناصب العليا في المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضاء، وهو ما يحد من فرص وصول بقية المكونات المجتمعية إلى هذه المناصب.

02 ترتيب الدول على المؤشر

ترتيب الدول على مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي (الإصدار السادس)

1. دولة الكويت: (488 درجة)
2. سلطنة عُمان: (471 درجة)
3. دولة قطر: (464 درجة)
4. مملكة البحرين: (434 درجة)
5. دولة الإمارات العربية المتحدة: (337 درجة)
6. المملكة العربية السعودية: (270 درجة)

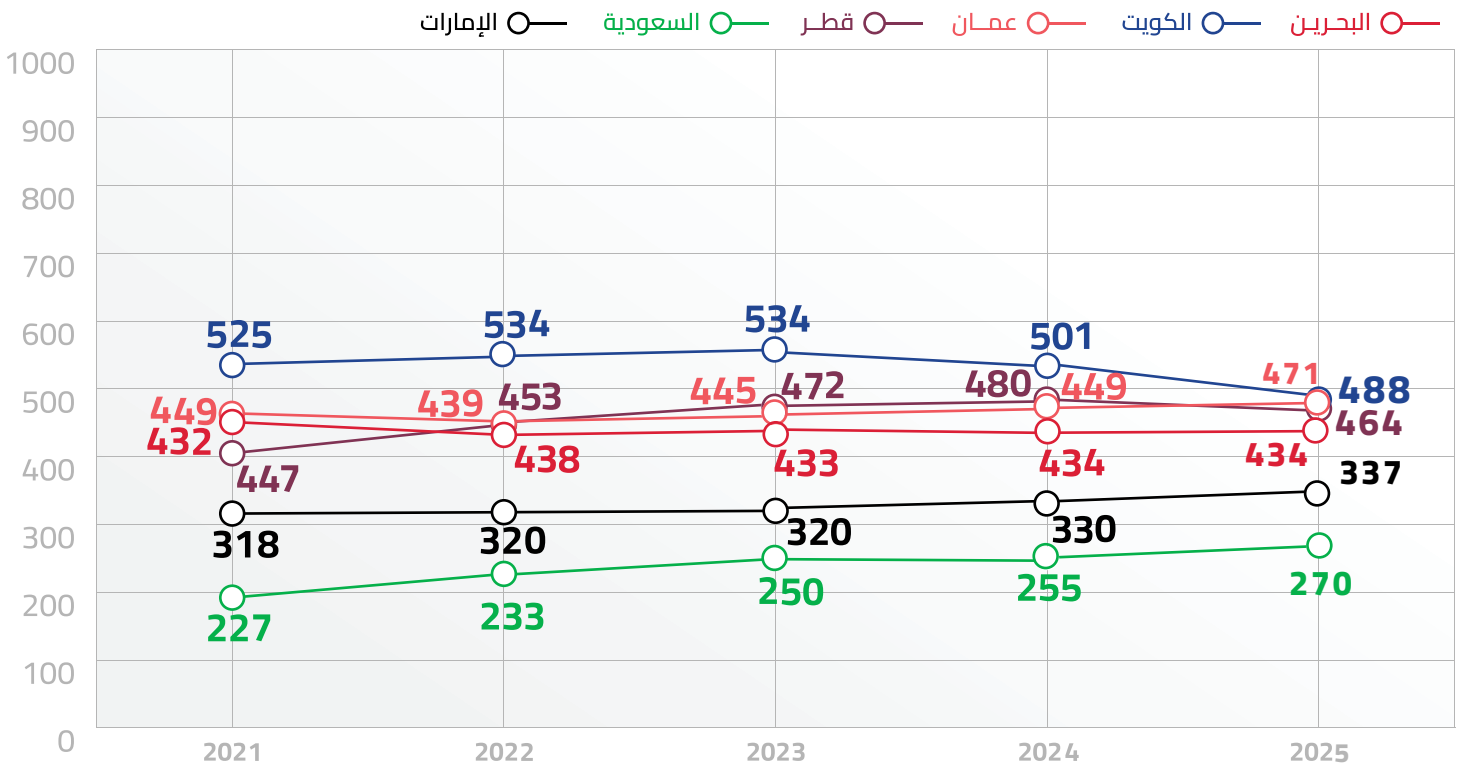

رسم توضيحي 2: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2021 و2025

2.1
دولة الكويت

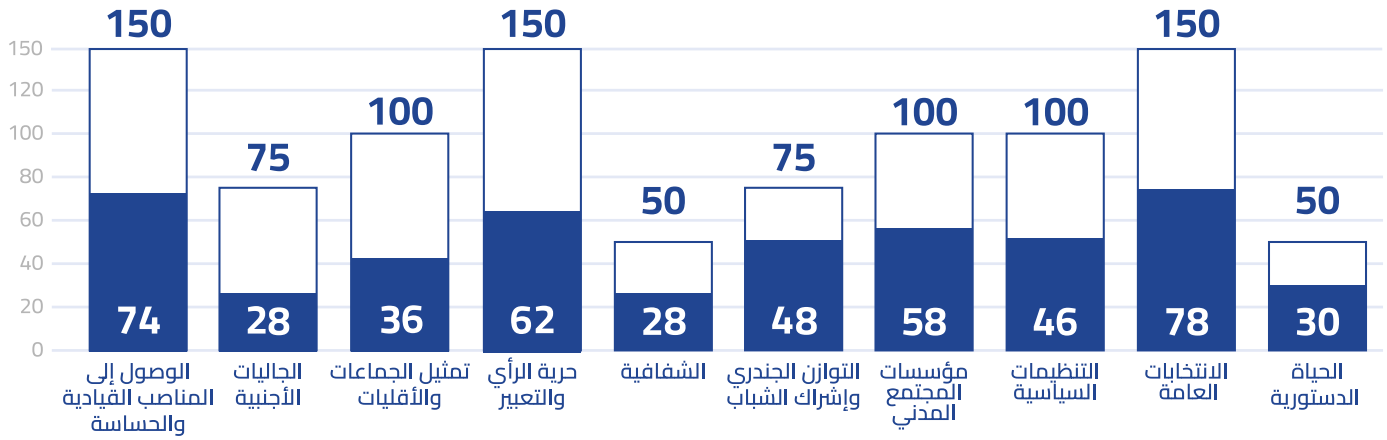

رسم توضيحي 3: الكويت - نتائج المقاييس 2025

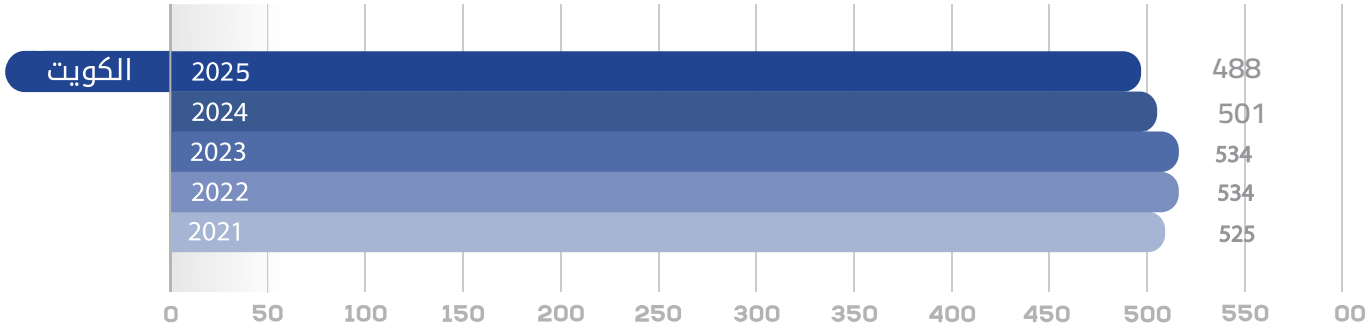

رسم توضيحي 4: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2021 و2025

تشير نتائج دولة الكويت هذا العام إلى استمرار التراجع في الأداء بمقدار 13 درجة، وجاء التراجع على مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (7 درجات) ومقياس حرية الرأي والتعبير (4 درجات) ومقياس الشفافية (3 درجات) ومقياس الجاليات الأجنبية (درجة واحدة)، فيما تقدمت على مقياس التوازن الجندي وإشراك الشباب (درجتان).

ورغم محافظة الكويت على المرتبة الأولى في مؤشر المشاركة السياسية إلا أنها هبطت عن حاجز الـ 500 درجة من مجموع درجات المؤشر (1,000 درجة)، وذلك بتسجيلها 488 درجة.

تصدرت الكويت ثلاثة مقاييس (الحياة الدستورية/ الانتخابات العامة/ الشفافية) وتقاسمت مع دول قطر صدارة مقياس حرية الرأي والتعبير. قبالة ذلك، تذيلت الدولة الترتيب في مقياس الجاليات الأجنبية.

تتصل أبرز التحديات في الكويت بحاكمية المؤسسات المنتخبة ودور السلطة التشريعية (مجلس الأمة) وانتظام الانتخابات وضمان حقوق المواطنة المتساوية. كذلك تبرز قضايا تمكين المرأة الكويتية وتمثيلها في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتشريع عمل الأحزاب السياسية وحل ملف «البدون» ومعالجة القوانين التي تمنع فئات مجتمعية من الولوج إلى المناصب العليا والمشاركة في الانتخابات، بالإضافة إلى تمكين الشباب وتمثيلهم في السلطة التنفيذية وضمان الإقامة المستقرة والفاعلة للعمال الأجانب والوافدين.

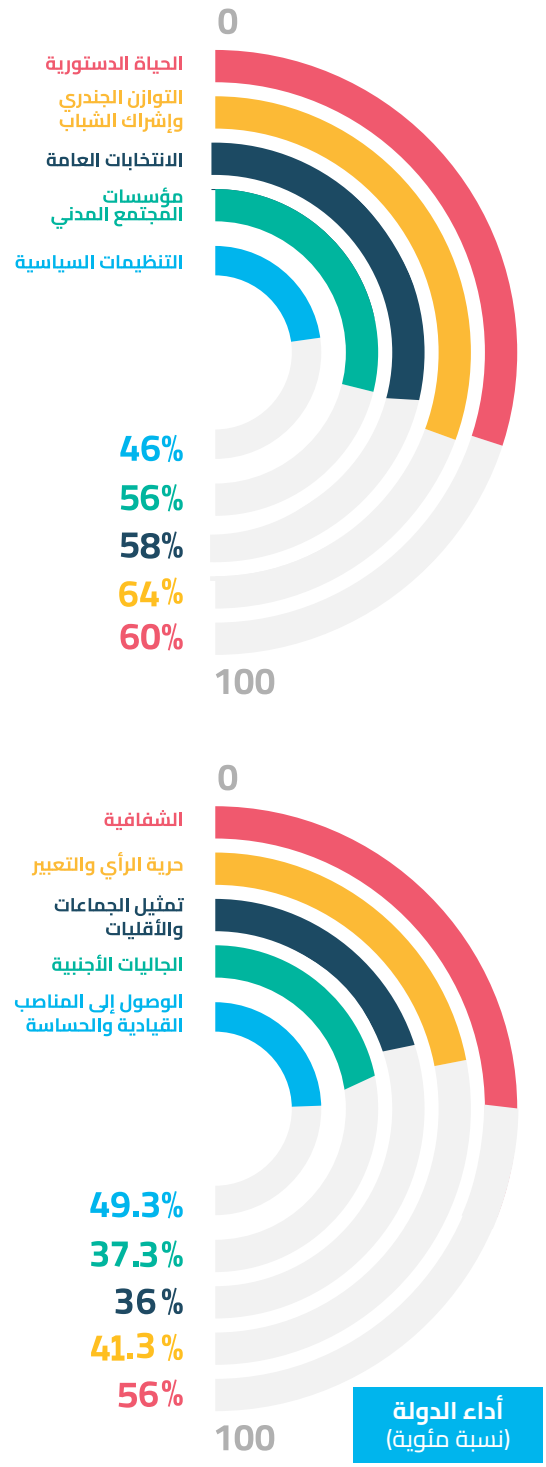

رسم توضيحي 5: الكويت - حالة المشاركة السياسية 2025

2.2

سلطنة عمان

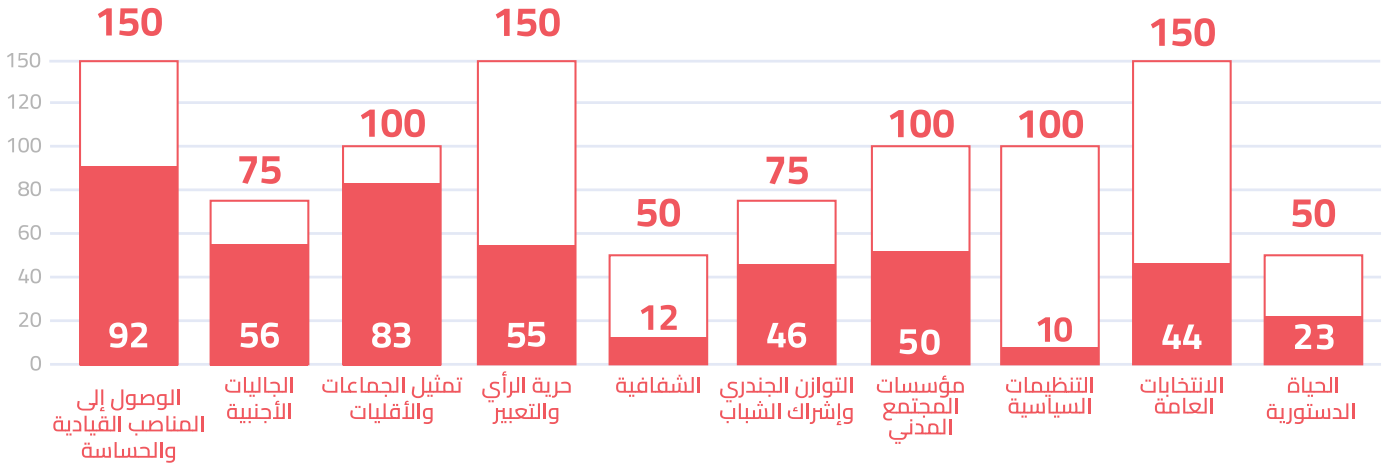

رسم توضيحي 6: عمان - نتائج المقاييس 2025

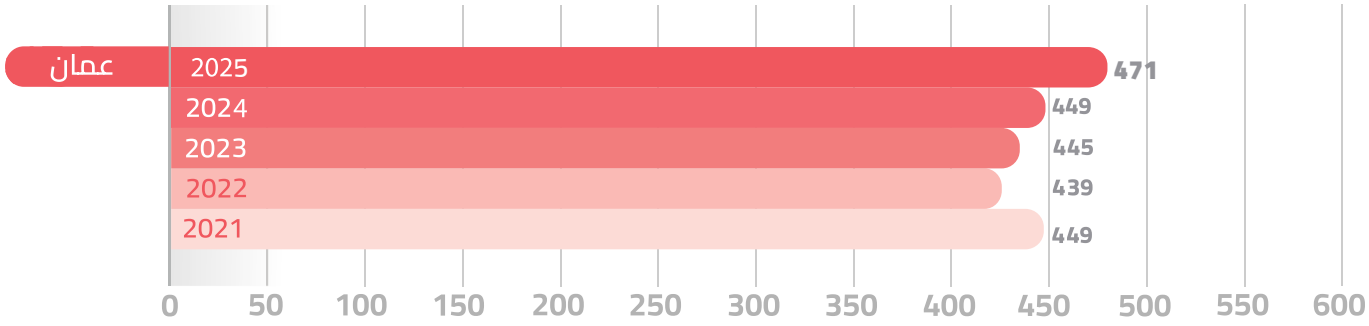

رسم توضيحي 7: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2021 و2025

استمرت سلطنة عُمان في تحسن الأداء وحققت أعلى تقدم بين دول مجلس التعاون الخليجي (22 درجة)، وبذلك تقدمت إلى المرتبة الثانية في ترتيب دول المؤشر بتسجيلها 471 درجة من مجموع الدرجات (1000 درجة).

تقدمت السلطنة على مقياس الحياة الدستورية (درجتان) ومقياس التنظيمات السياسية (6 درجات) ومقياس مؤسسات المجتمع المدني (9 درجات) ومقياس حرية الرأي والتعبير (5 درجات).

وتصدرت السلطنة مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (83 من 100 درجة) فيما تذيلت ترتيب الدول على مقياس التوزان الجندي وإشراك الشباب (46 من 75 درجة).

تتصل أبرز التحديات في عُمان بصلاحيات المؤسسات التشريعية وتشكيل التنظيمات السياسية وغياب سياسة تشجيعية واضحة لترشح المرأة ودعمها في الانتخابات، كذلك غياب سياسة أو استراتيجية وطنية تستهدف إشراك وتمكين الشباب.

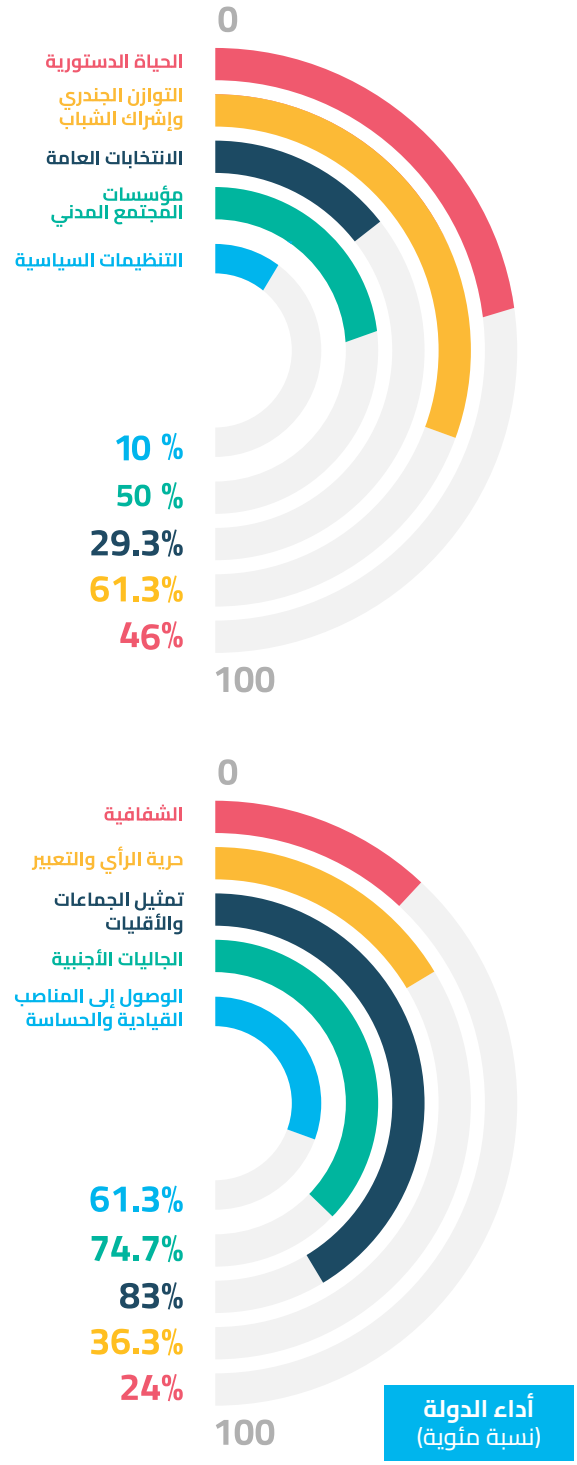

رسم توضيحي 8: عمان - حالة المشاركة السياسية 2025

2.3 دولة قطر

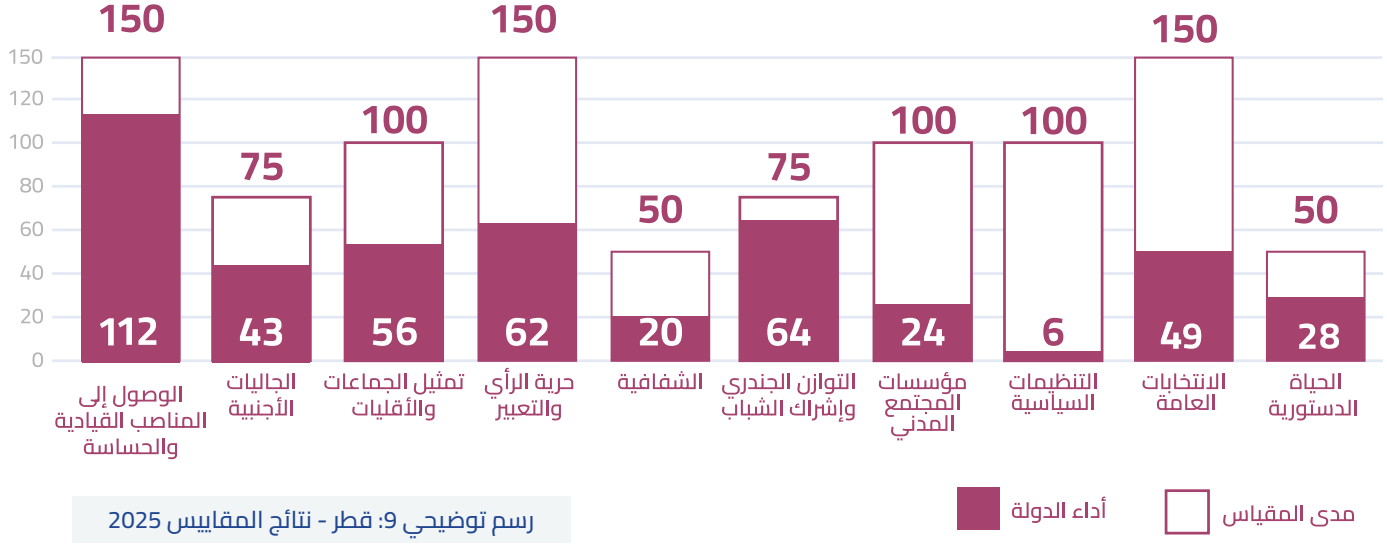

رسم توضيحي 9: قطر - نتائج المقاييس 2025

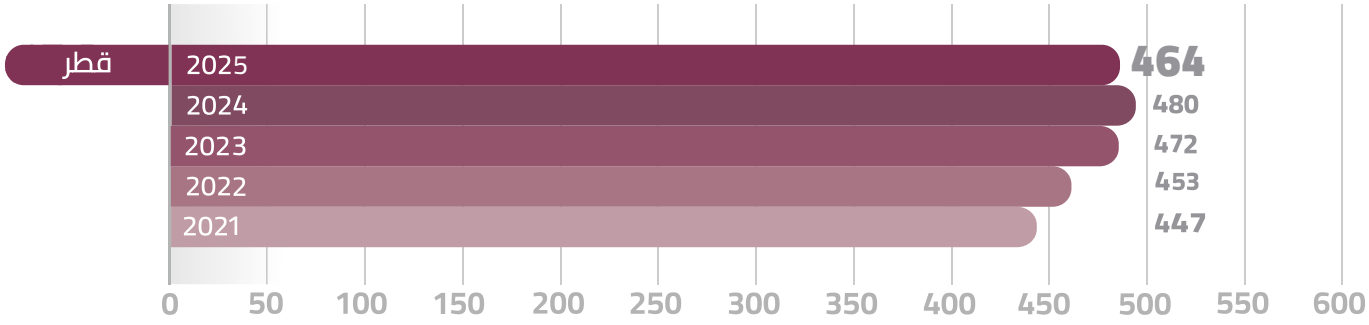

رسم توضيحي 10: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2021 و2025

بعد تقدم لسنوات، سجلت دولة قطر أكبر تراجع بين دول مجلس التعاون الخليجي (16 درجة) من مجموع درجات المؤشر بعد استفتاء ألغى انتخابات السلطة التشريعية (مجلس الشورى)، كما هبطت من المرتبة الثانية إلى الثالثة في ترتيب الدول مُسجلة 464 درجة.

وتراجعت قطر على مقياس الحياة الدستورية (5 درجات) وعلى مقياس الانتخابات العامة (9 درجات) ومقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة (8 درجات). قبالة ذلك، تقدمت الدولة على مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (6 درجات).

وفيما تراجعت الدولة عن صدارة مقياس الحياة الدستورية، استمرت في تصدر نتائج مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة، كما تقاسمت مع الكويت تصدر مقياس حرية الرأي والتعبير.

لا تزال قطر بدرجات متدنية في مقياس التنظيمات السياسية (6 من 100 درجة) إذ تبرز تحديات تتعلق بمشروعية العمل السياسي المنظم وسلامة الممارسين. كذلك في مقياس مؤسسات المجتمع المدني (24 من 100 درجة) حيث تضع القوانين المنظمة قيودًا على المؤسسات لا تتيح لها العمل باستقلالية.

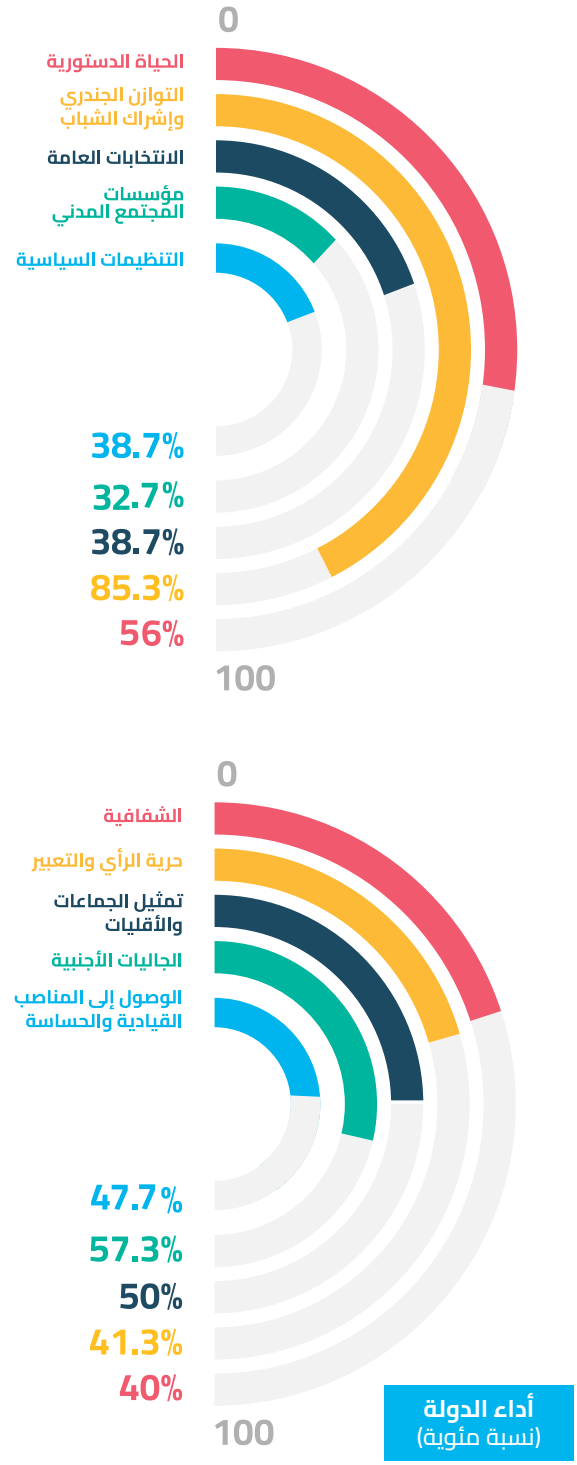

رسم توضيحي 11: قطر - حالة المشاركة السياسية 2025

2.4
مملكة البحرين

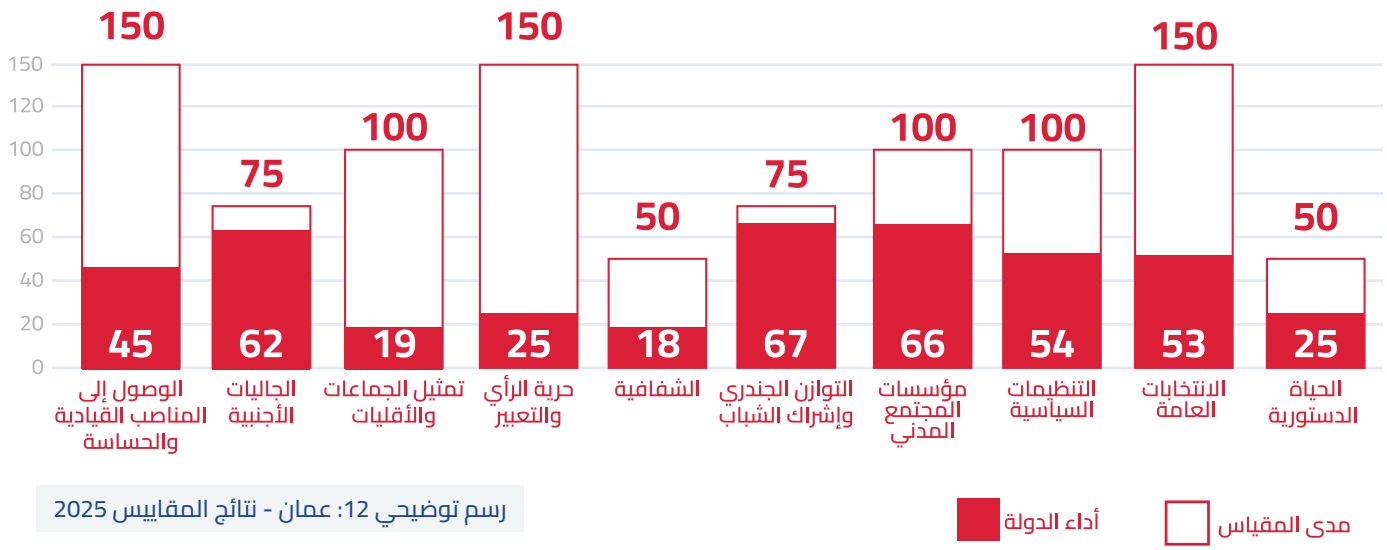

رسم توضيحي 12: عمان - نتائج المقاييس 2025

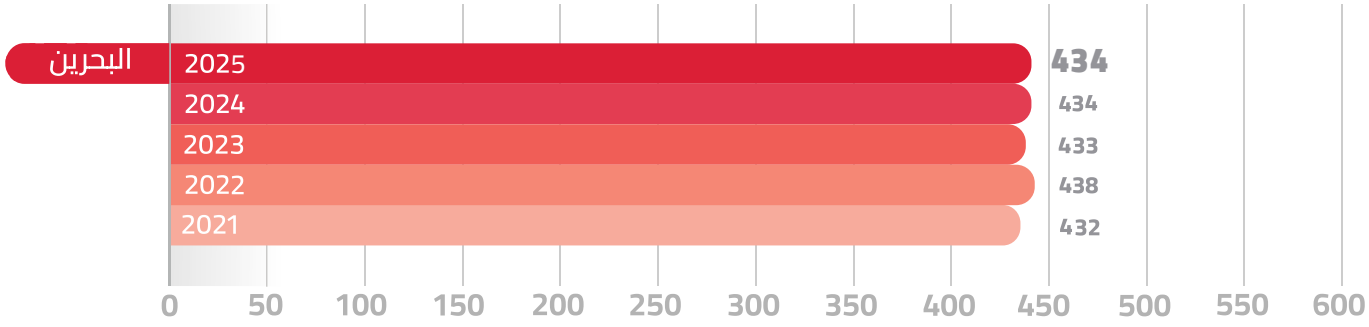

رسم توضيحي 13: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2021 و2025

استمرت مملكة البحرين في المرتبة الرابعة دون أي تغيير في درجاتها (434 درجة) من مجموع درجات المؤشر.

وحافظت البحرين على تصدر مقياس التنظيمات السياسية ومقياس مؤسسات المجتمع المدني ومقياس الجاليات الأجنبية. قبالة ذلك، تذيلت المملكة مقياس تمثيل الجماعات والأقليات ومقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة وتقاسمت مع السعودية تذيل مقياس حرية الرأي والتعبير.

يظهر التحدي الأبرز أمام البحرين في ضمان التمثيل المتناسب للجماعات والأقليات وتعزيز المواطنة المتساوية وضمان حرية الرأي والتعبير، كذلك، في نفاذية وأولوية المواطنين في الوصول إلى الوظائف القيادية والحساسة.

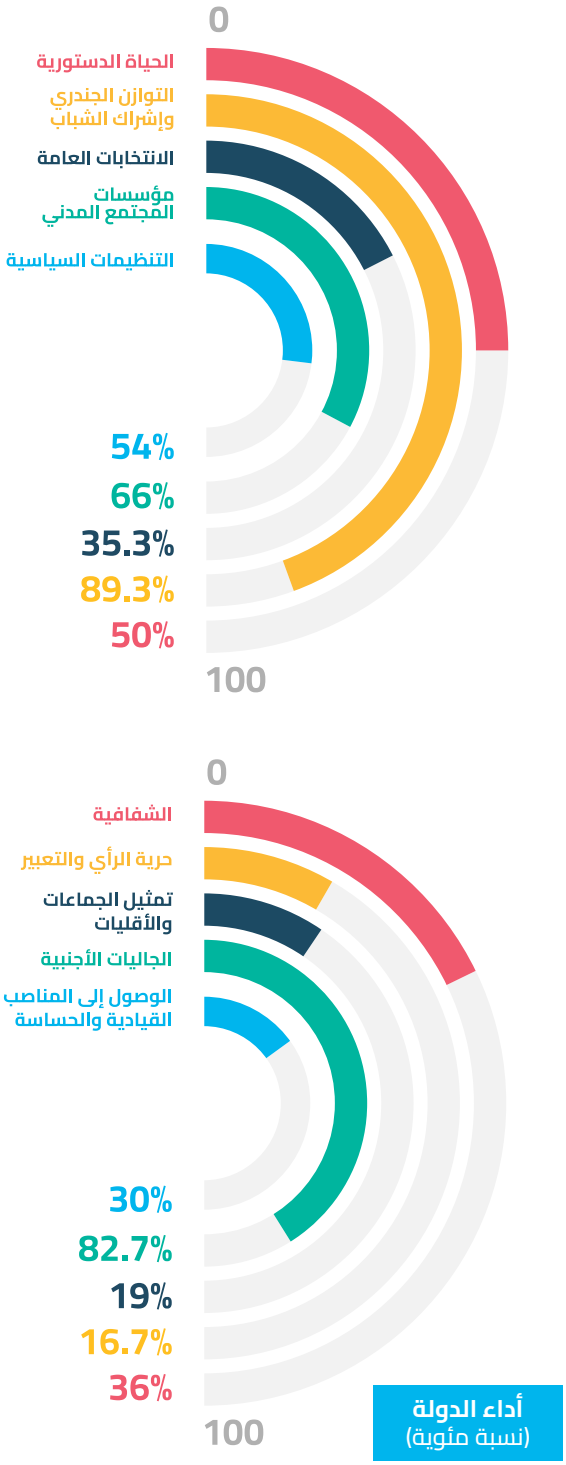

رسم توضيحي 14: البحرين - حالة المشاركة السياسية 2025

2.5

دولة الإمارات العربية المتحدة

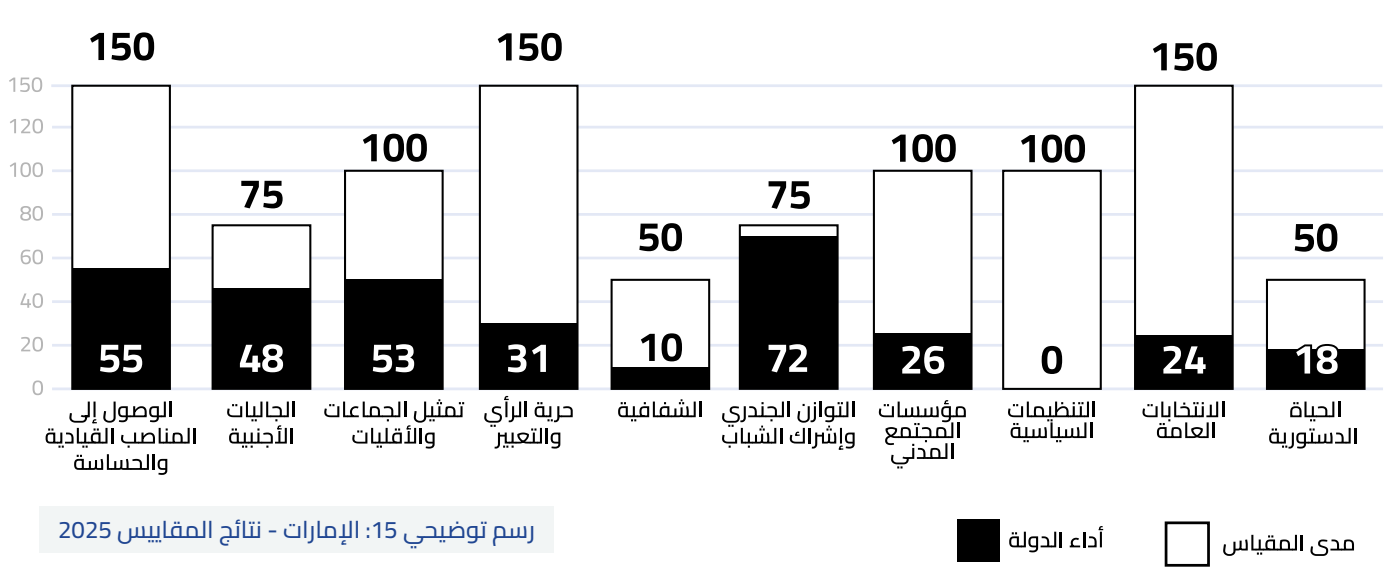

رسم توضيحي 15: الإمارات - نتائج المقاييس 2025

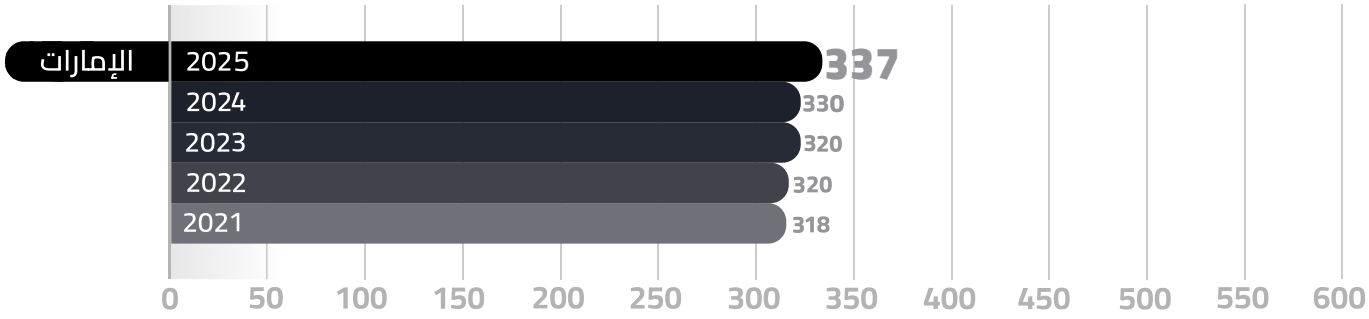

رسم توضيحي 16: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2021 و2025

للعام الثاني على التوالي، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التقدم بتحصيلها (7 درجات) حققت لها مجموعًا بواقع 337 درجة من مجموع درجات المؤشر وحلت في المرتبة الخامسة بين دول المجلس.

وتقدمت الإمارات في مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب (درجتان) ومقياس تمثيل الجماعات والأقليات (3 درجات) ومقياس الجاليات الأجنبية (درجتان).

وفيما حافظت الإمارات على صدارة مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب، بقت الإمارات بعلامة «صفرية» في مقياس التنظيمات السياسية وبنتائج متأخرة في مقياس الانتخابات العامة (24 من 150 درجة) كما تذيلت ترتيب دول المؤشر في مقياس الشفافية (10 من 50 درجة).

تتصل أبرز التحديات في الإمارات بصلاحيات المؤسسات التشريعية وآليات انتخابها، كذلك تشكيل التنظيمات السياسية وضمان حرية الرأي والتعبير وإتاحة الرقابة المجتمعية المستقلة على أعمال الدولة وماليتها.

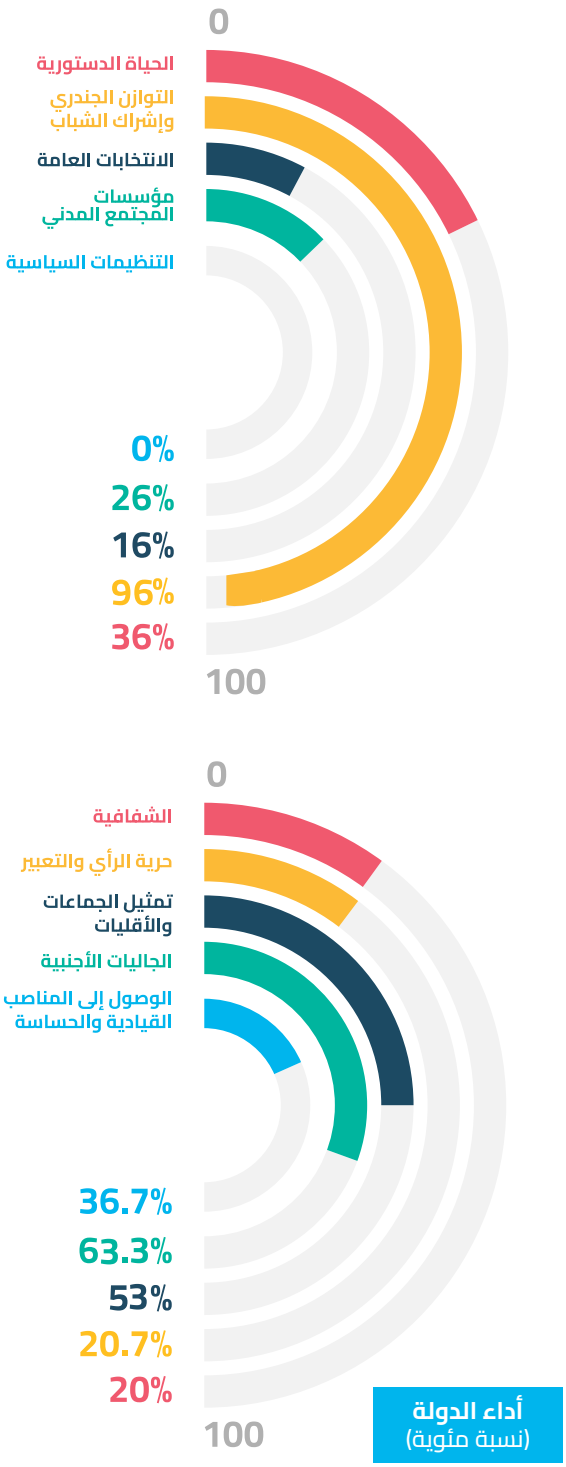

رسم توضيحي 17: الإمارات - حالة المشاركة السياسية 2025

2.6
المملكة العربية السعودية

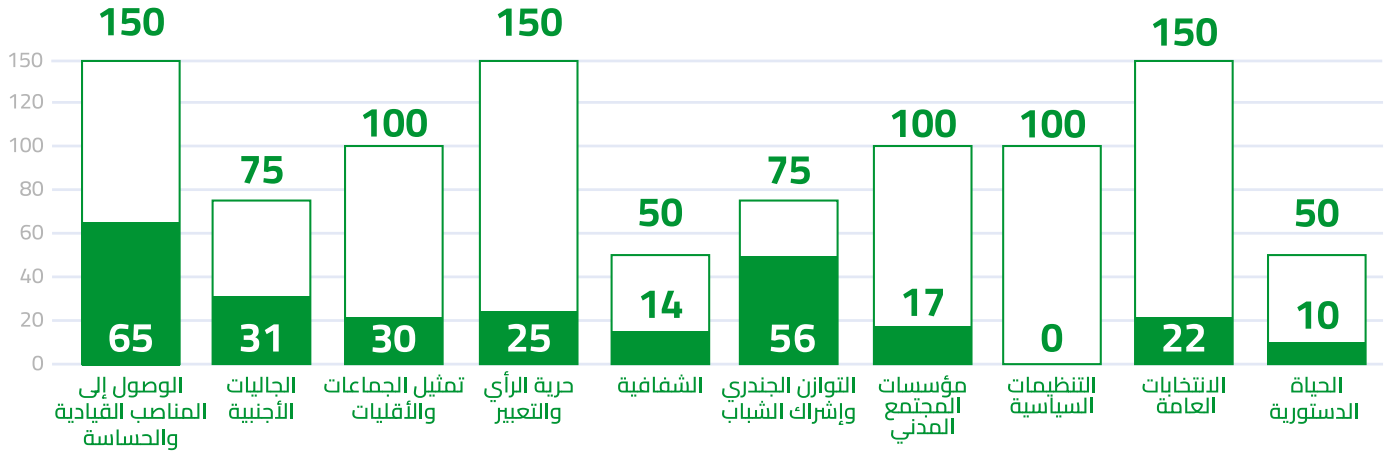

رسم توضيحي 18: السعودية - نتائج المقاييس 2025

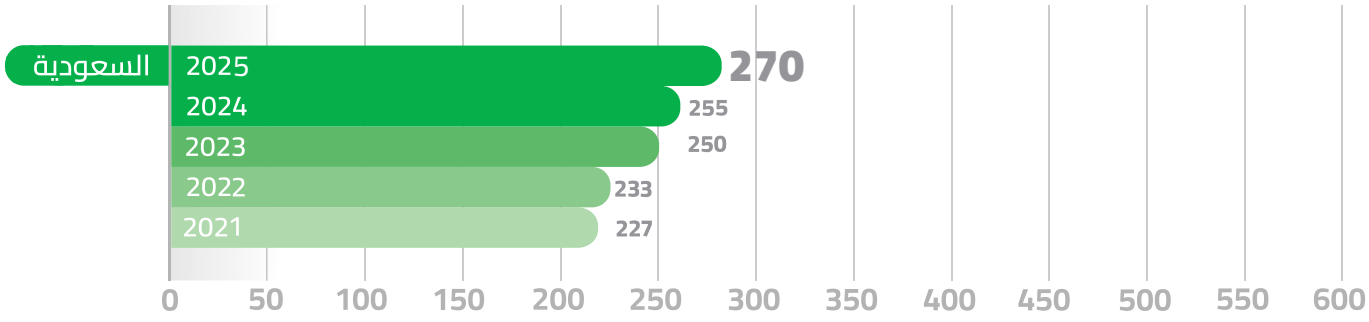

رسم توضيحي 19: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2021 و2025

سلكت المملكة العربية السعودية مسارًا متصاعدًا خلال سنوات الرصد، وأحرزت في النسخة السادسة من المؤشر زيادة بـ (15 درجة) لتصل إلى 270 من 1,000 درجة. رغم ذلك، بقت المملكة متذيلة للترتيب بين دول مجلس التعاون الخليجي.

استمر تقدم السعودية في مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب بـ (7 درجات)، كما تقدمت في مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (8 درجات).

وللعام الثالث على التوالي، لم تشهد السعودية أي تراجع في أي من مقاييس المؤشر، إلا أنها بقت بدرجة «صفرية» في مقياس التنظيمات السياسية وتقاسمت مع البحرين تذيل مقياس حرية الرأي والتعبير (25 من 150 درجة) كما تذيلت ترتيب دول المؤشر في مقاييس (الحياة الدستورية/ الانتخابات العامة/ مؤسسات المجتمع المدني/ الجاليات الأجنبية).

تواجه السعودية تحديات بشأن المنظومة الدستورية وصلاحيات المؤسسات التشريعية وانتظام الانتخابات، كذلك تشكيل التنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وضمان حرية الرأي والتعبير، والإقامة المستقرة والفاعلة للعمال والوافدين الأجانب

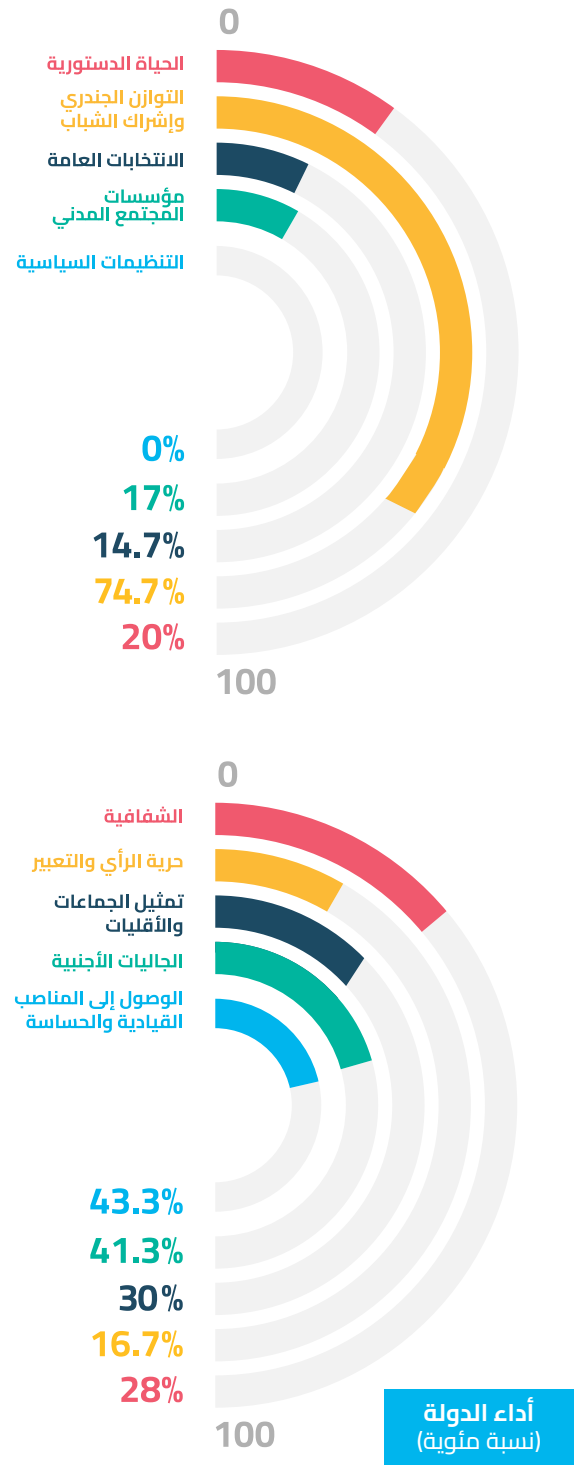

رسم توضيحي 20: السعودية - حالة المشاركة السياسية 2024

03

عـــــرض النتـــــــائـج

3.1 المقياس الأول: الحياة الدستورية

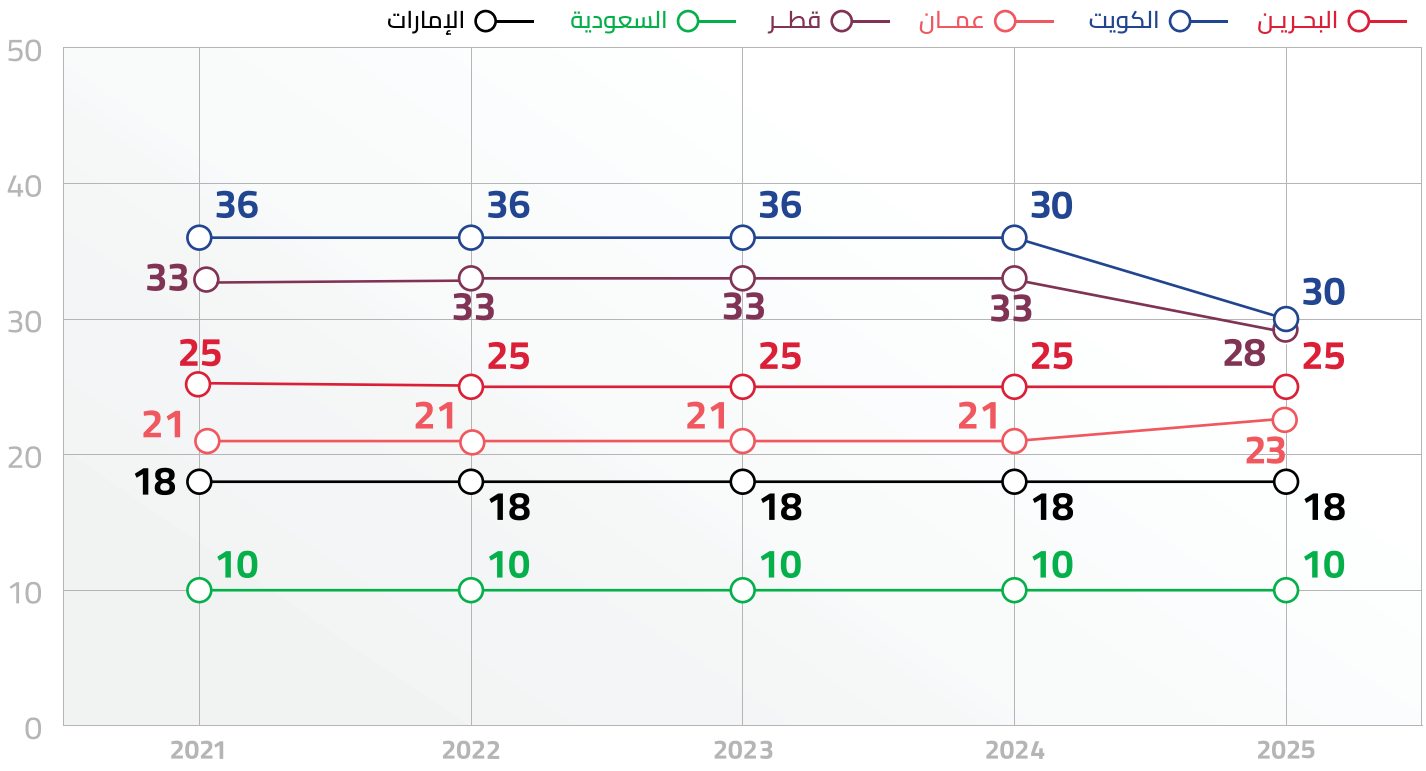

رسم توضيحي 21: نتائج مقياس الحياة الدستورية 2021-2025

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
المرجعية الدستورية: آليات الإصدار والتعديل	10 درجات	6	8	3	7	2	5
ضمان حق المشاركة السياسية	15 درجة	8	9	7	4	1	3
القوانين المنظمة/ المقيدة	15 درجة	4	7	5	9	3	5
الالتزام بأحكام الدستور	10 درجات	7	6	8	8	4	5
المجموع 50 درجة		**25**	**30**	**23**	**28**	**10**	**18**

جدول 1: درجات عناصر مقياس الحياة الدستورية 2025

مملكة البحرين

صدر دستور مملكة البحرين في 14 فبراير/ شباط 2002م بأمر ملكي، وفيما تصفه بعض أطراف المعارضة بأنه دستور «غير تعاقدي» تعتبره مؤسسة الحكم نتيجة تفويض وترجمة لاستفتاء ميثاق العمل الوطني الذي نال موافقة شعبية بنسبة 98,4% عام 2001م.

يحتاج إجراء أي تعديل دستوري لموافقة وتصديق ملك البلاد على التعديلات التي يوافق عليها ثلثا أعضاء المجلس الوطني الذي يشمل غرفة النواب (المنتخبة) وغرفة الشورى (المعينة من قبل الملك).

يتضمن الدستور نصاً واضحاً وصريحاً على ضمان حق المشاركة السياسية دون تمييز بين المواطنين، ولدى البحرين رزمة جيدة من القوانين التي تنظم شؤون الترشح والانتخاب، إلا أن بعضها يتضمن عراقيل أو استثناءات لبعض الفئات، وبالخصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يمنع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلّة بحكم قضائي من الترشح لمجلس النواب.

في يونيو/ حزيران 2022، استمرت البحرين في إجراءات تضييق مجالات المشاركة السياسية وصدر تعديل على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية، حيث نص على منع أي منتمٍ لجمعية سياسية أو ممارس للعمل السياسي أو عضوٍ في السلطة التشريعية من الترشح لعضوية مجالس إدارات الأندية أو الهيئات الرياضية.

دولة الكويت

لا تزال بعض مواد الدستور معلقة على خلفية الأمر الأميري الصادر في 10 مايو/ أيار 2024 بحل مجلس الأمة لمدة «لا تزيد عن 4 سنوات». المواد التي تم وقف العمل بها هي «51 و65 (فقرة اثنان وثلاثة) و71 (فقرة اثنان) و79 و107 و174 و181»، وهي المواد المتعلقة بمجلس الأمة المنتخب. ويعتبر هذا التعليق الثالث في تاريخ الحياة السياسية في الكويت، حيث سبق أن اتخذ إجراء مشابه في العام 1976 والعام 1986.

صدر دستور دولة الكويت في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1962م عبر مجلس تأسيسي منتخب يتكون من عشرين عضوا لكنه لم يخضع للاستفتاء الشعبي بشكل مباشر. للأمير وثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح الدستور ويشترط لإقرار أي تعديل موافقة ثلثي الأعضاء وتصديق الأمير.

أعطى الدستور الكويتي للمواطنين الكويتيين حق المشاركة السياسية وهو ما يتجلى في انتخابات مجلس الأمة. يُلاحظ أن بعض قوانين الدولة تقيد الحقوق والحريات التي نصت عليها أحكام الدستور.

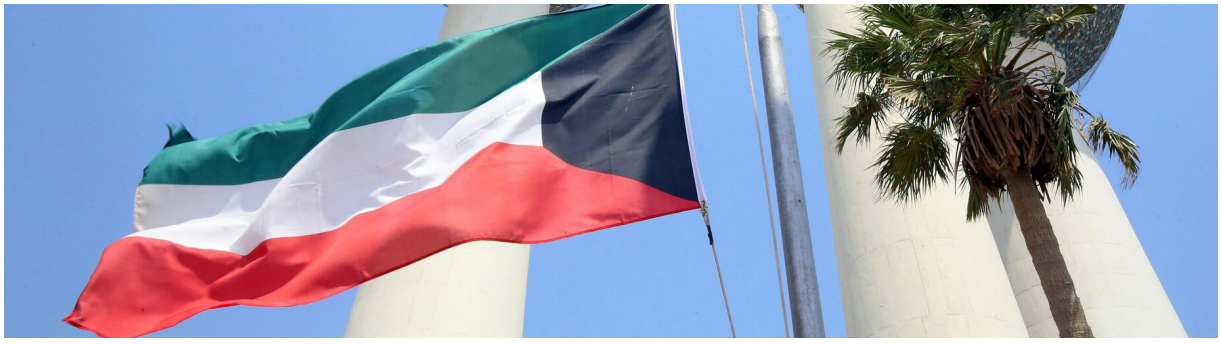

سلطنة عمان

يمثل النظام الأساسي لسلطنة عُمان، الصادر عن السلطان، هيثم بن طارق آل سعيد، في 12 يناير/كانون الثاني 2021 النص الدستوري الأعلى في الدولة.

تم إصدار النظام الأساسي دون آلية ديمقراطية لصياغته أو استفتاء لإقراره. وينص النظام على آلية واضحة للتعاقب على الحكم وألغى المواد التفصيلية المتعلقة بمجلس عمان (ذي الغرفتين) وأوردها في قانون خاص، ألغى الاستقلالية المالية والإدارية لمجلس عمان، وأناط القانون بكل من المجلسين صلاحية وضع لائحة داخلية ونشرها في الجريدة الرسمية.

تنص المادة (12) من النظام الأساسي على حق المشاركة في الشؤون العامة، كما يكرس النظام البعد المدني في الدولة بما في ذلك تعزيز الحقوق والمساواة بين المرأة والرجل. يمنح النظام الأساسي للمتابعة والرقابة على الأداء الحكومي صفة دستورية، وذلك من خلال لجنة تعود في أعمالها إلى السلطان مباشرة بالإضافة إلى «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة».

حتى الآن، لم يجر تشكيل الجهة القضائية المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين والإجراءات والمراسيم السلطانية مع النظام الأساسي للدولة.

دولة قطر

تراجعت قطر 5 درجات على هذا المقياس بعد تعديل دستوري ألغي بموجبه حق انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى، ليصبح المجلس معيناً بالكامل بقرار من أمير البلاد، فيما لم يطرأ تعديل على صلاحيات المجلس المنصوص عليها في الدستور.

في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، صوت القطريون بنسبة 90.6% على استفتاء شعبي لإجراء تعديلات دستورية شملت 14 مادة، وبموجب التعديل، تم إلغاء انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى وحذف المواد الدستورية المتعلقة بشروط العضوية والترشح للمجلس. كما أجازت التعديلات تعيين القطريين بالتجنس في مناصب الدولة العليا (مجلسي الوزراء والشورى).

وكان دستور دولة قطر قد صدر في عام 2004م بعد استفتاء شعبي على المسودة التي وضعت من قبل لجنة إعداد تشكلت من 32 عضوا معيناً. كانت نتيجة الاستفتاء 96.6% بالموافقة، لتلغي النظام الأساسي المؤقت للحكم الصادر في بداية سبعينات القرن الماضي.

ينص الدستور على عدد من مبادئ المشاركة السياسية مثل حرية التجمع وإنشاء الجمعيات ومخاطبة السلطة، إلا أنه في الوقت نفسه يترك تنظيم هذه المبادئ إلى القوانين التي تم إصدارها بشكل لوحظ أنها تعيق أحياناً ممارسة الأفراد لبعض هذه الحقوق كما أنها تعطي للسلطة التنفيذية في بعض المواضع صلاحيات الموافقة والسماح بممارستها.

المملكة العربية السعودية

لا تزال المملكة العربية السعودية تعتمد على النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992م، والذي يجتمع مع نظام مجلس الشورى ونظام مجلس المناطق في التعريف بنظام الحكم في المملكة. لا تتوافر في أي من هذه الأنظمة الثلاثة أي مواد تحدد مفهوم أو طبيعة المشاركة السياسية.

بحسب النظام الأساسي للحكم ينفرد الملك بسلطة سن وتعديل القوانين ويحدده كمرجع السلطات كلها.

في عام 2006، صدر أمر ملكي بإنشاء «هيئة البيعة» (تعين من قبل الملك وتقتصر على أبناء وأحفاد الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود). تختص الهيئة في النظر في ترشيحات الملك أو ترشيح بديل لتسميته وليًا للعهد.

دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر دستور دولة الإمارات العربية المتحدة كدستور مؤقت عام 1971م وأُعلن دستوراً دائماً للبلاد عام 1996م من قبل المجلس الاتحادي الأعلى، وهو أرفع سلطة دستورية في البلاد وأعلى هيئة تشريعية وتنفيذية الذي يرسم السياسات العامة ويقرّ التشريعات الاتحادية.

لا يتم انتخاب أي من أعضاء المجلس الاتحادي الأعلى كما أن الدستور لم يعرض للاستفتاء الشعبي. ورغم أن الدستور لا يشير صراحة إلى حق المشاركة السياسية إلا أن ديباجته أشارت إلى أن الوجهة النهائية هي الوصول إلى «حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان»، وهو ما لم ينعكس حتى الآن على مؤسسات الدولة.

بعض قوانين الدولة تقيد الحقوق والحريات التي نصت عليها أحكام الدستور.

3.2 المقياس الثاني: الانتخابات العامة

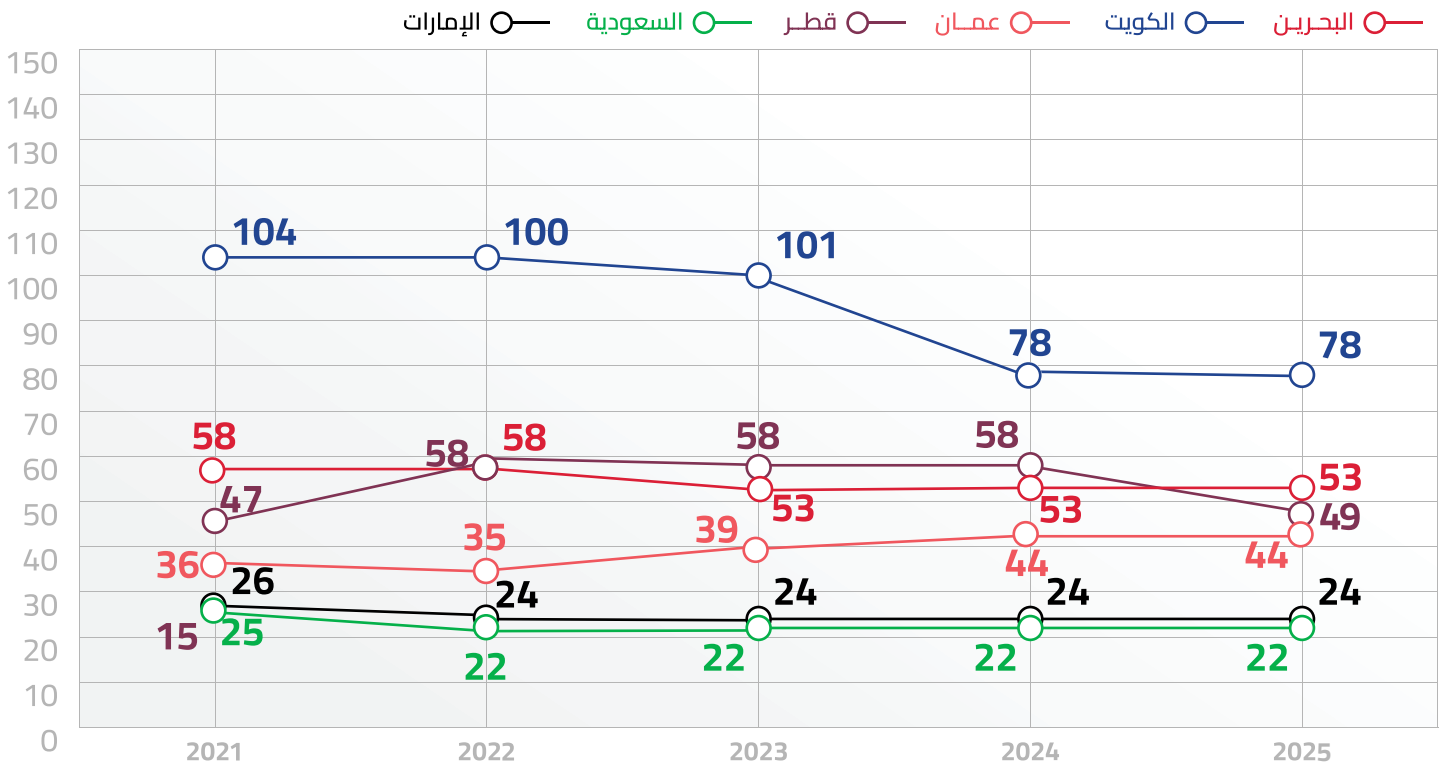

رسم توضيحي 22: نتائج مقياس الحياة الدستورية 2021-2025

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
مجالات الانتخاب (الحكومة، المجالس النيابية، المجالس البلدية)	20 درجة	8	5	7	5	2	3
حاكمية المؤسسات المنتخبة (الصلاحيات/ الفصل بين السلطات/ الرقابة/ التشريع/ المساءلة/ الشراكة في صنع القرار/ صلاحيات حل المؤسسات المنتخبة)	50 درجة	14	24	11	22	6	9
فاعلية ونجاعة المؤسسات المنتخبة	40 درجة	14	18	10	12	6	9
آلية صياغة النظام الانتخابي وترسيم الدوائر	40 درجة	17	31	16	10	8	3
المجموع 150 درجة		**53**	**78**	**44**	**49**	**22**	**24**

جدول 2: درجات عناصر مقياس الانتخابات العامة 2025

مملكة البحرين

في 19 يونيو/حزيران 2024 صدر مرسوم بقانون رقم (7) بتعديل المادة (28) من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب، والخاصة بإسقاط عضوية النائب المنتخب عبر إدخال تعديلات جديدة على المرسوم أعطت صلاحية لمحكمة التمييز بإبطال عضوية أي نائب في مجلس النواب إذا «كان فاقداً لشرط من شروطها عند الانتخاب أو أثناء عضويته بالمجلس. وللجهات الرسمية - في أي وقت - أن تطلب من محكمة التمييز الحكم بإبطال العضوية في هذه الحالات».

في أكتوبر/تشرين الأول 2022، أقر مجلس النواب تعديلات على اللائحة الداخلية للمجلس قلصت من صلاحيات أعضائه المنتخبين، بالإضافة إلى آثار التعديلات التي أجريت في عام 2018 على قانون مباشرة الحقوق السياسية، ومنها منع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية التي تم حلها قضائيًا من الترشح للانتخابات بالإضافة إلى رفع أسماء مواطنين من كشوف الناخبين.

وشهدت البحرين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 انتخابات تشريعية وبلدية هي السادسة منذ عودة الحياة الدستورية في عام 2002، وسط غياب للمعارضة التي قررت مقاطعة الانتخابات.

ولم يتمكن عدد من المواطنين من إعادة أسمائهم إلى كشوف الناخبين رغم لجوئهم إلى القنوات القانونية المُعلنة، وقدر حقوقيون محليون أن من تم شطبهم من جداول الناخبين بلغ عشرات الآلاف.

رغم وجود انتخابات دورية نيابية وبلدية تتم عبر الانتخاب المباشر إلا أنه منذ عام 2018م يمنع بحكم القانون كل من كان مسجلاً في جمعية سياسية تم حلها قضائياً من الترشح للانتخابات، كما ويمنع من هذا الحق جميع المحكوم عليهم بعقوبات جنائية حتى وإن صدرت بشأنهم أوامر بالعفو الخاص عن العقوبة أو رد إليهم اعتبارهم. تعتبر هذه القوانين موانع مؤبدة تحرم المشمولين بها من حق الترشح مدى الحياة. كما تشمل هذه الأحكام الأعضاء المنتخبين الذين قرروا إنهاء أو ترك العمل النيابي بشكل يعد من قبيل «تعمد الإضرار أو تعطيل سير الحياة الدستورية أو النيابية»، بحسب القانون.

لا تزال هيئة تنظيم الانتخابات تابعة للحكومة غير مستقلة. بالإمكان ملاحظة عدد من القوانين الصادرة التي قد تتناقض بعض موادها مع المبادئ والحقوق المنصوصة دستورياً، وبالخصوص، قانون اللائحة الداخلية لمجلس النواب الذي يقلص من صلاحيات النواب في المناقشات العامة ويشترط على ألا تتضمن المناقشات «توجيه النقد أو اللوم أو الاتهام» للحكومة.

يعد المجلس البلدي لمحافظة العاصمة الوحيد (من بين محافظات البلاد الأربع) الذي يُشكل بمرسوم ملكي منذ عام 2014م. وتتيح القوانين للأجانب المقيمين حق التصويت -دون الترشح- في الانتخابات البلدية شريطة امتلاك عقار في البلاد، وهو ما يتيح لهذه الفئة مشاركة نسبية جيدة.

وتُرسم الدوائر الانتخابية (40 دائرة) في البحرين عبر مرسوم ملكي خاص، وتعتبر بعض جماعات المعارضة أن التوزيع القائم «غير عادل» ويمنح أفضلية عددية لمناطق دون أخرى.

قيد الدستور والقوانين المعنية من صلاحيات أعضاء السلطة التشريعية (مجلس النواب)، ففي حين أتيح حق مساءلة الوزراء إلا أن رئيس الوزراء قد استثني من ذلك، كما أن المجلس لا يمتلك الصلاحية لمنح الثقة للحكومة أو سحبها منها لكن له صلاحية منح الثقة لبرنامج الحكومة. ويتضمن الدستور نصوصاً صريحة حول آلية سحب الثقة من أحد وزراء الحكومة أو إقرار عدم إمكان التعاون مع رئيس الوزراء ليرفع الأمر للملك، إلا

أنه لم تسجل أية حالة عزل فيها وزير منصبه عبر هذه الآلية التي تشترط حصول القرار على أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

وبالنسبة للرقابة المالية والإدارية التفصيلية فهي بموجب الدستور تقع ضمن اختصاصات ديوان الرقابة المالية والإدارية التابع للملك. وتأتي اللائحة الداخلية لمجلس النواب مقيدة لأدوارهم داخل المجلس حيث حددت للنائب ما لا يتجاوز بأكثر من سؤال في الشهر وأوكلت للجنة برلمانية مهمة فحص «جدية» طلبات الاستجواب المقدمة من النواب والبت في صلاحيتها.

يحق للملك حل السلطة التشريعية بعد التشاور مع رئيسي مجلسي النواب والشورى أو بناء على رأي رئيس مجلس الوزراء. وبحسب الدستور فإن للملك دور في العملية التشريعية من خلال إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون (ما لم يرفضها لاحقاً أحد المجلسين التشريعيين).

دولة الكويت

بقيت الكويت على تقييمها المنخفض في هذا المقياس جراء حل مجلس الأمة وتعليق الحياة النيابية بموجب الأمر الأميري الصادر في 10 مايو/أيار من العام نفسه، الذي جمّد العمل بمواد دستورية أساسية تتعلق بصلاحيات البرلمان لمدة لا تتجاوز أربع سنوات. وقد شكّل هذا القرار تحوّلًا كبيرًا في البنية الدستورية للنظام السياسي.

وأدى حل المجلس لفراغ تشريعي باتت تملؤه الحكومة بالتشاور مع الأمير. كما أدى ذلك إلى تعطيل حاكمية مجلس الأمة وصلاحياته الدستورية.

في الانتخابات الأخيرة، لوحظ تفاوت بين أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية الخمس وامتنعت الحكومة حينها طوعيًا عن التصويت في انتخابات الرئاسة وعضوية اللجان في دورتي مجلس الأمة 2022 و2023، وهو ما أتاح للنواب المنتخبين انتخاب شاغلي هذه المناصب دون تدخل الحكومة.

ولمجلس الأمة الذي تم حلّه وتعليقه، صلاحيات مؤثرة نسبياً وسلطة واسعة في التشريع ومراقبة أداء الحكومة.

يحق لمجلس الأمة دستوريا مناقشة القرارات التي تتخذها الحكومة، وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزراء ورئيس الوزراء، وتقديم طلبات للمناقشة أو تشكيل لجان التحقيق، وتلقي ومعالجة العرائض والشكاوى من المواطنين، كما يحق له – بعد عملية الاستجواب – طرح الثقة في الوزير المعني أو رفع كتاب إلى الأمير بعدم إمكانية التعاون مع رئيس الحكومة، ويفترض بالأمير أن يستبدل رئيس الوزراء في هذه الحالة.

تحصر المادة (82) من الدستور حق الترشح لمجلس الأمة في الكويتي لمن يحمل الجنسية «بالتأسيس»، وهم الكويتيون الذين حددهم القانون بأنهم «المتوطنون في الكويت قبل سنة 1920م»، كما يمنع القانون أصحاب الجنسية المكتسبة من التصويت إلا بعد مضي 20 عاماً على تجنسهم. وبحسب قانون الانتخاب يُحرم رجال القوات المسلحة والشرطة من حق الانتخاب.

سلطنة عمان

تتمتع سلطنة عمان باستقرار في دورية الانتخابات العامة، سواء لمجلس الشورى أو المجالس البلدية.

شهدت السلطنة في أكتوبر/تشرين الأول 2023 انتخابات الفترة العاشرة لمجلس الشورى، وبلغت نسبة الناخبين المُسجلين 49.67% من إجمالي عدد العمانيين الذين تزيد أعمارهم عن 21 سنة، وأدلى من بين الناخبين المسجلين بصوته ما نسبته 65.88% منهم. وفيما لم تتلق اللجنة العليا للانتخابات أي شكاوى أو بلاغات عن أي مخالفات أو ممارسات غير قانونية، لوحظ تعزيز مظاهر نزاهة الانتخابات وشفافيتها وتيسير عملية الاقتراع باستخدام تطبيقات إلكترونية راعت احتياجات الناخبين من ذوي الإعاقات البصرية والسمعية.

شهدت عمان تعديلات تشريعية على اختصاصات وزارة الداخلية نقلت اختصاص شؤون الولاة إلى المجالس البلدية، التي منحت لا مركزية محدودة في صنع القرار المتعلق بالخدمات والرسوم البلدية، وأضحى بذلك تطور طفيف في مجال الفصل بين صلاحيات مجلس الشورى والمجالس البلدية من حيث القانون والممارسة، وأصبح لدى الأخيرة علاقة أكثر تحديدا في الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية.

وتُجرى في سلطنة عُمان انتخابات

لاختيار أعضاء مجلس الشورى (نصف أعضاء مجلس عمان) وثلثي أعضاء المجالس البلدية فيما يعين الأعضاء الباقون من قبل السلطان. وتجري الانتخابات ضمن جميع الولايات وفقاً للتقسيم الإداري الذي تحدده الحكومة بحيث يكون لكل ولاية يفوق عدد مواطنيها 30 ألفاً نائبين ممثلين عنها في مجلس الشورى فيما يمثل الولايات التي يقل عدد مواطنيها عن 30 ألفاً نائب واحد، وأنتج هذا التوزيع تبايناً في أعداد المصوتين في الدوائر.

يمنع القانون العماني بشكل صريح جميع منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية من الترشح أو التصويت إلا بعد مرور سنتين من خروجهم من الخدمة.

لا ينظم القانون مسألة تمويل الحملات الانتخابية، ولكنه يغلظ عقوبات بيع وشراء الأصوات.

يمنح قانون مجلس عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2021/7 مجلس الشورى المنتخب صلاحيات رقابية محدودة، وبالخصوص ما يتعلق بحق الاستجواب وحجب الثقة وقياس الأداء. وعطفاً على أن قانون مجلس عمان لا ينص على فترة محددة يجب أن يستجيب فيها مجلس الوزراء لطلب الاستجواب فقد تم تعطيل استجواب أكثر من وزير.

دولة قطر

تراجعت قطر في هذا المؤشر (9 درجات) بعد إلغاء حق انتخاب ثلثي أعضاء السلطة التشريعية (مجلس الشورى).

ينص الدستور في المادة رقم (77) على أن « يتألف مجلس الشورى من عدد لا يقل عن خمسة وأربعين عضواً، ويصدر بتعيين الأعضاء قرار أميري». ويتولى المجلس سلطة التشريع وإقرار الموازنة العامة للدولة والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، لكن الرقابة تقتصر على توجيه الأسئلة بقصد الاستيضاح دون وجود حق للمساءلة السياسية (الاستجواب) وطرح الثقة.

أعضاء الحكومة (الوزراء) معينون بالكامل من قبل الأمير.

تجري في قطر انتخابات للمجلس البلدي منذ العام 1999 وهي مستمرة بشكل دوري، آخرها كان في يونيو/ حزيران 2023، حيث انتخب القطريون 29 عضواً. وأسفرت الانتخابات عن نسبة مشاركة بلغت 40.8% ويلاحظ تدني نسب المشاركة خلال الدورات الثلاث الأخيرة. لا يمتلك المجلس البلدي فعليا إلا مراقبة تنفيذ القوانين والقرارات المتعلقة بالشأن البلدي دون الرقابة على أداء أجهزة السلطة التنفيذية ذات الصلة. كما للمجلس حق تقديم مقترحات ورغبات للسلطة التنفيذية التي تقرر الأخذ بها أو إهمالها. وتظل العملية الانتخابية البلدية ممتثلة للنظام الانتخابي الذي صاغته الحكومة (ممثلة في وزارة الداخلية) وقامت بترسيم دوائره.

المملكة العربية السعودية

رغم انعقاد ثماني دورات لمجلس الشورى (1993 ـ 2022)، يلاحظ محدودية تفاعل المجلس مع القضايا العامة. يتكون مجلس الشورى من رئيس و150 عضواً يختارهم الملك، وتُحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وجميع شؤونهم بأمر ملكي.

ينحصر دور المجلس في تقديم المشورة غير الملزمة للسلطة التنفيذية. العلاقة غير متكافئة بين مجلس الشورى والحكومة، بما يجعل المجلس مجرداً من أية صلاحيات تشريعية أو رقابية ملزمة للدولة.

في ديسمبر/ كانون الأول 2021، أعلنت وزارة البلديات عن انتهاء الدورة الثالثة من عمل المجالس البلدية بعد التمديد لها لمدة عامين إلا أن الحكومة لم تقم بتحديد موعد انتخابات الدورة الجديدة أو توضيح أسباب التعطيل.

وفي إحصاء للمجالس البلدية عام 2019 فقد بلغ عددها 285 مجلسًا بلديًا في مختلف مناطق ومحافظات السعودية، فيما بلغ عدد الأعضاء 3159 عضواً منهم 2106 أعضاء منتخبين.

تعد تجربة المجالس البلدية الوحيدة التي تجري فيها عملية الانتخاب لاختيار ثلثي المقاعد في كل مجلس فيما يعين وزير البلديات والإسكان الثلث الباقي. جرت العملية الانتخابية الأولى عام 2005م ثم تبعتها في 2011 و2015. تتولى وزارة البلديات والإسكان وضع نظام الانتخاب وتحديد الدوائر.

دولة الإمارات العربية المتحدة

جرت الدورة الخامسة لانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وبلغت نسبة المشاركة 44٪ من أعضاء الهيئات الانتخابية التي اختيرت من جانب السلطات الرسمية في كل إمارة من الإمارات السبع.

ويعتبر المجلس الوطني الاتحادي السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور وهي: (المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، والقضاء الاتحادي).

لا ينص الدستور على أن المجلس الوطني يعتبر سلطة تشريعية وإنما نص على صلاحيات كمناقشة أو إقرار أو رفض ما يعرض عليه من التعديلات الدستورية ومشروعات القوانين والميزانية العامة السنوية للاتحاد وحساباته الختامية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. كما أنه لا ينص بأحقية المجلس في اقتراح مشاريع القوانين وانما تعرض عليه لمناقشتها ولا يعتبر رأيه ملزمًا حيث يحق لرئيس الاتحاد اصدار القوانين منفردًا.

لا ينص الدستور على حق الانتخاب ولا يتطرق إليه ويترك لكل إمارة حق تحديد طريقة اختيار ممثليها في المجلس الوطني الاتحادي وهو ما كان يتم عبر التعيين. في نهاية عام 2006م نُظمت أول انتخابات لاختيار نصف الأعضاء صوت فيها عدد محدود من مواطني كل إمارة يختارهم حاكم الإمارة ويقيد أسماءهم ضمن «الهيئة الانتخابية». ويلاحظ غياب قانون ينظم العملية الانتخابية والاكتفاء بدليل أصدرته اللجنة الوطنية للانتخابات عام 2019م.

وفي حين يمتلك جميع أعضاء المجلس (المنتخبين والمعينين) الحق في توجيه الأسئلة والاستفسارات إلى أعضاء الحكومة، إلا أنهم يفتقدون حق الاستجواب وتشكيل لجان التحقيق أو طرح الثقة. ووفقاً للمادة 92 من الدستور فإن لمجلس الوزراء صلاحية منع مناقشة أي موضوع إذا كان فيه لـ «مصالح الاتحاد العليا». كما أن سلطات المجلس الوطني لا تمتد للحكومات المحلية في الإمارات السبع.

ويعكس عدد أعضاء المجلس (40 عضوًا) تباينًا في حجم وتأثير كل إمارة حيث تستحوذ كل من إمارتي أبوظبي ودبي على 8 أعضاء لكل منهما و6 أعضاء لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة و4 أعضاء لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة.

تنفرد إمارة الشارقة بوجود مجلس استشاري منتخب، حيث لا توجد انتخابات في سائر المجالس الاستشارية والبلدية في مختلف الامارات.

3.3 المقياس الثالث: التنظيمات السياسية

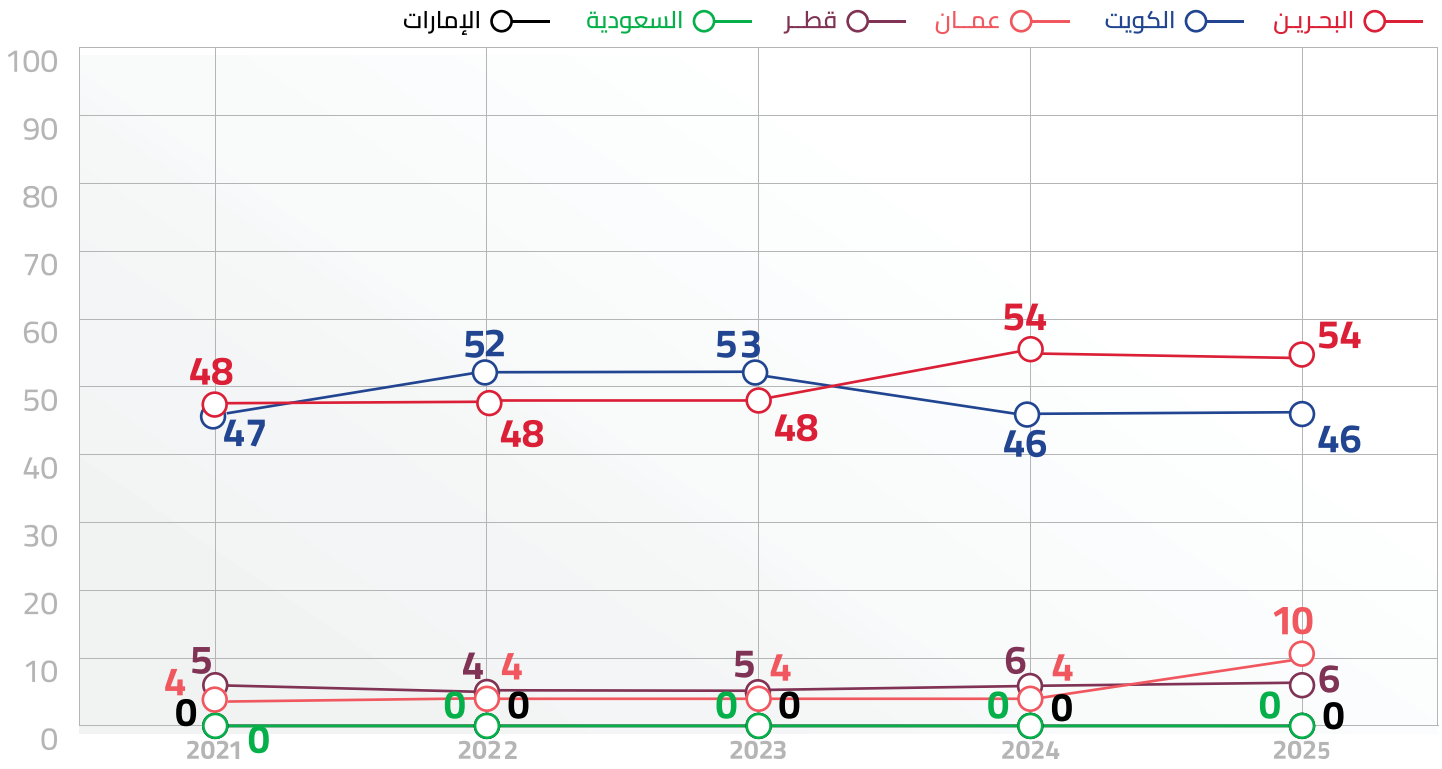

رسم توضيحي 23: نتائج مقياس التنظيمات السياسية 2021-2025

العناصر	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
مشروعية التنظيمات 30 درجة	22	8	0	0	0	0
توافر أدوات المعارضة 25 درجة	7	12	5	0	0	0
سلامة الممارسين 25 درجة	10	17	5	6	0	0
الاستقلالية الإدارية والمالية 10 درجات	6	3	0	0	0	0
المشاركة في الانتخابات كقوائم 10 درجات	9	6	0	0	0	0
المجموع 100 درجة	**54**	**46**	**10**	**6**	**0**	**0**

جدول 3 : درجات عناصر مقياس التنظيمات السياسية 2025

مملكة البحرين

واصلت السلطات إفراجها عن محكومين حيث أصدر ملك البحرين في 4 سبتمبر/ أيلول 2024 عفوًا ملكيًا عن 457 سجينًا بينهم محكومون على خلفية الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011. وتأتي هذه الخطوة بعد عفو ملكي عن 1,584 محكومًا في أبريل/ نيسان 2024، وهو ما رحبت به جهات سياسية وحقوقية معتبرة أنه يشيع أجواء إيجابية في البلاد ويخفف من الاحتقان السياسي.

لدى البحرين قانون ينظم عمل التنظيمات السياسية على أنها «جمعيات سياسية»، إلا أن البيئة القانونية التي تعمل من خلالها هذه الجمعيات تعتبر بيئة طاردة إذ قد يتعرض النشطاء والسياسيين للمضايقة والملاحقة. وبحكم بقاء وتوسيع العمل بقوانين تقيد المشاركة السياسية، يصبح العمل السياسي المنظم في البلاد هامشياً.

تمارس هذه الجمعيات عملها السياسي المماثل لعمل الأحزاب السياسية باستثناء المشاركة في الحولا يعارض النظام الانتخابي مشاركة الجمعيات في الانتخابات النيابية والبلدية وفق قوائم انتخابية خاصة بها.

وخلال الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2022، لوحظ غياب قوائم الجمعيات السياسية وتراجع عدد المترشحين المنتمين لهذه الجمعيات إلى 9 مترشحين من مجموع 343 مترشحاً.

بعض الجمعيات السياسية المعارضة تم حلها بقرارات قضائية، فيما تعمل بعض الجماعات المعارضة بشكل سري أو من خارج البلاد. ويلاحظ تعرض العديد من قيادات وأعضاء الجماعات السياسية المُعارضة للاعتقال فيما يعيش بعضهم في المنفى.

يحظر على الجمعيات السياسية تلقي التبرعات أو المساعدات من خارج إطار التنظيم وتقتصر مواردها المالية على تبرعات الأعضاء والاشتراكات الخاصة بالعضوية إضافة إلى المعونة التي تقدمها وزارة العدل. كما تخضع هذه الجمعيات لمراقبة وزارة العدل ولتدقيق ديوان الرقابة المالية والإدارية.

دولة الكويت

استمرت اجراءات التضييق (حالات توقيف ومحاكمات قضائية) التي طالت نشطاء ونواباً سابقين، بينهم نواب في مجلس 2024 الذي تم حلّه، كما صدرت أحكام بالسجن على خلفية معارضة تعليق العمل بالدستور وحل مجلس الأمة.

لا ينص الدستور الكويتي على حرية إنشاء الأحزاب السياسية ولا يحظرها لكن الممارسة الفعلية للدولة تمنع تشكيل الأحزاب بشكل رسمي.

توجد تكتلات سياسية رئيسية لمختلف التيارات تعمل بشكل علني. هذه التكتلات السياسية تعمل على أرض الواقع ولها مراكزها وتجمعاتها كقوى سياسية تصدر مواقفها من الأحداث وتشارك في الانتخابات بمرشحين يتم الإعلان عن هويتهم بوضوح للرأي العام الكويتي. وقد اشتكى بعض هذه الجماعات من نظام الصوت الواحد الانتخابي الذي يصعب عليها الفوز كقائمة. ويلاحظ غياب الشفافية في عمل هذه التكتلات والإفصاح عن مصادر تمويلها.

سلطنة عمان

تقدمت عُمان 6 درجات على هذا المقياس جراء ما يُلاحظ من تسامح السلطات مع خطابات النشطاء السياسيين مع إتاحة السلطنة للمعارضين والحقوقيين العمانيين خارج البلاد فرصة العودة وتسوية أوضاعهم بشكل يبدو منهجياً ومستمراً.

يعتبر تشكيل التنظيمات السياسية أو الانضمام إليها مجرماً في القانون العماني، إذ ينص قانون الجمعيات الأهلية على حظر تكوين الأحزاب أو ممارسة أي نشاط سياسي تحت غطاء الجمعيات، ويترتب على مخالفة ذلك عقوبات جزائية تصل إلى السجن من ثلاث إلى عشر سنوات.

ومع أن النظام الأساسي للدولة يمنح المواطنين حقوقاً مدنية كالتجمع السلمي ومخاطبة السلطات العامة والتعبير عن الرأي، إلا أنه لم تصدر بعد القوانين التي تنظم ممارسة هذه الحقوق كما تقيد قوانين أخرى (قانون الجزاء وقانون المطبوعات والنشر) بعضاً من هذه الحقوق.

في عام 2020 انضمت سلطنة عمان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وكذلك إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

دولة قطر

لا توجد في قطر قوانين تنظم أو تسمح بتشكيل تنظيمات سياسية بأي شكل من الأشكال، كما يغيب أي عمل منظم يمارسه المواطنون لتناول مواضيع السياسة والشأن العام. ويخوض المرشحون لعضوية مجلس الشورى الانتخابات كمستقلين دون الانتماء إلى أي جهة أو تشكيل أي تحالفات انتخابية.

وصدر عن القضاء في قطر أحكام بالسجن على عدد من المواطنين تصل إلى «السجن المؤبد» بعد تجمعات احتجاجية على قانون الجنسية وحق الترشح في انتخابات مجلس الشورى عام 2021.

المملكة العربية السعودية

تحظر السعودية التنظيمات السياسية بجميع أشكالها. وكانت وزارة الداخلية قد نشرت في مارس/آذار 2014 قائمة «بالمحظورات الأمنيّة والفكرية» أكدت تجريم «كل من يقوم بتأييد التنظيمات، أو الجماعات، أو التيارات، أو التجمعات، أو الأحزاب، أو إظهار الانتماء لها، أو التعاطف معها، أو الترويج لها، أو عقد اجتماعات تحت مظلتها، سواء داخل المملكة أو خارجها، ويشمل ذلك المشاركة في جميع وسائل الإعلام المسموعة، أو المقروءة، أو المرئية ...»، وتعد القائمة أول وثيقة رسمية تشتمل على نص صريح بحظر الأحزاب السياسية.

وبحسب النظام الأساسي للحكم يجري التعامل مع مطالب الشأن العام على أنها فردية من خلال نصه على أن «مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون.»

التيارات السياسية الناشطة (في الداخل أو الخارج) غير معترف بها رسمياً، بعضها تأطر في تنظيمات علنية أو سرية أو شبه سرية، ودائماً ما يكون مصير قياداتها الاعتقال أو العمل من المنفى. ويلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاستهداف للنشطاء السياسيين. ويشير تقرير الخارجية الاميركية لحقوق الإنسان لعام 2023 إلى «انتهاكات عدة منها القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والقيود المفروضة على حرية التعبير والإعلام والتي تشمل فرض الرقابة والاعتقالات غير المبررة أو الملاحقات القضائية للصحفيين».

كما وتشير بيانات صادرة عن وزارة الداخلية بتنفيذ لجملة من أحكام الإعدام بحق مواطنين، وتعتبر منظمات حقوقية، ومن بينهما منظمة العفو الدولية أن القضاء استخدم «مواد قانونية مبهمة بموجب قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية والإرهاب تساوي بين التعبير السلمي والأنشطة عبر الإنترنت من جهة والإرهاب من جهة أخرى».

دولة الإمارات العربية المتحدة

لا تسمح القوانين في الإمارات بوجود أي نوع من العمل السياسي، ويلاحظ أن عددا من المحاولات السابقة لتأطير أنشطة سياسية أو ناقدة لأداء السلطات تعرض أصحابها للمضايقة أو السجن أو سحب الجنسية أو الإبعاد.

بدأت الإمارات في ديسمبر/كانون الأول 2023 إعادة محاكمة إلى ما لا يقل عن 65 من المتهمين السابقين في قضية ما يعرف بـ «الإمارات 94»، واتهمت السلطات المتهمين الذين أنهوا عقوبات سجنية في أحكام سابقة بـ «إنشاء تنظيم سري بغرض ارتكاب أعمال عنف وإرهاب»، وهو ما يحيل إلى تلقيهم أحكامًا جديدة بالسجن المؤبد.

3.4 المقياس الرابع: مؤسسات المجتمع المدني

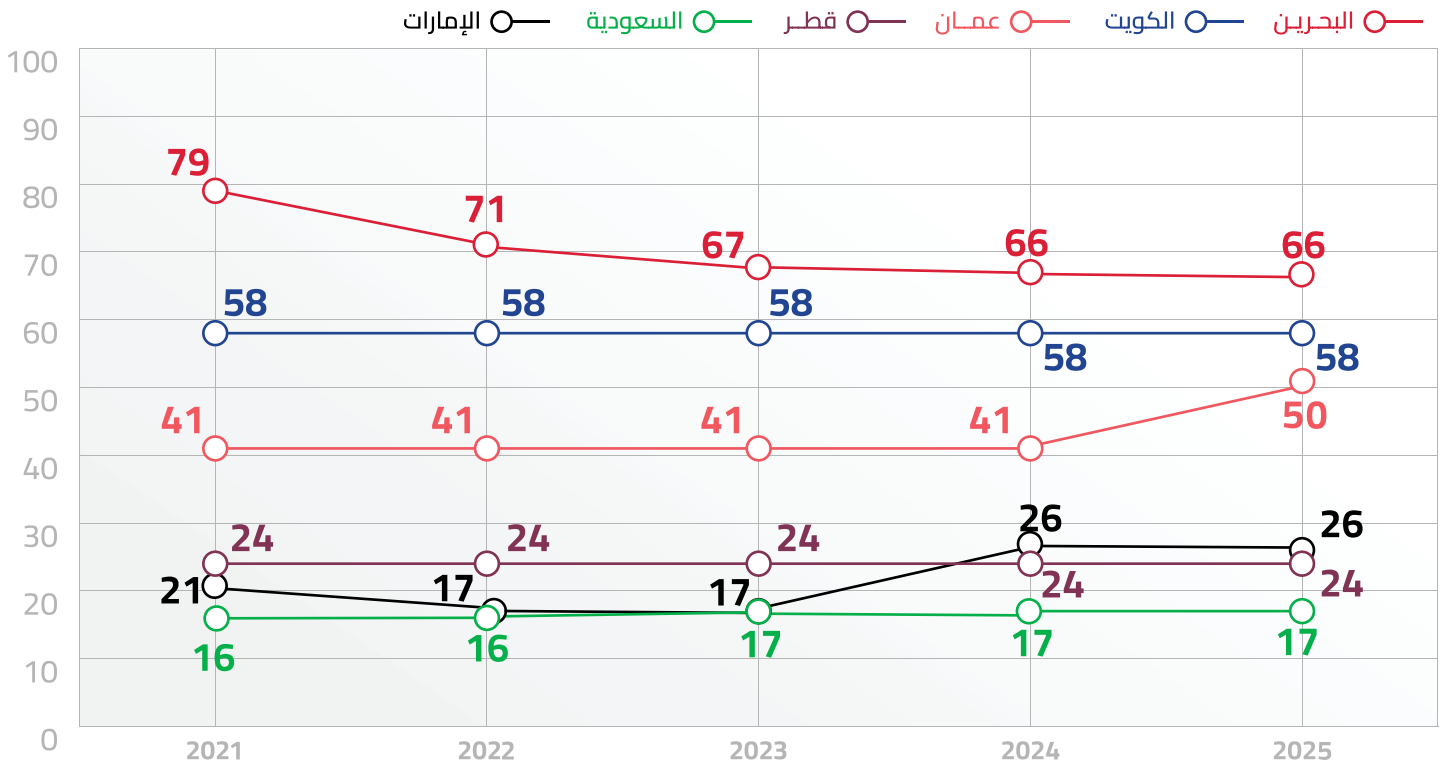

رسم توضيحي 24: نتائج مقياس مؤسسات المجتع المدني 2021-2025

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
البيئة القانونية: ضمان حق الأفراد والجماعات في تأسيس المنظمات الأهلية وجمعيات النفع العام وجماعات الضغط	40 درجة	27	30	20	10	9	18
النقابات والجمعيات المهنية: التشريع/ التعدد النقابي والاتحادات/ توافر أدوات العمل النقابي بما يشكل حق الإضراب	40 درجة	30	18	22	10	4	2
استقلالية المؤسسات	10 درجات	5	5	4	2	2	3
القيود والعراقيل	10 درجات	4	5	4	2	2	3
المجموع 100 درجة		**66**	**58**	**50**	**24**	**17**	**26**

جدول 4: درجات عناصر مقياس مؤسسات المجتمع المدني 2024

مملكة البحرين

تستمر القيود الأمنية على المنتمين لجمعيات سياسية منحلة من الترشح لمجالس إدارات مؤسسات المجتمع المدني. ترتكز قرارات المنع من الترشح على تعديل صدر في يونيو/حزيران 2022 لقانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية. وينص التعديل على منع أي منتمٍ لجمعية سياسية أو ممارس للعمل السياسي أو عضوٍ في السلطة التشريعية من الترشح لعضوية مجالس إدارات الأندية أو الهيئات الرياضية. يضاف ذلك إلى حزمة القيود والعراقيل ومنها التدقيق الأمني.

تقيد الحكومة جميع علاقات الجمعيات الأهلية بأي جهة خارج البلاد سواء من حيث الحصول على التمويل أو المنح الدراسية أو التدريبية أو الزيارات الميدانية، وتشترط الحكومة الحصول على موافقات رسمية مسبقة بهذا الخصوص.

لدى البحرين نحو 675 منظمة أهلية مرخصة قانوناً. يفرض القانون تقديم طلبات التأسيس إلى الوزارة المعنية، وهناك عدد محدود من الجمعيات التي علقت طلباتها دون تسليم مؤسسيها قراراً بالرفض.

يلزم القانون القائمين على الجمعيات بإجراء انتخابات دورية وتقديم تقارير سنوية، وقد تم حل عدد من الجمعيات لاعتبارها «غير فاعلة أو لعدم قدرتها على تقديم ما ينفع المجتمع».

مع وجود بعض الاستثناءات، بشكل عام لا تتدخل الحكومة في توجيه الأنشطة الداخلية للجمعيات.

تتمتع البحرين بحرية معقولة من العمل النقابي من الناحية القانونية، إذ يتيح قانون النقابات العمالية حق تشكيل وعمل النقابات وتكوين الاتحادات. لا تتدخل الحكومة في تشكيل وإدارة هذه النقابات التي ينتخب فيها الأعضاء قياداتهم بحرية. كما يكفل القانون حق العمل في الاحتجاج بما يشمل الإضراب، إلا أنه في السنوات الأخيرة جرى وضع قيود واسعة أمام تنظيم الاحتجاجات.

لا يسمح للموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية بتشكيل نقابات تمثلهم لكن بإمكانهم الانضمام إلى جمعيات مهنية تحت قانون الجمعيات الأهلية، كما هو الحال مع الأطباء والمهندسين والصحفيين، وهي كيانات تفقد كثيراً من الامتيازات والصفة الاعتبارية التي تتمتع بها النقابات.

دولة الكويت

ينص الدستور الكويتي (المادة 43) على حق تكوين الجمعيات والنقابات. وينظم القانون الكويتي حق تكوين الجمعيات الأهلية، ورغم لجوء الحكومة إلى ذات القانون لحل عدد من الجمعيات بسبب ارتكابها «مخالفات» أو قيامها بأنشطة خارجية «دون إذن» إلا أن هامش عمل الجمعيات لا زال ملحوظا.

تعتمد الدولة في حل مجالس ادارات الجمعيات التعاونية على لجان التحقيق الداخلية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وهناك مطالبات مجتمعية باعتماد الأحكام القضائية في هذه القرارات.

في مايو 2023، خاطبت وزارة الشؤون الاجتماعية جمعيات النفع العام من خلال تعميم تذكيري تضمن تعليمات وقرارات اعتبرتها الجمعيات الأهلية معيقة لعملها. وشمل التعميم التذكير بمنع أي جمعية مرخصة من إقامة أي نشاط أو إصدار أي مطبوعات إلا بموافقة مسبقة من الوزارة، كما اشترطت ألا تتم مخاطبة أي جهة حكومية إلا من خلالها.

يتيح القانون تشكيل النقابات العمالية في جميع القطاعات (الخاصة والحكومية) مع اشتراط موافقة وزير الشؤون الاجتماعية لاكتساب النقابة الصفة القانونية. ويستمر الاتحاد العام لعمال الكويت في نشاطه منذ تأسيسه عام 1961م. لا يوجد تنظيم قانوني للنقابات المهنية، حيث ينظم المهنيون في الكويت أنفسهم تحت أطر قانون الأندية وجمعيات النفع العام. ورغم غياب المواد القانونية التي تنظم حق الإضراب إلا أنه جرى تنظيم عدد من الإضرابات. يلاحظ تدخل الحكومة في تمويل التنظيمات النقابية، ويحصل جميعها على معونات مادية متفاوتة بعضها مستمر بشكل سنوي.

سلطنة عمان

تقدمت عُمان على هذا المقياس (9 درجات) جراء تنامي عدد الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية وتحسن البيئة القانونية المنظمة لهذه المؤسسات. وبحسب إحصاءات حكومية، يبلغ عدد النقابات العمالية في السلطنة 335 نقابة بالإضافة إلى 41 جمعية مهنية، فيما يبلغ عدد الاتحادات العمالية القطاعية 8 اتحادات إلى جانب 110 جمعيات أهلية.

ينظم القانون في سلطنة عمان تشكيل وعمل الجمعيات الأهلية إلا أنه يمنح وزير التنمية الاجتماعية سلطات إشرافية واسعة، واستمر توثيق حالات رفضت فيها وزارة التنمية الاجتماعية طلبات تأسيس لجمعيات دون توضيح الأسباب. وتتدخل الحكومة في طبيعة تمويل الجمعيات الأهلية، ويتلقى بعضها دعماً مادياً منها.

ينظم العمل النقابي في عمان من خلال مواد ضمن قانون العمل وبعض اللوائح الإدارية التي توضح الجوانب الإجرائية ومتطلبات الترخيص للنقابات والاتحادات العمالية، والتي تمنع كذلك تأسيس النقابات في القطاع العام والقطاعات الحيوية.

يلاحظ أن لدى النقابات العمانية (رغم محدودية صلاحياتها) استقلالية مالية عن الحكومة ومساحة من العمل الحر وغير الموجه إلى حد ما.

دولة قطر

يتيح القانون في قطر إنشاء منظمات وجمعيات أهلية لكنه يمنعها من الاشتغال بأي أنشطة سياسية ويضع قيوداً على أنشطتها ومصادر تمويلها. ويشترط القانون موافقة وزير الداخلية الذي يمتلك صلاحية حلها إدارياً. خلال سنوات مضت، تم توثيق عدد من الطلبات التي رُفضت دون تقديم أسباب.

بالنسبة للعمل النقابي، يكفل قانون العمل للمواطنين القطريين (فقط) الاشتراك وتكوين التنظيمات العمالية. يقتصر هذا الحق على المؤسسات التي تضم 100 عامل قطري على الأقل. يُمنع الإضراب على العمال الأجانب الذين يشكلون ما يزيد عن 90٪ من القوى العاملة لكنه متاح للقطريين وفق شروط وبموافقة حكومية، كما تقوم الحكومة بتحديد الإجراءات والشروط الخاصة باللجان العمالية.

يتم الترخيص للجمعيات المهنية لمدة 3 سنوات تجدد بقرار حكومي.

المملكة العربية السعودية

يلاحظ ازدياد عدد الجمعيات الأهلية غير الربحية في السعودية، إذ بلغ عددها حتى نهاية عام 2024 نحو 4942 جمعية أهلية تعمل تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتختص هذه الجمعيات بأعمال البر والتكافل. بالتوازي، يجري الترخيص لجمعيات أهلية تختص بمجالات وأنشطة مدنية من قبل وزارات حكومية أخرى.

في يوليو 2024، أصدر وزير الموارد البشرية قرارًا وزاريًا بشأن «قواعد تنظيم صناديق القطاع الأهلي» يهدف إلى توحيد المرجعيات الإشرافية وتنظيم عمل صناديق القطاع الأهلي بمسار مؤسسي محسّن لكنه لا يعزز استقلالية الجمعيات أو يوسع صلاحياتها.

يُعد تنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية متأخرًا، بدأ عبر صدور مرسوم ملكي أواخر عام 2015م، نص على اختصاص وزارة الداخلية في الترخيص والرفض، إلى جانب وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وأي جهة أخرى مشرفة على القطاع الذي ستشتغل فيه المنظمة.

وثّقت جماعات حقوقية أن عددًا من الطلبات لم يحصل أصحابها على الموافقة من السلطات المختصة، فيما يجري اعتقال نشطاء في منظمات تعتبرها الدولة «غير مرخّصة».

يُلاحظ قيام السلطات الحكومية بحل بعض الجمعيات أو الإبلاغ عن بعضها للسلطات الأمنية دون تحديد الأطر القضائية المنظمة لهذه القرارات.

تفتقد التشريعات السعودية لقانون خاص بالنقابات العمالية ولا توجد في البلاد أية تنظيمات عمالية باستثناء بعض اللجان والجمعيات والهيئات التي تضم مزاولي بعض المهن. وتختص «اللجنة الوطنية للجان العمالية» التي تم تشكيلها بقرار من وزير العمل والتنمية الاجتماعية في يناير/كانون الثاني 2019 بتمثيل اللجان العمالية في بعض مؤسسات القطاع الخاص، وهي لجنة (شبه رسمية) بصلاحيات استشارية وتخص العمال السعوديين فقط.

لا يزال حق العمال في تنظيم أنفسهم ضمن نقابات حرة محظورا كما أن الاقدام على خطوة من هذا القبيل قد يعرّضهم للفصل التعسفي أو الاعتقال أو الترحيل بالنسبة للعمال الأجانب.

دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر مرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2023 في شأن تنظيم مؤسسات النفع العام، وفيما يلاحظ أن القانون لا يشمل النقابات العمالية ويضع قيودًا على أنشطة الجمعيات ويمنح السلطات التنفيذية سلطة حل وتصفية مؤسسات النفع العام دون اللجوء إلى القضاء، إلا أنه وضع إطارًا شاملاً لعمل الجمعيات الأهلية بما يشمل رعايتها وتمويلها والسماح لها بالاستثمار المالي وفق القانون. ويمنح القانون الجمعيات حق التظلم على القرارات الحكومية لدى سلطة الوزراء والمؤسسات القضائية.

ينص الدستور على حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون ويوجد في الإمارات نحو 535 جمعية أهلية مرخصة تنشط في مختلف القطاعات وينظمها قانون يمنح لوزارة تنمية المجتمع سلطة الترخيص وصلاحيات إشرافية واسعة.

سجلت في السابق حالات امتناع عن ترخيص جمعيات تختص بحقوق الانسان كما سجلت حالات لجمعيات تم حلها لأسباب تتعلق بمصادر التمويل أو العمل السياسي.

تشدد السلطات الحكومية للرقابة المالية والإدارية على مؤسسات المجتمع المدني. وأصدرت دبي مرسوم رقم (9) لعام 2022 بـ «إخضاع الكيانات الخاصة ذات النفع العام المنشأة بموجب تشريع لإشراف ورقابة هيئة تنمية المجتمع في دبي» الذي يمس من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ويقيد أنشطتها.

وفيما يغيب عن الدولة قانون بشأن تشكيل النقابات العمالية، يجيز قانون العمل لصاحب العمل حرمان العامل من أجره إذا ما شارك في إضرابات، ورغم وجود بعض الجمعيات المهنية إلا أنها أقرب إلى العمل الأهلي منه إلى النقابي.

3.5 المقياس الخامس: التوازن الجندري واشراك الشباب

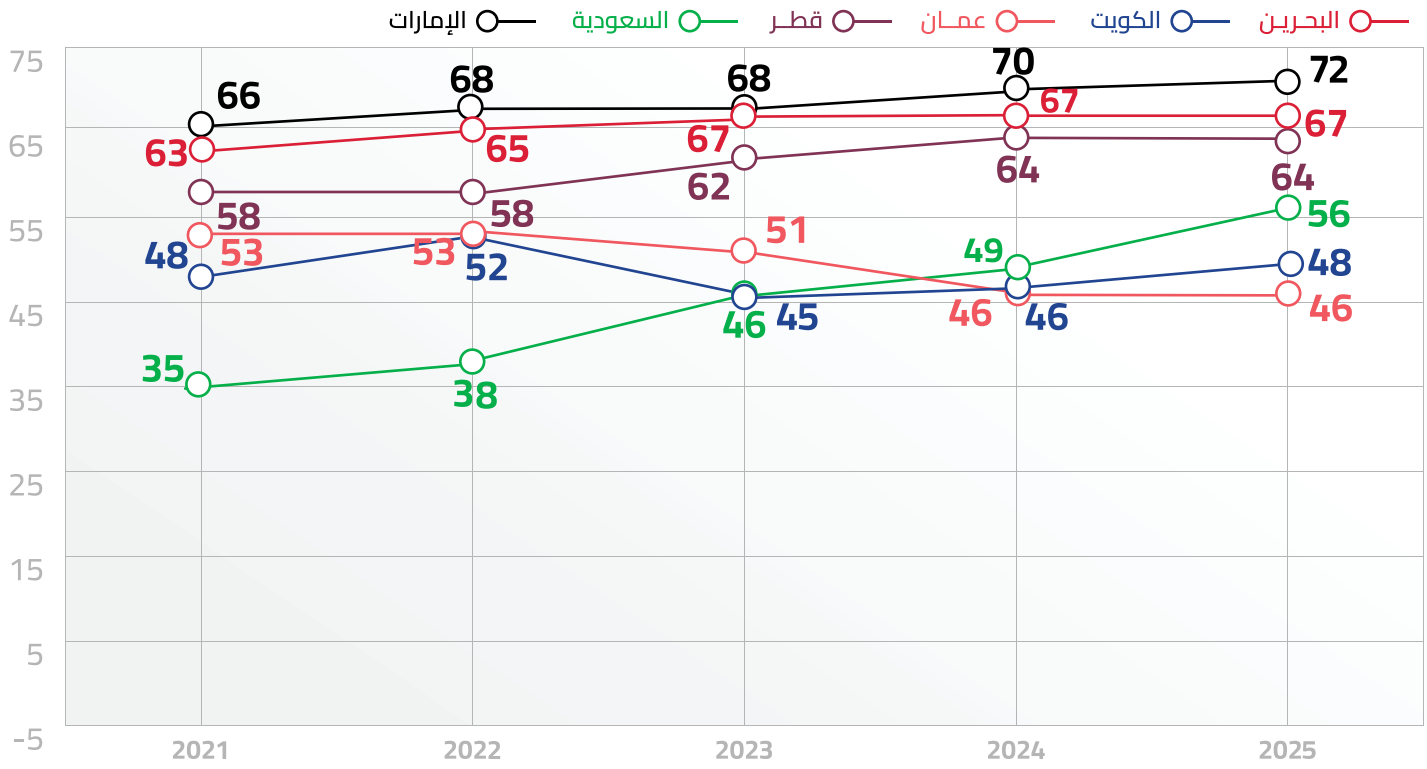

رسم توضيحي 25: نتائج مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب 2021-2025

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
تمكين المرأة	50 درجة	46	37	33	42	34	49
إشراك الشباب سن الاقتراع/ تولي المناصب العليا	25 درجة	21	11	13	22	22	23
المجموع 75 درجة		**67**	**48**	**46**	**64**	**56**	**72**

جدول 5: درجات عناصر مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب 2021

مملكة البحرين

استمرت سياسات البحرين فاعلة في تمكين المرأة. ووفق إحصاءات عام 2024، تمثل المرأة البحرينية نحو 60٪ من موظفي القطاع الحكومي فيما تبلغ نسبة البحرينيات في الوظائف التنفيذية نحو 50%. في القطاع الخاص، بلغ تمثيلها نحو 36% فيما بلغت نسبة البحرينيات في الوظائف التنفيذية 36%، وبلغت نسبة السجلات الافتراضية المملوكة لنساء نحو 54% من مجموع السجلات.

يبلغ تمثيل المرأة في المجلس النيابي المنتخب (8 نساء مع مجموع 40 عضوًا)، كما فازت 3 نساء بمقاعد في المجالس البلدية. وارتفع تمثيل النساء في مجلس الشورى المعيّن من 9 إلى 10 نساء بما يوازي 25% من مقاعد المجلس.

يلاحظ ارتفاع تمثيل المرأة والشباب في التشكيلة الحكومية بنسبة تمثيل للمرأة بعدد 5 نساء.

تتمتع المرأة البحرينية وفق الدستور بحق الترشح والانتخاب. لا وجود لقوانين أو إجراءات خاصة ملزمة تضمن التوازن الجندري في الحكومة أو مجلس الشورى أو المجلس النيابي المنتخب. رغم ذلك، يقود المجلس الأعلى للمرأة (جهة رسمية تتبع الملك) مشروعات ومبادرات لتمكين المرأة.

يلاحظ استمرار تعيين الشباب في أغلب التعيينات الحكومية الجديدة.

تم إصدار قرار رقم (2) لسنة 2022 بإنشاء وتشكيل لجنة تمكين الشباب في القطاعين العام والخاص. كما أن هناك مؤسسات حكومية تقدم برامج تمويل وتدريب تختص بمساعدة وتنمية فئة الشباب بشكل واضح.

تنص شروط الترشح لمجلس النواب على ألا يقل سن المترشح يوم الانتخاب عن 30 سنة، ومن بين شروط المشاركة في التصويت أن يكون المواطن قد بلغ من العمر 21 سنة، وهو ما يجعل شريحة من الشباب خارج العملية الانتخابية.

دولة الكويت

تقدمت الكويت درجتين في هذا المقياس خلال الفترة قيد التقييم على خلفية ارتفاع نسبة النساء في المناصب القيادية العليا في مختلف القطاعات الحكومية إلى نحو 28%، ورغم غياب أي إجراءات تشريعية تضمن التوازن الجندري، يمثل هذا الرقم مؤشرًا على تقدم تدريجي في تمكين المرأة داخل الأجهزة التنفيذية. وفي السياق ذاته، صدر أمر أميري في 25 أغسطس 2024 بإجراء تعديل وزاري أُضيفت فيه وزيرة جديدة إلى التشكيلة الحكومية، ما رفع عدد الوزيرات إلى ثلاث، وهو رقم غير مسبوق في الحكومات الكويتية الحديثة.

في انتخابات مجلس الأمة خلال أبريل/ نيسان 2024 لم تتضمن تشكيلة المجلس سوى سيدة واحدة. وشهدت انتخابات مجلس الأمة تفاوتاً ملحوظاً بين عدد المرشحات النساء (13 مرشحة) مقارنة بعدد المترشحين من الرجال (187 مرشحاً)، السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود قوانين أو إجراءات تضمن التوازن الجندري في الحكومة أو في المؤسسات المنتخبة.

للمرأة الكويتية حق الانتخاب والترشح في انتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي.

يبلغ سن الاقتراع للمؤسسات المنتخبة 21 عاما، وسن الترشح 30 عاما، وهو ما يجعل شريحة من الشباب خارج العملية الانتخابية. لا توجد سياسة واضحة لدى سلطات الكويت تجاه إشراك الشباب في صنع القرار كما أن تعييناتهم في المناصب الحكومية العليا محدود. رغم ذلك، تضطلع بعض المؤسسات الحكومية ببعض الاجراءات الخاصة لتمكين الشباب والمرأة، ومنها البنك المركزي الكويتي الذي تشغل النساء نحو 41% من المناصب القيادية فيه.

سلطنة عمان

يحق للعمانيات التصويت ويتمتعن بتكافؤ الفرص في الترشح لانتخابات مجلس الشورى والمجالس البلدية. لا توجد قوانين تضمن التوازن الجندري في الحكومة أو المؤسسات المنتخبة، كما لا توجد سياسة وطنية أو استراتيجية تستهدف تمكين المرأة في المناصب القيادية أو العليا.

في انتخابات مجلس الشورى (2023) تنافست 32 امرأة إلى جانب 843 مرشحًا على 90 مقعدًا دون فوز أي منهن، فيما كانت الدورة السابقة قد شهدت ترشح 40 امرأة وفوز اثنتين منهن.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، صدر مرسوم سلطاني بتعيين أعضاء مجلس الدولة، الغرفة التشريعية الثانية، ويتكوّن أعضاء المجلس المعيَّن من 86 عضواً، كان من بينهم 18 سيدة. كما أصدر السلطان مرسوماً بتعيين 14 عضواً، بينهم 3 سيدات أعضاء في اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

وفي انتخابات المجالس البلدية (2022)، لم تنجح سوى مترشحة واحدة من مجموع 27 مترشحة تنافسن مع 942 مترشحًا على 126 مقعدًا، وهو ما يعد تراجعًا اضافيًا (النساء كن يشغلن 7 مقاعد في الدورة البلدية الثانية) في تمثيل المرأة.

ينص النظام الأساسي للسلطنة على المساواة بين الجنسين وجعلها واجباً على الدولة. ورغم تعزيز التمثيل النسائي على مستوى تعيينات الوزراء والوكلاء إلا أنه لا يزال محدوداً (3 وزيرات من مجموع 23 وزيراً). كذلك، ورغم تعزيز مشاركة الشباب في التشكيل الوزاري وعلى مستوى الوكلاء، لا يتضح أن هذه الاجراءات تتم تحت سياسة واضحة أو رسمية.

في مؤسسات المجتمع المدني، لوحظ تدني مستوى تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية.

تشير إحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن عدد جمعيّات المرأة العُمانية مع فروعها قد بلغ نحو 68 جمعية.

فيما عدا منصب السلطان، فلا توجد مجالات أو مناصب في الدولة تستثنى المرأة من الوصول إليها قانوناً.

سن الاقتراع في سلطنة عمان هو 21 عاماً وسن الترشح هو 30 عاماً، وهو ما يجعل شريحة من الشباب خارج العملية الانتخابية. لا توجد سياسة أو استراتيجية وطنية معلنة تستهدف إشراك وتمكين الشباب، كما أن تعيينهم في المناصب العليا لا يزال محدودًا.

دولة قطر

تراجع تمثيل المرأة في التشكيلة الوزارية الأخيرة (نوفمبر/ تشرين الثاني 2024) من ثلاث حقائب وزارية إلى حقيبتين من أصل 19 وزيرًا. يُعد تمثيل المرأة في مجلس الشورى محدودًا بعد تعيين سيدتين من أصل 15 عضوًا معينًا يشاركون 30 عضوًا منتخبًا.

تتبوأ المرأة القطرية مناصب رفيعة منها منصب رئيس الوفد الدائم لقطر في الأمم المتحدة بمكتبي نيويورك وجنيف ورئاسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئاسة مؤسسة قطر الخيرية.

للمرأة القطرية الحق في الترشح والانتخاب في المجالس البلدية لكن ليس هناك قوانين أو أعراف تضمن التوازن الجندري.

تقدر نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (النساء الناشطات اقتصادياً) بنحو 63.3% في 2024 حسب بيانات البنك الدولي.

نسبة تمثيل النساء على منصة القضاء في قطر بلغت 13%، مع خطط لزيادتها إلى 30% بحلول عام 2030. كما يبلغ تمثيل النساء في سلك إدارة القضاء بنسبة 46.8%، في حين يبلغ تمثيلها في مناصب إدارة القضاء القيادية نحو 51%.

فيما يتعلق وإشراك الشباب، تحدد قطر سن الانتخاب (18 عاماً) والترشح (30 عاماً). لا توجد سياسية واضحة فيما يتعلق بتمكين الشباب واشراكهم سياسياً لكن من الملاحظ تولي العديد منهم مناصب قيادية في الدولة كما أن نتائج انتخابات المجلس البلدي 2023 شهدت وصول وجوه شابة لعضوية المجلس.

المملكة العربية السعودية

استمرت السعودية في التقدّم للعام السادس على التوالي (7 درجات) على هذا المقياس، مدفوعة بتوسّع تمثيل النساء في المناصب العامة وسوق العمل وريادة الأعمال ووجود سياسة وطنية لتعزيز تمكين الشباب.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، بلغ معدل مشاركة النساء في سوق العمل 36% مطلع عام 2025 متجاوزًا الهدف المحدد بـ 30% في رؤية 2023، فيما بلغت نسبة الإناث السعوديات العاملات في القطاع الخاص 41.4% من إجمالي المواطنين العاملين في هذا القطاع، في استمرار للاتجاه التصاعدي.

انخفض معدل البطالة بين النساء السعوديات إلى أدنى مستوى تاريخي له، حيث وصل إلى 10.5% في الربع الأول من عام 2025.

تواصلت التعيينات النسائية في مناصب تنفيذية ودبلوماسية بارزة، وتشغل النساء 30 مقعدًا من أصل 150 مقعدًا في مجلس الشورى.

شاركت المرأة السعودية لأول مرة كناخبة ومرشحة في انتخابات المجالس البلدية عام 2015 وحصلت حينها على 20 مقعداً. ورغم الإعلان عن تأسيس لجنة لتمكين المرأة إلا أنه حتى الآن لم تتول أي منهن منصباً وزارياً.

في 8 مارس/آذار 2022، أصدر مجلس الوزراء قانونًا جديدًا للأحوال الشخصية حيث قدم مبادئ توجيهية للزواج والطلاق وحضانة الأطفال بما يعزز من مشاركة المرأة في الحياة العامة.

في ملف الشباب، أعلنت الحكومة السعودية في يناير 2025 عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الشباب، وهي أول خطة شاملة تهدف إلى تمكين الفئات العمرية بين 15 و34 عامًا من خلال برامج

تعليمية وتمثيلية واقتصادية متكاملة، مع إشراف مباشر من وزارة الرياضة ومركز تمكين الشباب.

لوحظ خلال السنوات الماضية تعزيز دور الشباب وتولى عدد منهم مهمات استشارية وتنفيذية حساسة منهم أمراء شباب تولوا مناصب أمراء مناطق ووكلاء وسفراء.

بحسب نظام انتخابات المجالس البلدية، تم تحديد سن الاقتراع عند 18 عاماً والترشح عند 25 عاماً.

دولة الإمارات العربية المتحدة

واصلت الإمارات التقدم في هذا المقياس (درجتان) على خلفية المزيد من الاهتمام والسياسات الساعية لتمكين المرأة والشباب الإماراتي.

في 14 يوليو/ تموز 2024 أجرت الحكومة تعديلًا وزاريًا شمل تعيين وزيرةً للتربية والتعليم (أصغر وزيرات الحكومة سِنًّا) ما يعزّز من حضور القيادات الشابة والنسائية في الصفّ الأول. وفي 18 سبتمبر/ أيلول 2024، أصدرت وزارة الاقتصاد قرارًا وزاريًا بوجوب تخصيص مقعد واحد على الأقل للمرأة في مجالس إدارات الشركات المساهمة الخاصة ابتداءً من يناير 2025.

للإمارات سياسة فاعلة في تمكين المرأة، حيث تبلغ نسبة تمثيل النساء في المجلس الوزراء الحالي 9 وزيرات من مجموع 37 وزيرًا، كما أن للمرأة الإماراتية الحق في الترشح والانتخاب في المجلس الوطني الاتحادي، وفي عام 2019م أصدر المجلس الأعلى للاتحاد قرارا بإلزامية تمثيل المرأة لنصف المقاعد المنتخبة في المجلس الوطني الاتحادي.

ولتعزيز حضور المرأة في مؤسسات الدولة والتوازن بين الجنسين في العمل أنشأت الحكومة مجلس التوازن بين الجنسين في 2015م الذي يسعى إلى وضع تدابير تمييزية إيجابية ضمانا لانخراط النساء في مجالات العمل الملائمة وعضوية المجالس التمثيلية ومجالس إدارة الشركات لا سيما العامة والمدرجة للتداول.

وتنص القوانين على أن سن الترشح للانتخابات هو 25 عاما، ولا تحدد القوانين سن الاقتراع.

تعتمد الإمارات «الاستراتيجية الوطنية للشباب» بشأن إشراك الشباب في صنع القرار والتمكين المجتمعي والاقتصادي وأنشأت الحكومة في 2016 مجلسًا للشباب دوره استشاري في المواضيع والمجالات التي تخص الشباب.

يلاحظ وجود عدة وزراء في الحكومة الاتحادية من الشباب ووجود العديد من المشاريع والدعم المالي والسياسي لفئة الشباب من الجنسين كما وبلغت نسبة الأعضاء الشباب في الفصل التشريعي السابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي نحو 37.50%.

وفي يونيو/حزيران 2019، أقرت الإمارات «الحق بإشراك أعضاء من فئة الشباب الإماراتي في مجالس إدارات الجهات والمؤسسات والشركات الحكومية». وفي فبراير/ شباط 2020 أقرت الحكومة «الحق بإشراك الشباب في المهمات الرسمية للجهات الاتحادية للدولة».

3.6 المقياس السادس: الشفافية

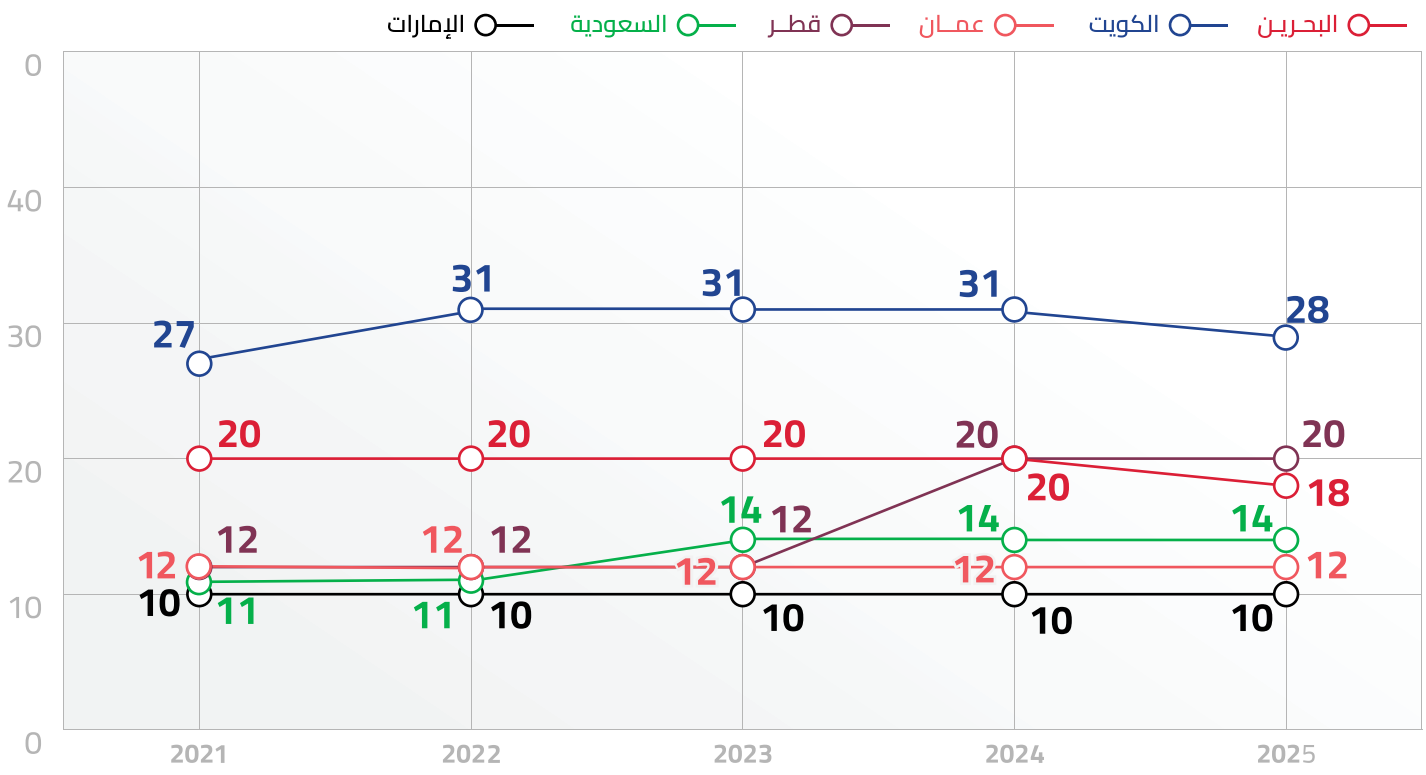

رسم توضيحي 26: نتائج مقياس الشفافية 2021-2025

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
مشاركة المعلومات حق الوصول إلى المعلومة وتداولها ونشرها	25 درجة	10	16	7	15	9	5
الرقابة المستقلة الرقابة على أعمال وأداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مصادر الثروات وإنفاق المال العام	25 درجة	8	12	5	5	5	5
المجموع 50 درجة		**18**	**28**	**12**	**20**	**14**	**10**

جدول 6 : درجات عناصر مقياس الشفافية 2025

مملكة البحرين

ينص قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على حق الحصول على المعلومة ونشرها. رغم ذلك، ترفض جهات حكومية الافصاح عن بيانات ومعلومات يثار حولها جدل في المجتمع، من بينهما مصروفات التسلح وايرادات النفط.

هناك توثيق لحالات تعرض فيها صحافيون ومصورون ونشطاء ومواطنون للضغط والتهديد والاعتقال بسبب نشر أو تداول معلومات، أو عبر المشاركة في وسائل الإعلام، وذلك من خلال توظيف قانون العقوبات الذي ينص على عقوبات بالحبس والغرامات المالية.

فيما يتعلق والرقابة المجتمعية، تم الترخيص للجمعية البحرينية للشفافية في عام 2001م لكنها لا تختص بالتدقيق في أوجه صرف المال العام ويقتصر نشاطها على إصدار البيانات والمشاركة في فعاليات لنشر القيم والمبادئ الداعمة للشفافية ومناهضة الفساد.

دولة الكويت

تراجعت الكويت 3 درجات في هذا المؤشر إثر التعميم الصادر عن مجلس الوزراء في أكتوبر/ تشرين الأول 2024 بتقييد أعمال ديوان المحاسبة (جهاز رقابي يتبع مجلس الأمة). ووجه التعميم بتقديم التقارير السنوية الجديدة إلى الحكومة ووزير المالية. وفيما لم تصدر تقارير سنوية جديدة منذ حل مجلس الأمة، لوحظ حذف التقارير السابقة من موقع الإلكتروني للديوان.

في عام 2016، أنشأت الكويت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) التي تقوم بتلقي الشكاوى من الأفراد بشكل سري، ولها صلاحية التحقيق وإحالة المتهمين في قضايا الفساد المالي للنيابة، وهي الجهة المخولة بالحصول على إقرارات الذمة المالية من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومجلس الأمة والمجلس البلدي والسلطة القضائية بالإضافة إلى رؤساء وأعضاء المجالس والهيئات التنفيذية ومن يشغلون مناصب قيادية في الحكومة. خلال العام الجاري، صدر مرسوم بقانون رقم 69 لسنة 2025 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الهيئة، لتشمل إجراءات الإقرار المالي مسؤولين في جهات عامة إضافية مع تطوير آلية تلقي الإقرارات عبر المنصة الإلكترونية.

يتيح القانون رقم 12 لسنة 2020 حق الحصول على المعلومات، ويلزم الوزارات والمؤسسات الحكومية بأرشفة وتنظيم جميع البيانات والمعلومات وتسهيل الحصول عليها وضمان كشفها. رغم ذلك، سجلت الكويت خلال سنوات ماضية حالات استدعاء لنشطاء بسبب نشر معلومات أو الكشف عن «قضايا فساد».

في يوليو/ تموز 2019 تم تشكيل «اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» بعضوية مؤسسات حكومية وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

فيما يتعلق والمشاركة المجتمعية في الرقابة، تم إنشاء جمعية الشفافية الكويتية عام 2006م لكنها تعرضت للحل من قبل السلطات، وفي مارس2018 عادت الجمعية للعمل مجددا. تأسست الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام في عام 2005م، وهي جمعية نفع عام وهدفها توعية المواطنين بأهمية الحرص على المال العام والدفاع عنه وصيانته.

يتبع ديوان المحاسبة مجلس الأمة ويعاون الحكومة والمجلس في الرقابة على تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته. رغم ذلك، تتصاعد في الكويت انتقادات حادة على خلفية تفشي مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة.

سلطنة عمان

لا يوجد قانون ينظم أو يضمن حق الحصول على المعلومات.

يفرض قانون تجنب تضارب المصالح وحماية المال العام على المسؤولين الإفصاح عن أملاكهم وأصولهم وثرواتهم، لكنها لا تنشر للعلن.

فيما يتعلق والمشاركة المجتمعية في الرقابة، لا توجد مؤسسات مجتمع مدني مستقلة مختصة بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام. وتقوم الجمعية الاقتصادية أحياناً بالتعاون مع منظمة الشفافية العالمية بهذا الدور في إطار محدود نظراً للقوانين الصارمة والسلطة التقديرية الواسعة للمسؤولين عن إنفاذ القوانين.

دولة قطر

يضمن القانون في قطر حق الحصول على المعلومات. ووفق القانون رقم 9 لسنة 2022 فإن من حق أي شخص التقدم بطلب رسمي إلى أي جهة حكومية للحصول على المعلومة، ويُوجب القانون البت في الطلب خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً مع ضرورة ذكر الأسباب في حال الرفض. ويفرض القانون غرامات وعقوبات قد تصل إلى السجن في حال الحجب أو الامتناع بشكل متعمد من توفير المعلومات أو تقديم معلومات غير صحيحة.

فيما يتعلق والرقابة المجتمعية، لا توجد في قطر مؤسسات مدنية مستقلة مختصة بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام. توجد هيئة رسمية تتبع الأمير مباشرة وهي «هيئة الرقابة الإدارية والشفافية» وكذلك «اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية» وهي لجنة حكومية.

المملكة العربية السعودية

استمرت السعودية في تعزيز المنصات الرقمية لتوفير البيانات الرسمية وبلغ عدد مجموعات البيانات المتاحة عبر المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة أكثر من 11,400 مجموعة صادرة عن نحو 289 جهة حكومية. وفي ديسمبر 2024، أُعلن عن تحسّن تصنيف السعودية في مؤشر «مخزون البيانات المفتوحة» العالمي الذي تصدره مؤسسة Open Data Watch حيث احتلت المرتبة 41 من بين 197 دولة.

في المقابل، لم تشهد البيئة التشريعية المعنية بالحق في الوصول إلى المعلومات تطوراً ملموساً.

لا تزال مشاركة المجتمع المدني في الرقابة على المال العام محدودة للغاية مع غياب أي منظمة أهلية مستقلة تُعنى بالشفافية أو المساءلة، وافتقار البيئة القانونية لآليات تدقيق مفتوحة تتعلق بميزانيات الدولة، لا سيما في مجالات مثل الدفاع وصندوق الثروة السيادي.

وفي حين يمكن للمواطنين مخاطبة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) التي تأسست في 2011م، تبقى آليات الشفافية والمحاسبة تحت سيطرة المؤسسات الرسمية، دون مشاركة مجتمعية مستقلة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت المواقع الحكومية تحديثاتٍ تشغيلية لتسهيل إجراءات طلب «البيانات المفتوحة»، وواصلت «هيئة الإمارات للمساءلة» إصدار قراراتٍ حوكمةٍ تنفيذية وتوثيق انخراطها الدولي في منظمات دولية تعنى بالشفافية (IAACA/ASOSAI) دون أن ينعكس ذلك على قيام جهةٍ رقابيةٍ مستقلة من خارج الجهاز الحكومي. وعليه، رغم تطور إجراءات الإمارات الرقابية في مكافحة الفساد لا يوجد قانون ينظم أو يضمن حق الحصول على المعلومات بما يتيح للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في الرقابة.

ثمة ما يعرف بالدليل الإرشادي للوصول إلى المعلومات الحكومية من الجهات الاتحادية، وكذلك القانون بشأن «تنظيم ونشر تبادل البيانات» في دبي، المعني أساسًا بإنشاء هيئة بيانات دبي.

يلاحظ أن نصوص مواد قانون العقوبات والقانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ذات سلطة تقديرية واسعة وعقوبات غليظة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات أو نشرها، كما أنه لا توجد في الإمارات جهات رقابية مستقلة سواء من المجتمع المدني أو شعبية مختصة بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام.

3.7 المقياس السابع: حرية الرأي والتعبير

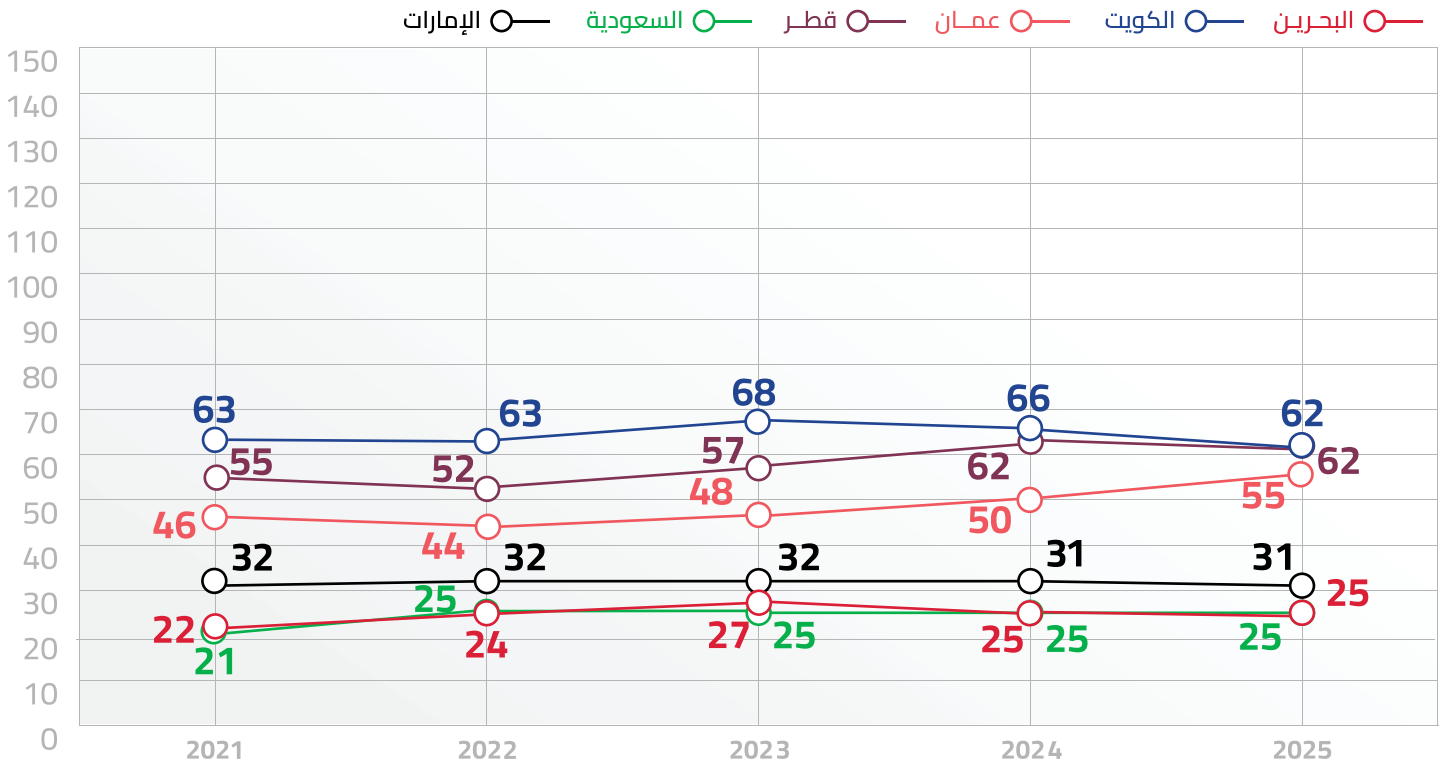

رسم توضيحي 27: نتائج مقياس حرية الرأي والتعبير 2021-2025

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
الحريات الصحافية	30 درجة	5	16	8	16	3	4
استقلالية المؤسسات الإعلامية	30 درجة	5	15	7	7	5	5
الرقابة على الإنترنت	30 درجة	6	12	7	7	4	4
حرية وسلامة الأفراد في ممارسة النقد	30 درجة	4	7	7	13	3	3
مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف	30 درجة	5	12	26	19	10	15
المجموع 150 درجة		**25**	**62**	**55**	**62**	**25**	**31**

جدول 7: درجات عناصر مقياس حرية الرأي والتعبير 2025

مملكة البحرين

لا تزال البحرين تشهد استدعاءات قانونية لنشطاء وسياسيين، وذلك من خلال قانون حماية المجتمع من الإرهاب وقانون العقوبات وقانون تنظيم الطباعة والنشر. وتتولى إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية استدعاء واستجواب النشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي وحظر وتعطيل المواقع الالكترونية. كما يُلاحظ استمرار تجاهل بعض الخطابات التحريضية والمنطوية على دعوات للكراهية تجاه بعض المكونات الاجتماعية.

رغم ذلك، تقدمت البحرين على «مؤشر حرية الصحافة» السنوي لمنظمة «مراسلون بلا حدود» لعام 2025، إذ حلت في المرتبة الرابعة خليجيًا (157 من أصل 180 دولة).

ووثقت رابطة الصحافة البحرينية 100 انتهاك بحق الصحفيين والإعلاميين والكتاب ونشطاء الإنترنت خلال العام 2024، كما وثقت 37 انتهاكًا خلال النصف الأول من العام 2025. مشيرة إلى ما أسمته «التناقض الصارخ بين السُلطات الحكومية المحصنة بمجموعة من القوانين والآليات... مقارنة بالمجتمع البحريني الذي يعيش حالة مركبة من الخوف والتهديدات المستمرة».

تُتهم البحرين بالتجسس على مواطنيها داخل البلاد وخارجها. كما تُصنف منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية (مارس 2025) البحرين كدولة «قمعية غير حرة» حيث لم تحرز سوى 12 نقطة من أصل 100 على مؤشر المنظمة.

لا تمتلك المؤسسات الإعلامية استقلالاً حقيقياً عن سياسات الدولة، كما لا يمكن لأي فرد إنشاء مؤسسات إعلامية بحرية بسبب القيود السياسية والقانونية والمالية، فيما تلجأ جماعات معارضة إلى ممارسة نشاطها الإعلامي من خارج البلاد.

ينص دستور البحرين وقانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على حرية الرأي والتعبير والصحافة، إلا أنه وبسبب تفسيرات غير متكافئة يتم استغلال القوانين لتقييد حرية الصحافة.

يتناول قانون العقوبات في البحرين مسألة التحريض على الكراهية في المادة 172 التي نصت على عقوبات بالحبس والغرامة لمن «حرض بطريق من طرق العلانية على بغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها، إذا كان من شأن هذا التحريض اضطراب السلم العام». رغم ذلك، تنتشر دعوات الكراهية والاستهداف لأسباب سياسية ومذهبية في البلاد، كما يلاحظ أن الدولة تطبق هذه المادة بانتقائية.

دولة الكويت

استمرت الكويت في التراجع (4 درجات) في هذا المقياس إثر استمرار الاستدعاءات الأمنية وصدور أحكام قضائية بحق نشطاء وسياسيين بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تناولت موضوعات ترتبط بتعليق الحياة السياسية في البلاد وسحب الجنسيات.

وكثّفت السلطات الأمنية من إجراءات الاستدعاء والتوقيف والمحاكمة في أعقاب تعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل مجلس الأمة، فيما فرض الكويتيون في معظمهم على أنفسهم «رقابة ذاتية»، بعد الحملة الأمنية التي طالت العشرات.

تراقب الكويت ما ينشر على الإنترنت عبر قانون جرائم التقنية المعلوماتية الصادر عام 2015م،

والذي ينص على عقوبات تصل إلى الحبس والغرامات المالية، وتلاحق إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية (تابعة لوزارة الداخلية) كل ما تراه مخالفاً للقانون. وبسبب قانون الجرائم الإلكترونية (الذي تعرض لانتقادات من منظمات حقوقية دولية) تم سجن عدد من المدونين وأصحاب الرأي الآخر.

ووفق تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» لعام 2025، احتلت الكويت المرتبة 128 عالميًا من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة، متراجعة ثلاث درجات عن تصنيفها السابق، ومصنّفة ضمن الدول التي تشهد «قيودًا بنيوية على العمل الصحافي». ورغم أن الكويت لا تزال تُعدّ من أقل دول الخليج تشددًا مع الصحافة، إلا أن تقرير المنظمة أشار إلى «استمرار هيمنة الدولة على المجال الإعلامي وغياب استقلالية حقيقية للمؤسسات الصحفية التي تمتلكها في الغالب عائلات نافذة وتخضع تراخيصها لإشراف حكومي».

وانتقلت الكويت بحسب منظمة بيت الحرية الأمريكية «فريدوم هاوس» من تصنيف دولة «حرة جزئيًا» إلى دولة «غير حرة»، وهو ما يعكس تراجعًا في الحريات خلال العام الماضي. ونالت الكويت 31 نقطة من أصل 100 بتراجع مقداره 7 نقاط على مؤشر المنظمة.

لا تتعامل الدولة بشكل حاد وقمعي مع كل انتقاد يخص الحكومة وأدائها لكنها تتشدد في معاقبة أي رأي ينتقد أموراً تخص الأمير أو إثارة انتقادات ضد أي دولة خليجية. تحجب الكويت في أوقات متفاوتة بعض المواقع ذات المضمون السياسي.

شرعت الكويت قانون حماية الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية الصادر عام 2012م الذي يجرم «القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير [...] على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب أو التحريض على عمل من أعمال العنف». رغم ذلك، هناك توثيق لخطابات كراهية لأسباب طائفية وتجاه العمال الوافدين، ويلاحظ أن الحكومة لا تتعامل بشكل جدي مع هذه الحالات.

سلطنة عمان

واصلت سلطنة عُمان التقدم على هذا المقياس (5 درجات) على خلفية تعزيز البنية القانونية المتعلقة بالتصدي لخطابات الكراهية والتحريض على العنف عبر قانون جديد للإعلام.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، صدر قانون الإعلام بمرسوم سلطاني. تكفل مواد القانون حرية الرأي والتعبير وتحظر الرقابة المسبقة على ممارسة الأنشطة الإعلامية، كذلك تضمن حق الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في ممارسة الأنشطة الإعلامية وفق القانون، إلى جانب حق الحصول على المعلومات وتداولها بطريقة مشروعة.

أدرج القانون الجديد الإعلام الإلكتروني ضمن نطاقه الأنشطة الإعلامية بما يشمل المواقع الإلكترونية والحسابات الإخبارية الرقمية.

استمرت حالات التوقيف والاستجواب وصدور أحكام قضائية (وفق قانون الجزاء أو قانون جرائم تقنية المعلومات) بحق مواطنين لأسباب تتعلق بتعبيرهم عن آرائهم.

تراجع تصنيف سلطنة عمان في المؤشر العالمي لحرية الصحافة السنوي 2024 الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود إلى المرتبة 134 (3 مراتب).

يتعامل قانون الجزاء العماني بوضوح وصرامة مع مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف، مما يسهم في تعزيز الشعور بالتعايش والسلامة العامة. كما حدد قانون الإعلام عقوبات تتعلق بنشر أي محتوى يتضمن تحريضًا على الكراهية أو العنف، وذلك من خلال غرامات مالية أو عقوبات جنائية.

دولة قطر

تتيح الدولة للمؤسسات الإعلامية داخلها تناول القضايا العربية والدولية بسقف حريات مرتفع، وهو ما لا يُلاحظ في القضايا المحلية. لا تبدو وسائل الإعلام المحلية مستقلة وبموجب القانون فإن تأسيس صحيفة يستلزم موافقة من وزير الإعلام.

يتم توثيق مضايقات واستدعاءات لعدد من المواطنين والأجانب بسبب تعبيرهم عن آرائهم.

في تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة للعام 2025، واصلت قطر التقدم محافظة على صدارة الترتيب بين دول الخليج وانتقلت من المرتبة 84 إلى 79 من أصل 180 دولة شملهم التصنيف.

تراقب السلطات الإنترنت بحزمة من القوانين، ومنها قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر عام 2014م الذي حاز انتقادات من منظمات حقوقية دولية. كما تخضع حرية الرأي والتعبير للمراقبة، إذ تنص المادة 19 من قانون مكافحة الإرهاب على منح السلطات صلاحيات واسعة لإجراء المراقبة بأية وسيلة لمدة 90 يوماً قبل أية مراجعة قضائية، ويتضمن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بنوداً مماثلة تتسم بأنها فضفاضة ومبهمة، حيث تجيز مثلاً سجن أي شخص أسس أو أدار موقعاً على الإنترنت يقوم بنشر «أخبار غير صحيحة، بقصد تعريض سلامة الدولة أو نظامها العام أو أمنها الداخلي أو الخارجي للخطر».

بجرم القانون في قطر التحريض على الكراهية والعنف، وانضمت الدولة إلى جملة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمواجهة التمييز العنصري مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965م، والاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري لعام 1973م والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، لكن الدولة لم تشرع حتى الآن قوانين واضحة لترجمة هذه الاتفاقيات. بالإمكان رصد خطابات تحريضية وعنصرية تجاه العمال الأجانب.

المملكة العربية السعودية

لا تزال السعودية في مرتبة متأخرة ضمن هذا المقياس، إذ تستمر حالات الاعتقال والمحاكمة لمواطنين ومقيمين بسبب تعبيرهم عن آرائهم، بما في ذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي.

تحسن ترتيب المملكة في مؤشر منظمة «مراسلون بلا حدود» لعام 2025 من المرتبة 166 إلى 162 من أصل 180 دولة إلا أن التقرير وصف السعودية بأنها «واحدة من أكثر الدول قمعًا لحرية الإعلام»، مشيرًا إلى غياب أي وسيلة إعلامية مستقلة ووجود رقابة صارمة تمارسها الدولة على الصحافة، في ظل ملكية معظم المؤسسات الإعلامية من قبل أفراد وشركات مقربة من الدولة.

وتشير تقارير حقوقية، منها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، إلى «استمرار السلطات السعودية في استخدام قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية لقمع الآراء المعارضة». كذلك يستمر حجب المواقع الإلكترونية التي تُصنف على أنها مخالفة لعقيدة الدولة أو ناقدة لسياساتها.

تتضمن القوانين المحلية، مثل نظام المطبوعات والنشر ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، مواد تجرم المنشورات التي تتضمن «النيل من الدين» أو «المساس بصورة الدولة».

لا تسمح السعودية بانتقاد سياساتها الداخلية أو الخارجية، وتُتهم المملكة بالتجسس على مواطنيها داخل البلاد وخارجها. ورغم أن نظام المطبوعات والنشر ينص على الحق في ممارسة «النقد الموضوعي والبناء الهادف إلى المصلحة العامة» إلا أنه يمنع انتقاد مؤسسة الحكم.

فيما يتعلق بخطابات الكراهية، لا تزال الممارسات الطائفية حاضرة في الخطاب الإعلامي أو عبر شبكات التواصل، ولا تُقابل غالبًا بإجراءات قانونية حازمة رغم وجود قانون «حماية الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية» الصادر عام 2012. يتم توثيق حالات عديدة من خطابات الكراهية والتحريض على خلفية مذهبية غالباً ضد الشيعة والإسماعيلية والصوفية. رغم ذلك، يلاحظ أن السعودية تبنت مؤخرًا إجراءات أكثر جدية في مواجهة خطابات الكراهية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

في 10 يوليو/تموز 2024، أدانَ القضاء 53 متهمًا في قضية «الإمارات 94» بأحكام تراوحت بين 10 سنوات إلى المؤبد. وفي 26 يونيو/ حزيران 2025، حكمت المحكمة الاتحادية العليا على 24 متهمًا إضافيًا بالسجن المؤبد في القضية نفسها؛ ليرتفع عدد المحكومين إلى 83 بينهم 67 بالمؤبّد.

يجرم قانون العقوبات المساس بحكام الإمارات أو انتقاد الأسر الحاكمة في الإمارات السبع وحكومات الدول الصديقة. وتتهم الإمارات بالتجسس على الأفراد والنشطاء والسياسيين داخل البلاد وخارجها.

وتحكم الدولة الرقابة الإلكترونية على الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني عبر قانون الجرائم الإلكترونية، ويتعرض هؤلاء إلى التشهير وتهم قضائية تشمل إهانة الدولة أو نشر معلومات كاذبة.

وبحسب منظمة مراسلون بلا حدود، تراجع ترتيب الإمارات في مؤشر 2025 لتحل في المرتبة (164) بعد أن كانت في المرتبة (160) في 2024.

لا توجد استقلالية للمؤسسات الإعلامية عن سياسات الدولة، وأي مخالفة تكون تحت طائلة الملاحقة أو إيقاف النشاط بحسب القانون.

وإذ يتيح القانون لأي فرد إنشاء مؤسسات إعلامية، يضع القانون قيوداً وشروطاً مبالغا فيها وترتبط بموافقات أمنية. هناك عدد من المؤسسات الإعلامية الخاصة التي تشتغل في المجالات الترفيهية والتجارية فقط. هناك منظومة قانونية محكمة لملاحقة أي انتقاد للدولة، يشمل ذلك ما هو عام كقانون المطبوعات والنشر وقانون العقوبات الإماراتي، ومنها ما هو خاص كقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتوضح هذه القوانين بشكل عام الممارسات التي توجب الاعتقال أو التوقيف أو إلغاء النشاط.

تحجب الدولة المواقع التي تنشر تحليلات أو دراسات سياسية قد تصنف على أنها مخالفة لسياسات الدولة.

هناك قيود مجتمعية وقانونية وسلطة تقديرية واسعة لسلطات إنفاذ القوانين من النيابة العامة والشرطة والأجهزة الأمنية في تفسير ما يقال أو يكتب أو ينشر، وهو ما يجعل من حرية الرأي مقيدة.

تنص القوانين الإماراتية في عدد من موادها على تجريم التحريض على الكراهية أو الفرقة أو ما من شأنه الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي، وإذا ما استخدم الدين أو المؤسسات الدينية أو أي من المؤسسات العامة أو المنظمات الأهلية لهذه الأغراض اعتبر ذلك ظرفا مغلظا في مضاعفة العقوبة. رغم ذلك، يشهد الفضاء الإلكتروني منشورات طائفية.

3.8 المقياس الثامن: تمثيل الجماعات والأقليات

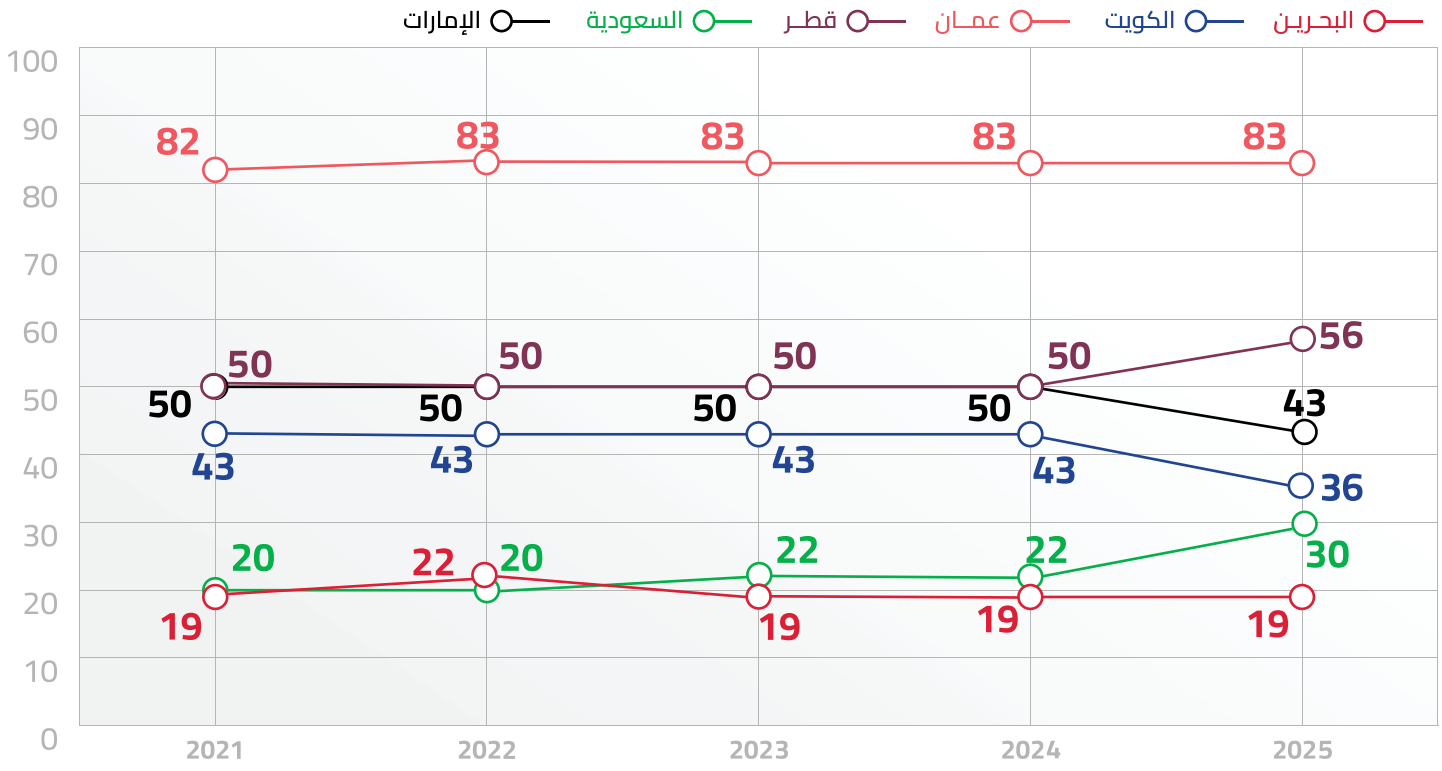

رسم توضيحي 28: نتائج مقياس تمثيل الجماعات والأقليات 2021-2025

العناصر	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
المساواة ضمان حق كافة المواطنين على حد سواء من كامل حقوق المواطنة — 40 درجة	10	11	35	24	12	22
التمييـز ضمان عدم التمييز لأسباب سياسية أو دينية أو ثقافية أو مناطقية أو عرقية أو طبقية — 40 درجة	4	17	30	22	11	21
التمثيل المتناسب ضمان تمثيل متناسب وعادل للجماعات والأقليات في مؤسسات الدولة — 20 درجة	5	8	18	10	7	10
المجموع 100 درجة	**19**	**36**	**83**	**56**	**30**	**53**

جدول 8: درجات عناصر مقياس تمثيل الجماعات والأقليات 2025

مملكة البحرين

يشكو المواطنون من الشيعة من «سياسات تمييزية» تنتهجها الدولة تجاههم، ويعبرون عن شعورهم الدائم بالاستهداف، ووثق تقرير الحريات الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2023 عشرات الحوادث المتعلقة بمضايقة الشيعة من ممارسة طقوسهم والتمييز ضدهم في الوظائف خصوصاً في السلك العسكري. وتمنع وزارة الداخلية مشاركة خطباء ومنشدين دينيين من الخارج في مناسبة عاشوراء على خلاف ما هو متاح لأتباع الأديان والطوائف الأخرى في البحرين، كما تم توثيق اعتداء قوات الأمن على مظاهر عاشوراء واستدعاء عشرات الخطباء والمنشدين الدينيين المشاركين في هذه الفعاليات.

يرفض جهاز المساحة والسجل العقاري الحكومي تسجيل بعض الأراضي ضمن الأوقاف التابعة لإدارة الأوقاف الجعفرية. تؤكد هيئات ومنظمات حقوقية «وجود سياسات للتمييز الطائفي والعرقي والمذهبي» (المراجعة الدورية لحقوق الإنسان، تقارير وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية).

تُتهمُ الحكومة باتباع سياسات تمييزية (طائفية/ إثنية/ عرقية/ قبلية) في تعيينات الوظائف العليا والوزارات السيادية وتوزيع الدوائر الانتخابية والتعيينات القضائية وتوزيع الثروة والخدمات الإسكانية وتوزيع البعثات الدراسية وفي قطاع الإعلام الرسمي.

ينص الدستور على المساواة بين المواطنين، كما صادقت البحرين على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما انضمت البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية. رغم ذلك، هناك انتقادات واسعة تتعلق بالتزام الحكومة البحرينية في تنفيذ هذه التشريعات والقوانين والالتزام بها.

لا يوجد قانون يجرم التمييز في البحرين، ورفضت الحكومة سابقاً مقترحاً لتمريره من المجلس النيابي.

لا تعكس تشكيلات مؤسسات الدولة تمثيلاً يتناسب مع حجم الجماعات والأقليات في البلد، كما توجد جماعات بعينها مهيمنة على بعض أو كل مؤسسات الدولة بما يفوق حجمها العددي في المجتمع.

دولة الكويت

تراجعت الكويت 7 درجات في هذا المقياس نتيجة تصاعد الإجراءات الإدارية التي طالت ملف الجنسية، حيث تم إسقاط الجنسية عن أكثر من 42 ألف شخص، غالبيتهم من النساء المتجنسات عبر الزواج وأبنائهن القُصّر كذلك المجنسين وفق بند «الخدمات الجليلة». هذه الإجراءات أدت إلى توسيع شريحة «البدون» وتعقيد ملفهم ما يُعدّ تراجعًا في ما يتعلق بالمساواة وضمان حقوق المواطنة.

ويعاني أكثر من 100 ألف فرد من فئة البدون (أقلية مهمشة في الكويت) من صعوبات العيش والاندماج في المجتمع والحصول على الخدمات الحكومية.

التشكيلة الوزارية في البلاد لا تعكس تمثيلاً متناسبا لمختلف مكونات المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى التعيينات في المناصب القيادية والقضاء.

يشير دستور دولة الكويت إلى مبدأ المساواة،

إذ نصت المادة 7 على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين».

وفيما يتعلق وحق الانتخاب لا يحق الترشح إلا للمواطن الكويتي بالتأسيس، أي أن يكون منتميًا للعوائل التي كانت متواجدة في الكويت قبل عام 1920م. أما الكويتيون الحاصلون على الجنسية بالمواد الأخرى (كالنساء المتزوجات من كويتيين أو الحاصلين على الجنسية بسبب تقديمهم خدمات جليلة للبلاد) فلا يستطيعون التصويت في الانتخابات إلا بعد مضي 20 سنة على اكتسابهم للجنسية.

لا يوجد في الكويت قانون واضح يجرم التمييز، لكن جرى عام 2012م تشريع قانون حماية الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية، وهو لا يبدو كافيًا لسد الثغرات ومظاهر التمييز في البلاد.

سلطنة عمان

ينص النظام الأساسي للسلطنة على أن العدل والمساواة والشورى أساس للحكم ويحرّم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي، رغم ذلك، لا يوجد قانون يجرم التمييز.

صادقت السلطنة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تترجم إلى قوانين أو لوائح أو ممارسات تجرم الممارسات التمييزية.

هناك قوانين خاصة مثل قانون الخدمة المدنية وقانون العمل اللذان يحرمان التمييز بين المواطنين المتكافئين في الحصول على الوظيفة المتقدم لشغلها أو معاملتهم على حد سواء، ولا يجرمانه.

المواطنون يتم التعامل معهم بشكل متساوٍ، لكن هناك حالات قد تعود إلى ممارسات فردية - قبلية أو تقليدية - ولا تبدو ممنهجة.

في سنوات سابقة، لوحظ أن التعيينات بمراسيم سلطانية شملت فئة العمانيين من أصول هندية كما قام جهاز الاستثمار العماني بتعديل عضوية بعض مجالس إدارات الشركات (شبه الحكومية) لتعزيز التنوع العرقي بين أعضائها.

مظاهر التمييز دينياً تبدو محدودة إذ إن قانون الجزاء العماني يجرم الإساءة إلى الأديان (المادتان 269 و273)، كما أن التمييز يُفسر على أنه إثارة النعرات الدينية أو المذهبية أو القبلية وهي مجرمة أيضاً في قانون الجزاء العماني.

تعلق أبرز تمثلات التمييز في عمان في التأهل للوظائف المعلن عنها في الجهات غير الخاضعة للتشغيل المركزي أو الموحد، مثل الشركات المملوكة للدولة والهيئات الرقابية، والهيئات العامة المنشأة لأغراض خاصة. كما أن هناك مظاهر تمييز ممارس وضغط اجتماعي ضد العمانيات المتزوجات من غير عمانيين.

دولة قطر

تقدمت قطر على هذا المقياس 6 درجات بعد إجراء تعديلات دستورية ألغت شرط «الجنسية الأصلية» عن أعضاء مجلس الشورى والحكومة، ما يعني تأكيد حق جميع القطريين بمن فيهم المتجنسون حديثًا في شغر هذه المناصب.

ووفق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان (2023) فإن هناك نحو 2500 فرد من عديمي الجنسية ممن وُلِدوا في قطر. يحصل هؤلاء على حق التعليم والرعاية الصحية لكنهم ممنوعون من تملك العقارات. تشير السلطات القطرية لعديمي الجنسية بأنهم «أفراد يحملون وثائق هوية قطرية مؤقتة».

ورغم انضمام قطر لاتفاقية القضاء على التمييز العنصري منذ العام 1976 إلا أنها تفتقد لأي تشريعات خاصة في الدولة تجرّم أعمال التمييز العنصري والفصل العنصري التي تصدر عن فرد أو جماعة أو منظمة أو تعاقب عليها.

لا يبدو من السهل فهم توزيع التشكيلات في مؤسسات الدولة والتأكد من عدالتها خصوصاً مع عدم وجود إحصاءات دقيقة. هناك مزاعم بأن القبائل الأكثر قرباً والتصاقاً مع العائلة الحاكمة لها نصيب أكبر في مؤسسات الدولة بدءاً من المناصب الحكومية العليا وصولاً لبقية المؤسسات المدنية والأمنية والعسكرية، وهناك أقليات بتمثيل محدود.

المملكة العربية السعودية

تقدمت السعودية على هذا المقياس (8 درجات) جراء الانفتاح على الأقليات فيما يتعلق بتوسيع مساحة التعبير عن هوياتهم الدينية والعرقية. رغم ذلك، يُلاحظ غياب الأطر القانونية التي تضمن المساواة وتمثيل الأقليات في مؤسسات الدولة.

في مايو/أيار 2024، جددت وزارة الخارجية الأميركية تصنيف السعودية كدولة ذات قلق خاص (CPC) بسبب «تورطها أو تغاضيها عن انتهاكات جسيمة للحريات الدينية، بما في ذلك التمييز ضد الأقليات الدينية ومنع بناء دور عبادة لغير المسلمين». كما أشار تقرير لجنة الحريات الدينية الدولية لعام 2023 إلى أن الحريات الدينية لا تزال «مقيدة بشدة» رغم بعض التغييرات المحدودة في الخطاب الرسمي والمناهج الدراسية.

تنص المادة 12 من النظام الأساسي للحكم على أن «تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام».

خلال مواسم عاشوراء للأعوام 2024 و2025، فرضت السلطات السعودية قيودًا مشدّدة على بعض الطقوس الدينية التي يقيمها المواطنون الشيعة. وبحسب منظمة هيومان رايتس ووتش، لا تسمح السعودية لأتباع ديانات أخرى غير الإسلام بممارسة شعائرهم في الأماكن العامة، وتميز بشكل ممنهج ضد الأقليات الدينية المسلمة.

ورغم خطوات الحد من خطاب الكراهية وعدم التسامح في بعض الكتب المدرسية الدينية، إلا أنها لا تزال تحتوي على نصوص تحط من قدر الممارسات المرتبطة بالمسلمين الشيعة والصوفيين.

لا تزال هيئة كبار العلماء ولجنة الإفتاء في المملكة تقتصر على المذهب السني، كذلك هو الحال في القضاء والمحاكم الجزائية، وتخصص للمذاهب الأخرى محاكم محلية تقتصر على شؤون الزواج والطلاق والميراث.

لا يوجد قانون يجرم التمييز، وتتحفظ السعودية على العديد من مواد المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها، بعضها يتعلق بحقوق المواطنة للمرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) والبعض الآخر حول حقوق أخرى تعتبرها الدولة مخالفة لأحكام الشريعة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري).

دولة الإمارات العربية المتحدة

تقدمت الإمارات على هذا المقياس (3 درجات) جراء تحسن المنظومة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز والتصدي لخطابات الكراهية والتحريض على العنف.

ينص الدستور في المادتين 14 و25 على حق المساواة بين المواطنين والعدالة الاجتماعية وأن لا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي. رغم ذلك، هناك تمييز ضمني في الانتفاع ببعض الحقوق أو الحصول على معاملة تفضيلية مرتبطة بما إذا كان المواطن إماراتيا بالقانون أو بالتجنس أو بالتبعية (قانون الجنسية الإماراتي)، ويشمل ذلك منع الإماراتيين بالتجنس أو التبعية من الترشح والانتخاب وإسقاط الجنسية في حال التغيب عن البلاد لسنتين. كما وثقت منظمات حقوقية حالات لأفراد من أسر بعض المحكومين في قضايا سياسية تعرضوا لأشكال من التمييز في تجديد وثائقهم الرسمية وضمان الحق في السفر والتنقل.

يُجرم قانون مكافحة التمييز والكراهية والتطرّف لسنة 2023 الأفعال والأقوال والأعمال المرتبطة بازدراء الأديان والتمييز والكراهية والتطرف.

هناك قوانين خاصة مثل قوانين العمل تحرم التمييز بين المواطنين المتكافئين في الحصول على الوظيفة المتقدم لشغلها أو الإخفاق في معاملتهم على حد سواء، وفي حال وقعت مخالفة لهذا التحريم تبطل القرارات وترد الحقوق مع التعويض عن الضرر المادي والنفسي.

صادقت الإمارات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1974م) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2004م).

رسميا، لا توجد نسب محددة أو معايير تفضيلية تعطي فئة أو جماعة من الشعب دون أخرى أولوية أو نفاذية في الوظائف القيادية والحساسة في مؤسسات الدولة. رغم ذلك، يلاحظ وجود بعض الاعتبارات القبلية، إذ إن أغلب الأماكن الحساسة يتقلد مناصبها أبناء قبائل محددة منطوية تحت تحالفات قبلية رافقت تأسيس الإمارات.

3.9 المقياس التاسع: الجاليات الأجنبية

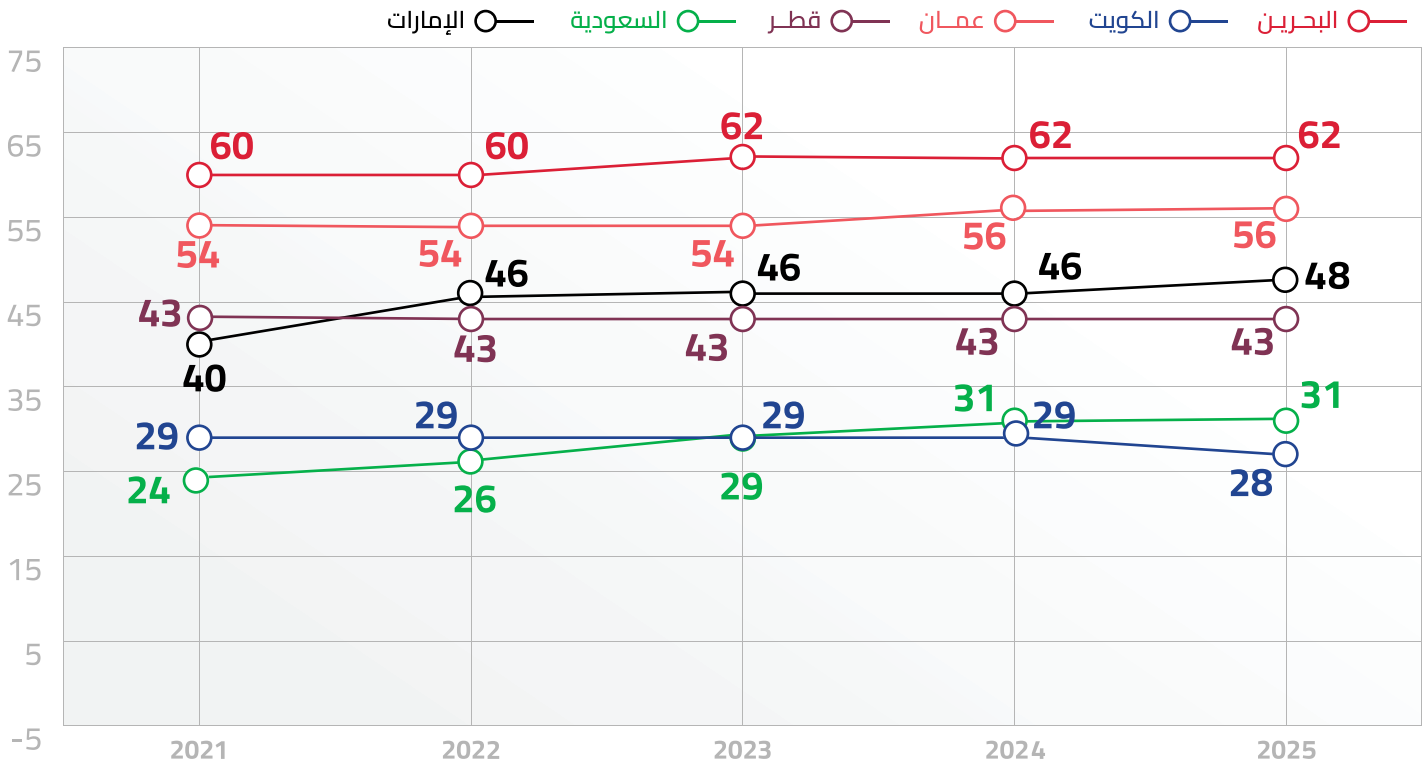

رسم توضيحي 29: نتائج مقياس الجاليات الأجنبية 2021-2025

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
الإقامة المستقرة والفاعلة وجود أنظمة تتيح للوافد الأجنبي إقامة عادلة وواضحة	35 درجة	32	9	23	23	22	26
التمثيل النقابي/ المهني حق العضوية والانتخاب والترشح ورعاية المصالح	20 درجة	10	11	13	2	4	2
النشاط المجتمعي حق الجاليات في تنظيم الأنشطة وإنشاء الجمعيات والأندية	20 درجة	20	8	20	18	5	20
المجموع 75 درجة		**62**	**28**	**56**	**43**	**31**	**48**

جدول 9: درجات عناصر مقياس الجاليات الأجنبية 2024

مملكة البحرين

لا تزال البحرين متقدمة في توفيرها فرص الإقامة المستقرّة للأجانب عبر طرح مشاريع تملك للأجانب في عدد من المناطق السياحية والاستثمارية، إلى جانب طرحها «الإقامة البلاتينية» و«الإقامة الذهبية».

في يونيو 2023، أقرت الحكومة فئة «الإقامة البلاتينية» التي يُتاح لحاملها مغادرة البحرين والعودة إليها، بالإضافة إلى تملّك العقارات المبنية والأراضي باستثناء بعض المناطق، بالإضافة إلى الحصول على رخص دخول وإقامة للزوج أو الزوجة والأولاد والوالدين. ويشترط للحصول على الإقامة ألا تقل مدة إقامة الأجنبي عن 15 سنة وألا يقل متوسط الراتب الأساسي عن 4000 دينار خلال السنوات الخمس الأخيرة.

كما وتمنح البحرين تأشيرة طويلة الأمد «الإقامة الذهبية» للأجانب العاملين الذين لا يقل دخلهم الشهري عن ألفي دينار (حوالي 5,300 دولار أمريكي) أو المتقاعدين الذين لا يقل دخلهم الشهري عن أربعة آلاف دينار (حوالي 10,600 دولار) أو أصحاب العقارات أو الموهوبين، وذلك وفق اشتراطات حكومية. وكانت الحكومة قد أقرت سابقاً تصاريح «العمل المرن» التي تتيح للأجانب حق العمل والإقامة دون الحاجة لكفيل.

صادقت البحرين على 10 اتفاقيات من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، منها خمس أساسية. وللبلاد سجل مميز ورائد في ما يتمتع به العمال المهاجرون والأجانب وعائلاتهم من إقامة عادلة وقلما تواجه انتقادات حقوقية بهذا الخصوص.

فيما يخص المشاركة في الانتخابات البلدية، يحق للأجانب المقيمين والذين يمتلكون عقاراً التصويت في الانتخابات دون الترشح.

تتيح قوانين الدولة للعمال الأجانب حق العضوية والتصويت في انتخابات النقابات والجمعيات المهنية لكنها لا تتيح لهم الحق في الترشح، ووفق دليل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية هناك عشرات المنظمات والجمعيات والأندية الخاصة بالجاليات.

دولة الكويت

تراجعت الكويت درجة واحدة في هذا المقياس، نتيجة إدخال مزيد من القيود على حرية السفر والتنقل للعمالة الوافدة.

في منتصف يونيو 2025، أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة عن تطبيق نظام إلزامي للحصول على تصريح خروج من صاحب العمل للعاملين في القطاع الخاص سواء كانت المغادرة مؤقتة أو نهائية.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2024، صدر قرار وزاري بمنع الوافد من امتلاك أكثر من مركبة واحدة.

وتتعرض الكويت لانتقادات حقوقية فيما يتعلق وحقوق العمال الوافدين، ومنها قرار مجلس الوزراء الكويتي في فبراير/ شباط 2023 بالموافقة على تشكيل «اللجنة الوطنية لتنظيم التركيبة السكانية» وهو ما أثار جدلًا واسعًا حول تحديد السياسات المتعلقة بالسقف المناسب لجنسيات العمالة، ما قد يترتب عليه إنهاء خدمات عدد كبير من المقيمين.

تلجأ الحكومة وبشكل مكثّف إلى «الإبعاد الإداري»، وبلغ عدد المبعدين من جانب السلطات خلال عام2024 نحو 35 ألف وافد، فيما تشير إحصائية رسمية إلى إبعاد نحو 19 ألف وافد خلال النصف الأول من عام 2025، وتقول وزارة الداخلية إن معظم من يتم إبعادهم مخالفين لنظام الإقامة أو قاموا «بارتكاب أعمال من شأنها الإضرار بأمن البلاد»، فيما نشرت وسائل إعلام محلية عن «حالات إبعاد لمخالفي أنظمة

المرور، أو بسبب منشورات على الإنترنت».

وتشير إجراءات حكومية أخرى إلى التضييق على الوافدين أبرزها وقف تأشيرات الالتحاق بعائل لفترات مؤقتة، وإلزام الوافدين بدفع فواتيرهم قبل مغادرة البلاد.

في العام 2015م أصدرت الكويت عقداً موحدا للعمال الوافدين يسمح لبعض العمال بنقل كفالتهم إلى «كفيل» جديد بعد 3 سنوات من العمل دون أي اشتراطات، لكن هذه الإصلاحات لا تشمل عاملات وعمال المنازل الوافدين. ويقع عدد كبير من العمالة الوافدة كضحايا لظاهرة «تجارة الإقامات».

انضمت دولة الكويت إلى منظمة العمل الدولية منذ عام 1961م وصادقت على 19 اتفاقية من اتفاقياتها ومنها سبع من الاتفاقيات الأساسية الثمانية.

لا يحق للأجانب التصويت في الانتخابات البلدية. وتتيح قوانين الدولة حق انضمام غير الكويتي للنقابات دون حق الترشح. كما ويتيح قانون العمل للعمال الأجانب حق اختيار ممثل لهم للإعراب عن رأيهم لدى مجلس إدارة النقابة.

يمنع قانون الأندية وجمعيات النفع العام غير الكويتيين من تأسيس أي جمعية أو ناد، وفيما يسمح لهم بعضوية «الانتساب» يمنعهم من التسجيل في الجمعية العمومية أو الترشح لمجالس الإدارات. ويتاح للجاليات تنظيم فعالياتهم والوطنية والاجتماعية والرياضية والدينية على نطاق ضيق.

سلطنة عمان

في 25 يوليو/تموز 2023، صدر قانون العمل (القطاع الخاص) الذي اعتمد لوائح خاصة بإضرابات العمال وتصاريح لبقاء العمال المهاجرين المتورطين في نزاعات عمالية في البلاد، كذلك خفض الحد الأقصى لساعات العمل من 45 إلى 40 ساعة أسبوعيًا، وزيادة مدة الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، والسماح للعمال بترك صاحب العمل إذا لم يدفع الأخير رواتبهم لشهرين متتاليين. يأتي القانون الجديد بالتزامن مع عدد من الإصلاحات شملت تطبيق نظام لحماية الأجور وقانون للضمان الاجتماعي وإطلاق نظام تأمين صحي إلزامي.

ورغم بعض التحسينات التي أجريت على قانون العمل، فإن منظمات تشير إلى أن تطبيقه في عمان لايزال ضعيفاً، كما ويلعب نظام الكفالة دوراً اساسياً في خلق نقاط ضعف في أوضاع العمال المهاجرين المعيشية وفي العمل.

تشير تقارير إلى أن بعض العمال يعيشون في ظروف سكنية غير مناسبة أو مكتظة.

صادقت سلطنة عُمان على خمس من الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية منذ انضمامها إليها عام 1994م. كما وقعت السلطنة (يونيو 2022) مع منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم حول تمديد العمل ببرنامج «العمل اللائق».

يُحرم الأجانب المقيمون في سلطنة عمان من المشاركة في الانتخابات البلدية التي تقتصر على العمانيين.

في عام 2021 ألغت الحكومة العمل بنظام شهادة عدم الممانعة الذي كان يفرض على العاملين الأجانب الحصول على شهادة عدم ممانعة من الكفيل قبل الانتقال إلى كفيل أخر، ويكتفى النظام الحالي باعتبار مدة العقد (سنتين) كافية للوفاء بحق الكفيل الأول.

قانون إقامة الأجانب ولائحته التنفيذية تسمح للعاملين غير العمانيين باستقدام أسرهم أو من يعولونهم ضمن قواعد وشروط محددة، من بينها الحد الأدنى لراتب العامل الذي يمكنه استقدام عائلته.

يمكن للعمال الأجانب المشاركة في العملية النقابية من خلال الانضمام للجمعية العمومية للنقابات والمشاركة في كل الجوانب التي ترتبط بمهام الجمعية العمومية، ولكن لا يمكنهم تأسيس هذه النقابات أو الترشح لهيئتها الإدارية المحصورة على العمانيين.

بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، يستطيع أفراد الجاليات الأجنبية تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تخصهم وكذلك إنشاء وإدارة جمعيات أو أندية خاصة، وبحسب بيانات الوزارة، يبلغ عدد الأندية الاجتماعية للأجانب 23 ناديًا.

دولة قطر

رغم حزمة القوانين والقرارات التي اتخذتها الحكومة القطرية خلال الأعوام الماضية لتحسين بيئة عمل العمال الوافدين الذين يشكلون وعائلاتهم نحو 90% من تعداد السكان، إلا أن تقارير حقوقية تشير إلى أن بعض الإصلاحات «غير فاعلة» وأن بعض العمال «لا يزالون يتعرضون للاستغلال».

يتيح القانون للعمال الوافدين تغيير جهة عملهم دون استحصال موافقة صاحب العمل، ويؤسس لإلغاء نظام الكفالة. وتعتمد الحكومة حداً أدنى للأجور قيمته 1,000 ريال قطري (275 دولار)، بالإضافة إلى توفير ظروف سكنية وغذائية لائقة للعمّال.

لمنظمة العمل الدولية مكتب في الدوحة يعمل على مراقبة تنفيذ برنامج للتعاون التقني مع الحكومة بهدف إجراء إصلاحات تخص بيئة العمل.

لا يشارك الأجانب في انتخاب المجلس البلدي. لا يتيح قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة لعام 2004م الذي تعمل تحت مظلته الجمعيات المهنية حق الانضمام أو الترشح للعمال الأجانب إلا استثناءً.

يوجد أندية لبعض الجاليات العربية والأجنبية ويتاح للجاليات تأسيس مدارس خاصة لها.

المملكة العربية السعودية

شهدت السعودية تحسناً خلال السنوات السابقة، مدفوعاً بإصلاحات إدارية في بيئة العمل رغم استمرار التحديات حول حقوق العمالة المنزلية والأجانب من ذوي الدخل المنخفض.

في مارس/ آذار 2024، أعلنت المديرية العامة للجوازات عن قائمة موسعة بالمهن التي يمكن للعمال الأجانب ممارستها دون الحاجة لكفيل في خطوة ضمن «مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية»، تهدف إلى تعزيز حرية التنقل المهني والحد من هيمنة أصحاب العمل. وفي يونيو/ حزيران 2024، تم تعديل اللائحة التنفيذية لنظام العمل عبر إدخال 29 مادة جديدة تُعنى بتوثيق العقود إلكترونيًا وتحديد ساعات العمل والحد من الفصل التعسفي وتحسين بيئة العمل من خلال إلزام أصحاب العمل بتوفير بيئة صحية وآمنة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2024، أطلقت وزارة الموارد البشرية برنامج «التأمين على أجور العمالة المنزلية» لتغطية أجور العمال عند تأخرها لأكثر من 6 أشهر. إلا أن تقارير حقوقية اعتبرت البرنامج قاصرًا بسبب الشروط الصارمة لصرف التعويضات وضعف آليات التطبيق.

ورغم الإعلان الرسمي عن إلغاء نظام الكفالة في مارس 2021، لا يزال تأثيره قائمًا. تشير تقارير منظمات حقوقية إلى استمرار بعض أنماط الاستغلال مثل احتجاز جوازات السفر وتقييد حرية التنقل والعمل لساعات طويلة دون راحة.

في مايو/أيار 2025، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا وثّق انتهاكات واسعة بحق العاملات المنزليات، شملت الحبس القسري وتأخر الرواتب وسوء المعاملة. وأكدت المنظمة أن هذه الانتهاكات لا تزال ممكنة نتيجة ثغرات قانونية وتطبيق انتقائي للقوانين وغياب إطار واضح لحماية العاملات المنزليات.

لا تزال الأنظمة السعودية لا تتيح للوافدين تأسيس أو إدارة جمعيات أو أندية خاصة بهم، ويُمنع عليهم الترشح أو التصويت في النقابات والجمعيات المهنية، مع السماح بعضوية انتساب محدودة في بعض الحالات. أما ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، فتتم في نطاق ضيق داخل المنازل، وسط مخاوف دائمة من الملاحقة أو الترحيل.

تشير تقارير سنوية لمنظمات حقوق الإنسان إلى أن

بعض الأجانب يواجهون ملاحقات ومداهمات لأماكن سكنهم وعمليات ترحيل قسري جماعية دون محاكمات عادلة أو ضمان لحقوقهم المادية.

رغم انضمام السعودية إلى منظمة العمل الدولية عام 1976 ومصادقتها على عدد من اتفاقياتها الأساسية، فإن فجوة التطبيق، خاصة بحق العمالة المنزلية والوافدين منخفضي الأجر، ما تزال تحدّ من التقدم الحقيقي في هذا الملف.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تقدمت الإمارات درجتين مع بدء تطبيق التأمين الصحي الإلزامي لجميع العاملين في القطاع الخاص والعمالة المنزلية (مطلع 2025) لمن لا تغطيهم أنظمة أبوظبي ودبي سابقًا. وتتيح الإمارات تبعًا لتشريعاتها للعمال الوافدين العديد من المزايا، ومنها الحصول على الإقامة الخضراء (5 أعوام) والإقامة الذهبية (10 أعوام) دون الحاجة لضامن أو كفيل، وذلك وفق اشتراطات ولفئات محددة. رغم ذلك، تستمر الانتقادات لنظام العمل ونظام الكفالة وما يتبعه من تقييد لحركة العمال الوافدين.

لا تزال المنظمات الحقوقية توثق حالات ترحيل لعمال أجانب بشكل تعسفي ودون ضمان حقوقهم القانونية.

يجوز للمقيم سواء كان موظفًا أو مستثمرًا أو صاحب عمل استقدام أفراد أسرته المباشرة وطلب تأشيرة إقامة لهم في دولة الإمارات. لا توجد نقابات عمالية في الإمارات وهو ما لا يتيح للعمال المواطنين والأجانب الدفاع عن حقوقهم وتمثيل مصالحهم.

يمكن للتجار الأجانب الترشح في انتخابات غرفة التجارة والصناعة بدبي. أما بالنسبة للجمعيات المهنية، فيقتصر حق تشكيلها على المواطنين فقط وللأجانب الحق في العضوية والمشاركة في الترشح والانتخاب لمجالس إدارة بعض من هذه الجمعيات.

يستطيع أفراد الجاليات الأجنبية تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تخصهم أو إنشاء وإدارة جمعيات أو أندية خاصة بهم وذلك تبعا لموافقة وإشراف وزارة تنمية المجتمع، ووفق المرسوم بقانون رقم (50) لسنة 2023 في شأن تنظيم مؤسسات النفع العام يجوز للأشخاص الذين لا يحملون جنسية الدولة الاشتراك في تأسيس الجمعيات الأهلية بشرط ألا تتجاوز نسبتهم عن 30% من إجمالي عدد الأعضاء المؤسسين. رغم ذلك، يتيح القانون «الاستثناء من كل أو بعض الشروط بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء».

3.10 المقياس العاشر: الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة

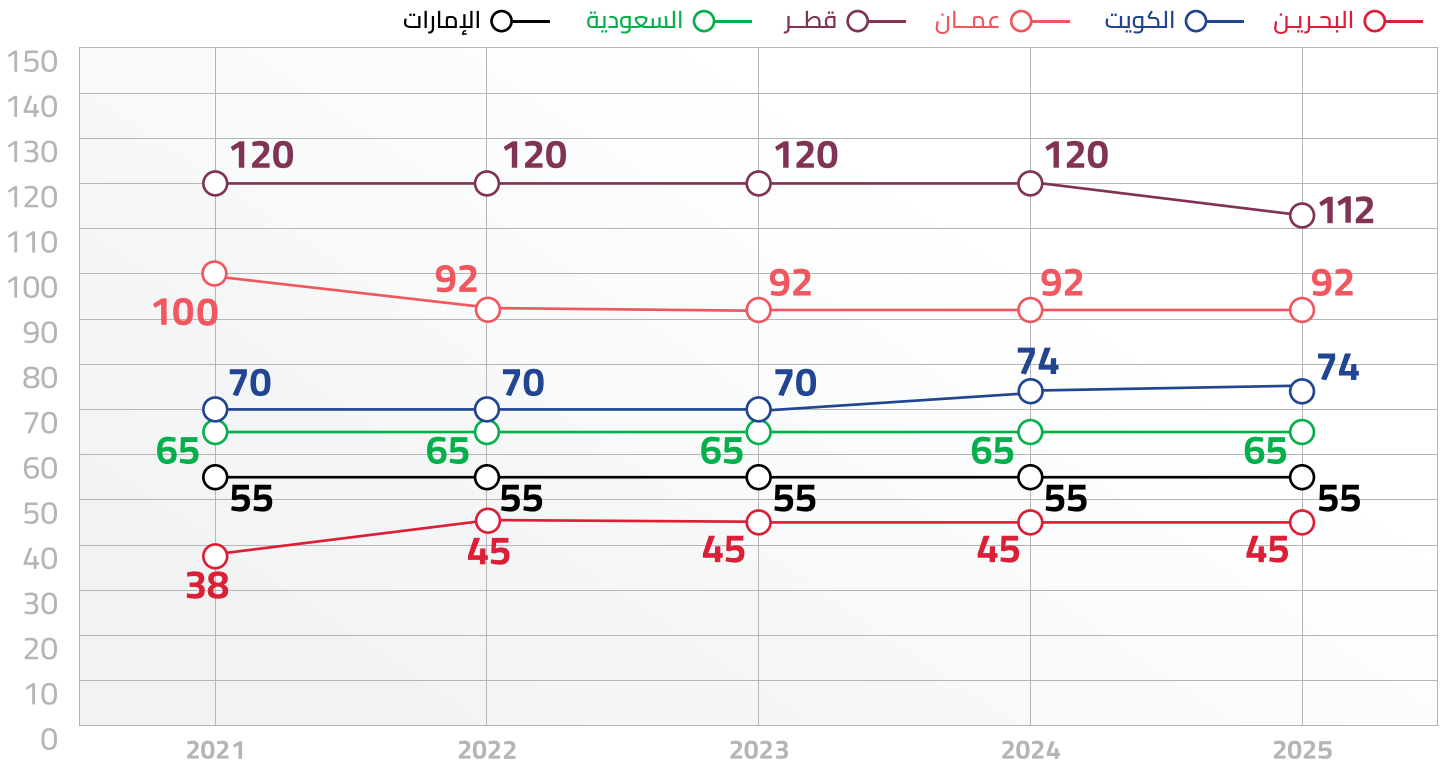

رسم توضيحي 30: نتائج مقياس الجاليات الأجنبية 2021-2025

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
نفوذ الأسر الملكية تمثيل أعضاء الأسر في المناصب العليا	100 درجة	28	54	55	72	35	35
توطين المناصب نفاذية وأولوية المواطنين في الوصول إلى الوظائف القيادية والحساسة في الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية	50 درجة	17	20	37	40	30	20
المجموع 150 درجة		**45**	**74**	**92**	**112**	**65**	**55**

جدول 10: درجات عناصر مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة 2025

مملكة البحرين

تبلغ نسبة تمثيل العائلة الحاكمة في الحكومة التي يرأسها ولي العهد نحو 16٪ من إجمالي عدد أعضاء مجلس الوزراء.

وباستثناء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية و«المواصلات والاتصالات»، يحمل مواطنون من خارج العائلة حقائب وزارات الخارجية والعدل وشؤون الدفاع. رغم ذلك، تُلاحظ هيمنة العائلة الحاكمة على الهيئات والمجالس العليا في الدولة التي تتمتع بسلطات توجيهية وتنفيذية عليا.

رُصدت تعيينات لأفراد من العائلة الحاكمة في مناصب عسكرية وحكومية عليا (وكلاء وزارات/مدراء عامون). وكذلك مؤسسات القضاء التي يشكل أعضاء العائلة نسبة وازنة فيها مع وجود بقية المكونات المجتمعية بنسب غير متكافئة.

تشير التقديرات إلى أن المناصب القيادية والعليا في الدولة (تحديداً الحساسة منها) هي لأفراد من العائلة الحاكمة بالتوازي مع وجود سياسات تعيين تميل إلى اعتماد عامل القرب منها، وينسحب ذلك على قبائل وعائلات محددة تتمتع بميزات تفضيلية على بقية المواطنين.

هناك سياسات قائمة في الاعتماد على الأجانب في الأجهزة العسكرية والأمنية جراء سياسات تمييزية ضد المواطنين من الشيعة (تقارير مركز البحرين لحقوق الإنسان وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية والمراجعة الدورية في مجلس حقوق الإنسان).

دولة الكويت

حافظت الكويت على درجاتها في هذا المقياس، وتضمّ التشكيلة الحكومية إلى جانب رئيس الوزراء وزيرين من العائلة الحاكمة (الداخلية والدفاع). ورغم انخفاض تمثيل العائلة داخل الحكومة، لا يزال لأفرادها حضورٌ واضح في مناصب سيادية أخرى، مثل مناصب المحافظين (4 من 6 محافظين ينتمون للعائلة).

لا يلحظ تواجد أعضاء العائلة الحاكمة في السلطة القضائية مقارنة بتواجد ملحوظ في المناصب العليا داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية. تجدر ملاحظة أن أبناء العوائل الكويتية من حملة الجنسية بالتأسيس فقط هم من يحق لهم التواجد وتبوؤ المناصب العليا في الدولة.

تتيح للكويت بشكل عام للمواطنين تولي الوظائف في المؤسسات القضائية والأمنية والعسكرية، رغم ذلك، هناك شبكات نفوذ اجتماعية وسياسية تحدّ من تكافؤ الفرص في الوصول إليها.

سلطنة عمان

يشغل أفراد العائلة السلطانية مناصب عليا، منها نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ونائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء (الذي يشغل أيضا منصب رئيس المحكمة العليا) ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الثقافة والرياضة والشباب ورئيس جامعة السلطان قابوس ورئيس مجلس محافظي البنك المركزي وبعض مناصب المحافظين.

يتواجد أربعة أعضاء من العائلة السلطانية في مجلس الدولة المعين الذي يتكون من 86 مقعدًا.

وفيما يلاحظ تواجد أفراد الأسرة في مناصب سيادية وسياسية وأكاديمية، تبقى المناصب العسكرية العليا - خلاف منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع - مشغولة من مواطنين لا ينتمون للأسرة الحاكمة.

لا توجد نسب محددة أو معايير تفضيلية تعطي فئة من الشعب دون أخرى أولوية أو نفاذية في الوظائف القيادية والحساسة في الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية.

يمكن ملاحظة أن هناك تدويراً بين مختلف القبائل أو ممثلي المصالح في الوظائف القيادية والحساسة.

باستثناء منصبي رئيس المجلس الأعلى للقضاء ونائبه رئيس المحكمة العليا، لا يبدو أن ثمة هيمنة للأسرة الحاكمة على المناصب في المؤسسات القضائية. وبالنسبة إلى قيادة الأجهزة الأمنية والعسكرية (مؤسسات الأمن الوطني والاستخبارات) فهناك بعض أفراد الأسرة الحاكمة بحكم تدرجهم العسكري أو الإداري، لكن ليس ثمة ما يدل على وجود معاملة تفضيلية.

دولة قطر

تراجعت قطر في هذا المؤشر 8 درجات مع زيادة تمثيل أفراد العائلة الحاكمة في الحكومة المشكلة من رئيس الوزراء و18 وزيرًا، إذ يحمل أعضاء العائلة الحاكمة 7 حقائب وزارية. وبهذا العدد تكون العائلة قد استحوذت على أكثر من ثلث مقاعد الحكومة.

من الملاحظ تعيين سفراء من العائلة في العواصم الأساسية واشنطن ولندن بالإضافة إلى المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

لا تحتكر الأسرة الحاكمة المناصب القضائية كما أن الدستور لم ينص على ترؤس الأمير للسلطة القضائية، وهو أمر تتفرد فيه قطر مقارنة ببقية دول الخليج.

وللقطريين من أبناء العائلات الأخرى تبوؤ مناصب عليا وقيادية، وإن كان من الملاحظ تكرار أسماء عائلات محددة في هذه المناصب.

القائد الأعلى للجيش هو أمير البلاد لكن أغلب المناصب العسكرية في الجيش هي لمواطنين، إذ يتاح للمواطنين تولي الوظائف القضائية والعسكرية، لكن الأولوية هي للقبائل والعوائل التي كانت متواجدة في قطر منذ ما قبل العام 1930م وللقبائل والعائلات المقربة من الأسرة الحاكمة.

تتيح قطر للأجانب العمل في مؤسساتها العسكرية والأمنية.

المملكة العربية السعودية

تحتكر العائلة الحاكمة غالبية المناصب الوزارية السيادية: رئاسة الوزراء ووزارات الداخلية والخارجية والدفاع والحرس الوطني ووزارة الطاقة، ويستثنى من ذلك وزارة المالية.

ويبلغ عدد الوزراء من أفراد العائلة 10 وزراء من مجموع 35 وزيرًا.

ويشرف ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على عدد من الهيئات: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، والمجلس الأعلى لشركة أرامكو، الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ومجلس المخاطر الوطنية.

يشغل الأمراء من العائلة الحاكمة بشكل كامل مناصب أمراء المناطق في المملكة كما أن غالبية المؤسسات العسكرية يديرها أمراء.

لا يوجد ما يشير إلى تواجد أفراد من العائلة الحاكمة في المؤسسة القضائية ولا تتم الاستعانة بأجانب في تولي أية وظائف داخل المؤسسات القضائية. يستطيع المواطنون تولي وظائف قضائية وأمنية وعسكرية لكن يبدو أن التوظيف يخضع لمعايير من بينها القرب من العائلة الحاكمة، كما يبدو أن هناك أعرافاً وتأثيرات مناطقية وطائفية في تولي المناصب العامة في الدولة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

يحتكر أفراد العائلات الحاكمة السبع في كل إمارة المناصب الوزارية السيادية والتنفيذية العليا، ويبدو ممكناً وصول العائلات الأخرى إلى بعض الوزارات المهمة كالاقتصاد والتعليم والصحة فيما يحتفظ أفراد الأسر الحاكمة بالوزارات السيادية مثل الخارجية والمالية والدفاع والداخلية، ويحمل أعضاء الأسر الحاكمة 10 حقائب وزارية من مجموع 37 منصبًا وزارياً.

يغلب وجود أعضاء الأسر الحاكمة في المناصب العليا للدولة، لكن بالإمكان الذهاب إلى بروز توازنات سياسية وقبلية في الحقائب السيادية والعسكرية

إلا أن أفراد الأسر الحاكمة لا يتواجدون في المجلس الوطني الاتحادي. هناك محورية لقبائل وعائلات ترتبط بالأسر الحاكمة يبدو من الواضح أنها تحتكر جزءاً أو حصة في هياكل ومناصب الدولة.

غالباً ما يكون القضاة من خارج الأسر الحاكمة. رغم ذلك، تلعب الارتباطات القبلية والعائلية دوراً في هذه التعيينات.

لأعضاء الأسر الحاكمة وممثلي القبائل حظ وافر في قيادة الأجهزة الأمنية والعسكرية.

04
المنهجية واعتماد المقاييس

عمل على إعداد هذه الدراسة فريق من الباحثين من داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن المتخصصين في دراسة منطقة الخليج وتحديداً ما يرتبط بالعلوم السياسية والإنسانية.

واعتمد المؤشر على 10 مقاييس رئيسية لقياس نسب «المشاركة السياسية» في دول البحث، ويتضمن كل «مقياس» مجموعة من «العناصر» ومن ثم «التفصيلات» التي يتم تقييمها والبحث فيها.

بناءً على نتائج الإصدارات السابقة، باشر الباحثون تقييم وشرح وتسبيب وتفسير ظروف كل دولة محل الدراسة في كل من المقاييس والعناصر والتفصيلات، وذلك من خلال استمارات رصد اعتُمد عليها كدليل موحد لتتبع حالات وجود المشاركة أو تعطلها أو عرقلتها أو غيابها، بالإضافة إلى رصد المتغيرات التي حدثت حتى منتصف عام 2025.

وعلى غرار الإصدارات السابقة يعتمد هذا الإصدار السادس على المقاييس العشرة التي تتكون من عناصر فرعية تم اعتمادها مقومات أساسية لوزن كل مقياس وتحديد ملازمته للاستدلال على حالة المشاركة. يتجزأ كل عنصر إلى تفصيلات لكل منها أوزان تم تحديد درجاتها النهائية بناءً على قراءة البيانات ورصد الظواهر والأحداث. وكانت مجالات المقاييس وعناوينها وتوزيع الدرجات عليها قد أقرت في الإصدار التأسيسي الأول تبعاً لمدى أهمية كل مقياس ومدى اشتباكه وتأثيره على طبيعة الأنظمة السياسية القائمة في الدول الست والظروف الاجتماعية فيها.

جرى توزيع الأوزان على المقاييس باعتماد (1,000) درجة كمحصلة نهائية افتراضية لحالة الدولة المثالية التي تكون فيها المشاركة السياسية فاعلة في أقصى درجاتها ومشمولة في كافة المجالات والقطاعات، وبالمثل جرى توزيع الدرجات الداخلية بين العناصر في كل مقياس. ورُوعي ألا يكون التفاوت في أوزان ودرجات الفحص كبيراً بين مختلف المقاييس والعناصر تجنباً لربط النتائج النهائية بعلامات وعوامل تطغى على ما سواها، دون أن يكون لها، واقعاً وفعلاً، الثقل والتأثير في حالات الدول محل الدراسة، ما قد يُضفي للمؤشر قراءات منحرفة مبنية على تشخيص نظري صرف بعيد عن التركيبة السياسية والاجتماعية والثقافية المعقدة لهذه الدول.

اعتمد الباحثون في عمليات الرصد والتقييم على عدة مصادر، منها البيانات الحكومية الرسمية وتصريحات المسؤولين والتشريعات والقوانين النافذة وتقارير المؤسسات الرسمية والأهلية وبيانات المنظمات والهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقارير المنظمات واللجان التابعة للأمم المتحدة. وحرص الباحثون على التدقيق في صحة البيانات وواقعيتها حتى لا تكون النتائج منحازة لما

قد تروج له الروايات الرسمية في وصف حالة صورية من الانفتاح والمشاركة الداخلية أو ما قد تثيره آراء سياسية غير موضوعية وغير علمية لأفراد أو جهات معارضة لسلطات الحكم.

دون الاكتفاء بتقييم أداء السلطات في تشريع أو تقييد أو إتاحة أو احتكار فضاءات المشاركة السياسية وأدواتها، اهتم الباحثون بملاحظة مدى تطلعات وحماسة وإمكانات المجتمعات المحلية في التفاعل السياسي ضمن المساحات المتاحة في الدولة وسعيهم في توسيع هذه المساحات وتطوير آليات الوصول إليها والاشتغال فيها.

تقدم نتائج الإصدار السادس (2025) قراءة في مدى تقدم أو تراجع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حالات المشاركة السياسية لديها وفي طبيعة المجالات التي شهدت تغيرًا، إيجاباً أو سلباً، ما بين منتصف العام 2024 والعام 2025.

يعتمد المؤشر ترتيب الدول في عرض النتائج على الترتيب الأبجدي لأسمائها باللغة الإنجليزية.

لا يعكس تقدم أو تراجع أية دولة في النتائج النهائية للمؤشر نتائجها التفصيلية في جميع المقاييس المعتمدة.

المقياس الأول: **الحياة الدستورية** (50 درجة) ويشمل هذه العناصر	
المرجعية الدستورية: آليات الإصدار والتعديل	**10** درجات
ضمان حق المشاركة السياسية	**15** درجة
القوانين المنظمة/ المُقيدة	**15** درجة
الالتزام بأحكام الدستور	**10** درجات

المقياس الثالث: **التنظيمات السياسية** (100 درجة) ويشمل هذه العناصر	
مشروعية التنظيمات السياسية	**30** درجة
توافر أدوات المعارضة	**25** درجة
سلامة الممارسين	**25** درجة
الاستقلالية الإدارية والمالية	**10** درجات
المشاركة في الانتخابات كقوائم	**10** درجات

المقياس الثاني: **الانتخابات العامة** (150 درجة) ويشمل هذه العناصر	
مجالات الانتخاب (حكومية، مجالس نيابية، مجالس بلدية)	**20** درجة
حاكمية المؤسسات المنتخبة (الصلاحيات/ الفصل بين السلطات/ الرقابة/ التشريع/ المساءلة/ الشراكة في صنع القرار/ صلاحيات حل المؤسسات)	**50** درجة
فاعلية ونجاعة المؤسسات المنتخبة	**40** درجة
آلية صياغة النظام الانتخابي وترسيم الدوائر	**40** درجة

المقياس الرابع: **مؤسسات المجتمع المدني** (100درجة) ويشمل هذه العناصر	
البيئة القانونية ضمان حق الأفراد والجماعات في تأسيس المنظمات الأهلية وجمعيات النفع العام وجماعات الضغط	**40** درجة
النقابات والجمعيات المهنية التشريع/ التعدد النقابي والاتحادات/ توافر أدوات العمل النقابي بما يشمل حق الإضراب	**40** درجة
استقلالية المؤسسات	**10** درجات
القيود والعراقيل	**10** درجات

4.1 المقاييس المعتمدة

المقياس الخامس:
التوازن الجندري وإشراك الشباب (75 درجة)
ويشمل هذه العناصر

تمكين المرأة حق الانتخاب/ الكوتا في المجالس المنتخبة/ تولي المناصب القيادية والعليا	**50** درجة
إشراك الشباب سن الاقتراع/ تولي المناصب العليا	**25** درجة

المقياس السادس:
الشفافية (50 درجة) ويشمل هذه العناصر

مشاركة المعلومات حق الوصول إلى المعلومة وتداولها ونشرها	**25** درجة
الرقابة المستقلة أعمال وأداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومصادر الثروات وإنفاق المال العام	**25** درجة

المقياس السابع:
حرية الرأي والتعبير (150 درجة) ويشمل هذه العناصر

الحريات الصحافية	**30** درجة
استقلالية المؤسسات الإعلامية	**30** درجة
الرقابة على الإنترنت	**30** درجة
حرية وسلامة الأفراد في ممارسة النقد	**30** درجة
مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف	**30** درجة

المقياس الثامـن:
تمثيل الجماعات والأقليات (100 درجة)
ويشمل هذه العناصر

المساواة ضمان حق كافة المواطنين على حد سواء من كامل حقوق المواطنة	**40** درجة
التميـيز ضمان عدم التميز لأسباب سياسية أو دينية أو ثقافية أو مناطقية أو عرقية أو طبقية	**40** درجة
التمثيل المتناسب ضمان تمثيل متناسب وعادل للجماعات والأقليات في مؤسسات الدولة	**20** درجة

المقياس التاسـع:
الجاليات الأجنبية (75 درجة) ويشمل هذه العناصر

الإقامة المستقرة والفاعلة وجود أنظمة تتيح للوافد الأجنبي إقامة عادلة وواضحة تضمن الحقوق ومنها انتخاب المؤسسات البلدية	**35** درجة
التمثيل النقابي/ المهني حق العضوية والانتخاب والترشح ورعاية المصالح	**20** درجة
النشاط المجتمعي حق الجاليات في تنظيم الأنشطة وإنشاء الجمعيات والأندية	**20** درجة

المقياس العاشـر:
الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة (150 درجة) ويشمل هذه العناصر

نفوذ الأسر الملكية تمثيل أعضاء الأسر في المناصب العليا: الحكومة: وزارات وهيئات/ القضاء/ المؤسسات الأمنية والعسكرية.	**100** درجة
توطين المناصب نفاذية وأولوية المواطنين في الوصول إلى الوظائف القيادية والحساسة في الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية.	**50** درجة

4.2 عوامل اعتماد المقاييس

تم اعتماد المقاييس في هذا المؤشر بناء على عدة عوامل، وهي:

- قراءات معمقة في كل من: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» — الجمعية العامة للأمم المتحدة - 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - 16 كانون/ديسمبر 1966، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 16 كانون الثاني/ديسمبر 1966».
- دراسة مقارنة مع مؤشرات أخرى، منها: مؤشر الحرية - فريدوم هاوس (Freedom House)، ومقياس الديمقراطية العربي – (ARAB REFORM INITIATIVE)، والتصنيف العالمي لحرية الصحافة – مراسلون بلا حدود، ومقاييس دولية وإقليمية أخرى.
- مدى القدرة على الولوج إلى المعلومات، تحليلها والتثبت من مصادرها.
- القدرة على تطبيق وقياس هذه المقاييس -قدر الإمكان- على جميع الدول وفقاً لطبيعة أنظمة الحكم وهيكلة النظام السياسي.
- نتائج الورش التي شارك بها مجموعة من الخبراء والأكاديميين والمهتمين، وكذلك الملاحظات الفنية التي تلقاها فريق العمل من الاستشاريين.

مؤشـر المشاركـة السياسيـة في دول مجلس التعاون الخليجي 2025

Political Participation Index in the GCC States 2025

جميع الحقوق محفوظة

info@gulfhouse.org
www.gulfhouse.org

Gulf House Studies & Publishing
البيت الخليجي للدراسات والنشر
www.gulfhouse.org
@gulfhsp